القطاع الاقتصادي
إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية
لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

ج35/08(12/18)/01-ج س (0433)

مشروع
جدول أعمال
مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب
في دورته (35)

(المنامة- مملكة البحرين: 2018/12/13)

تمهيـــــــد

- **عقد الاجتماع (83) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب يوم 2018/10/11 بمقر الأمانة العامة للجامعة واصدر قرارات معروضة على مجلسكم الموقر.**
- **البنود التي ناقشها المكتب التنفيذي عشرون بند وهي كالاتي :**

البند الأول: مؤتمر الإسكان العربي

البند الثاني: الاحتفال بيوم الإسكان العربي

البند الثالث: جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

البند الرابع: المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس

البند الخامس: التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

البند السادس: المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

البند السابع: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير

البند الثامن: متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية

البند التاسع: التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018 و2019)

البند العاشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان

البند الحادي عشر: محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

البند الثاني عشر: إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك

البند الثالث عشر: أساليب التمويل العقاري

البند الرابع عشر: دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير

البند الخامس عشر: التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير

البند السادس عشر: عرض الدراسات والتجارب حول إعادة تأهيل المدن المتأثرة بالنزاعات والمدن الواقعة تحت الاحتلال والكوارث الطبيعية.

البند السابع عشر: تجارب الدول العربية حول السكن الاجتماعي

البند الثامن عشر: الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة.

البند التاسع عشر: دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الاعمار.

البند العشرون : موعد ومكان عقد الدورة (36) للمجلس.

فهرس

مشروع جدول أعمال

مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

في دورته (35)

المنامة – مملكة البحرين : 2018/12/13

البنود	الموضوعات	الصفحة
البند الأول	مؤتمر الإسكان العربي	1
البند الثاني	الاحتفال بيوم الإسكان العربي	3
البند الثالث	جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	6
البند الرابع	المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب تصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس	8
البند الخامس	التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	9
البند السادس	المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية	11
البند السابع	التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير	13
البند الثامن	متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية	14
البند التاسع	التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018 و2019)	16
البند العاشر	تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان	18
البند الحادي عشر	محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب	19
البند الثاني عشر	إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك	20
البند الثالث عشر	أساليب التمويل العقاري	21

البنود	الموضوعـــــــات	الصفحة
البند الرابع عشر	دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير	22
البند الخامس عشر	التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير	23
البند السادس عشر	عرض الدراسات والتجارب حول إعادة تأهيل المدن المتأثرة بالنزاعات والمدن الواقعة تحت الاحتلال والكوارث الطبيعية	24
البند السابع عشر	تجارب الدول العربية حول السكن الاجتماعي	25
البند الثامن عشر	الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2018".	26
البند التاسع عشر	دعم جهود الجمهورية اليمنية في إعادة الاعمار.	27
البند العشرون	موعد ومكان عقد الدورة (36) للمجلس. وما يسبقها من اجتماعات وزارية وفنية	28
البند الحادي والعشرون	ما يستجد من أعمال.	29

المرفقـــــات:

مرفق رقم 1	31
مرفق رقم 2	33
مرفق رقم 3	36
مرفق رقم 4	39
مرفق رقم 5	42
مرفق رقم 6	45
مرفق رقم 7	47
مرفق رقم 8	49
مرفق رقم 9	52
مرفق رقم 10	54
مرفق رقم 11	59
مرفق رقم 12	63
مرفق رقم 13	68
مرفق رقم 14	71
مرفق رقم 15	99
مرفق رقم 16	109
مرفق رقم 17	111
مرفق رقم 18	114
مرفق رقم 19	187
مرفق رقم 20	189
مرفق رقم 21	192
مرفق رقم 22	194
مرفق رقم 23	205
مرفق رقم 24	212
مرفق رقم 25	216
مرفق رقم 26	218
مرفق رقم 27	226
مرفق رقم 28	228
مرفق رقم 29	230
مرفق رقم 30	234

مشروع قرار

البند الأول: مؤتمر الإسكان العربي.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق1-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مطوية مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" في شكلها النهائي والمقرر عقده بمدينة المنامة – مملكة البحرين يومي 11 و2018/12/12.
- ملاحظات كل من (جمهورية العراق، المملكة الاردنية الهاشمية) حول مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والمقرر عقده بالجمهورية التونسية عام 2020، وتم ارسالها الي الجمهورية التونسية لتضمينها ضمن مطوية المؤتمر.
- محتوى مذكرتي دولة قطر بأنه ليس لديها ملاحظات حول تعديل موعد مؤتمر الاسكان العربي الخامس، وكذلك ليس لديها ملاحظات حول مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس.
- مذكرة المملكة العربية السعودية حول مرئيتها حول مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والمقرر عقده بالجمهورية التونسية عام 2020 (مرفق رقم 1).

واذ احيط علماً بـ:

- مداخلة ممثل مملكة البحرين حول اخر المستجدات بشأن عقد مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن الاجتماعي" في شكلها النهائي والمقرر عقده بمدينة المنامة – مملكة البحرين يومي 11 و2018/12/12.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: أ- التأكيد على معالي السادة الوزراء المعنيين بشؤون الاسكان والتعمير تكثيف المشاركة في مؤتمر الاسكان العربي الخامس وموضوعه "دور القطاع العام المستقبلي في السكن

الاجتماعي" يومي 11 و2018/12/12. بمدينة المنامة – مملكة البحرين.

ب- الطلب الى مملكة البحرين موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالبرنامج الزمني النهائي لجلسات المؤتمر حتى يتم تعميمه على الدول العربية.

ج – الطلب الى الدول العربية التواصل مع نقطة الاتصال بمملكة البحرين المهندس (محمد عبد العزيز رشدان- منسق المشاريع الاسكانية – مكتب وزير الاسكان- ت: 0097336699694- Mohamed.rashdan@housing.gov.bh). للاستفسار عن الامور الفنية واللوجيستية المتعلقة بالمؤتمر.

ثانياً: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بإرسال مرئيات المملكة العربية السعودية حول مطوية مؤتمر الإسكان العربي السادس وموضوعه "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" والمقرر عقده بالجمهورية التونسية عام 2020 الي الجمهورية التونسية حتى يتسنى اخذها بعين الاعتبار اثناء اعداد المطوية النهائية للمؤتمر.

ب- الطلب مجدداً الى الجمهورية التونسية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالصيغة النهائية لمطوية مؤتمر الاسكان العربي السادس حول "سياسات واستراتيجيات تطوير المناطق العشوائية والحد من انتشارها" المزمع عقده بالجمهورية التونسية سنة 2020 في ضوء الملاحظات التي وردت اليها، مع تعيين نقطه اتصال حتى يتسنى التواصل معها بخصوص الأمور الفنية واللوجستية.

ثالثاً: دعوة الدول العربية الراغبة في إستضافة مؤتمر الإسكان العربي السابع(2022)، الثامن (2024) والتاسع (2026) الي موافاة الأمانة الفنية بذلك.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـــد الثاني: الاحتفال بيوم الإسكان العربي.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق2-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية مصر العربية حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان للعام 2020 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 2).
- مذكرة دولة الامارات العربية المتحدة حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان للعام 2020 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 3).
- مذكرة المملكة العربية السعودية حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان للعام 2020 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 4).
- الرسالة الالكترونية من المملكة الاردنية الهاشمية حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان للعام 2020 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 5).
- مذكرة جمهورية العراق حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان للعام 2020 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 6).
- مذكرة دولة الكويت حول مقترحها لشعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمونة (مرفق رقم 7)،
- مذكرة جمهورية مصر العربية تتضمن فعاليات الاحتفالية التي نظمتها وزارة الاسكان والمرافق بهذه المناسبة (مرفق رقم 8)
- وإذ تشكر الدول العربية (المملكة الاردنية الهاشمية، دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، جمهورية العراق، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية) التي

تقدمت بمقترحات لشعار يوم الإسكان العربي لعامي 2019 2020.

- وإذ احيط علما بتشكيل لجنة مصغرة من مملكة البحرين، دولة فلسطين، دولة قطر، الجمهورية اليمنية لاختيار شعار يوم الاسكان العربي للعامين 2019 ،2020.
- إفادة كل من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المغربية عن تنظيم فعاليات بمناسبة يوم الاسكان العربي لعام 2018.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولا: أ- أن يكون موضوع شعار يوم الاسكان العربي لعام 2019 هو:

"المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم الاسكان الميسر"

ب- أن يكون موضوع شعار يوم الاسكان العربي لعام 2020 هو:

"نحو تخطيط عمراني يعزز الترابط المجتمعي"

ثانياً: الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بملصق شعار يوم الإسكان العربي لعام 2019 مع ملخص لمضمون الشعار. في موعد أقصاه 2018/11/30 حتى يتسنى اختيار ملصق الشعار أثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، ويكون الملصق وفقا للشروط التالية:

1 – أن يقدم المصمم موجز حول فكرة تصميم ملصق شعار يوم الإسكان العربي وإضافة عبارة الفكرة التصميم إلي الشروط على النحو التالي:

2- أن تقدم كل دولة مقترحا واحدا لتصميم الملصق.

3- أن تكون أبعاد مقياس الورق المستخدم للملصق A2(42*58 سنتيمتر) وأن يترك هامش لا يقل عن 1 ولا يزيد عن 2 سنتيمتر.

4- أن يحتوي التصميم علي شعار جامعة الدول العربية في الزاوية اليمني العليا.

5- أن يحتوي التصميم علي المسميات التالية: مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، الشعار المعتمد للاحتفال بيوم الإسكان العربي لذلك العام، التاريخ الذي يصادف يوم الإسكان العربي لهذا العام بالأرقام العربية (أول يوم اثنين في شهر أكتوبر).

6- إذا شمل التصميم خريطة الوطن العربي فتوضع بدون الحدود الجغرافية بين الدول العربية.

7- إذا شمل التصميم اعلام الدول العربية فيتم وضعها حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول العربية.

8- أن لا يأخذ التصميم الطابع المحلي للدولة وأن يراعى أنه سيتم استخدامه من قبل كافة الدول العربية.

9- أن يوضع أسم المصمم على الزاوية السفلى اليسري وبخط صغير.

10- أن يقدم المصمم موجز حول فكرة تصميم ملصق شعار يوم الإسكان العربي.

11- لن يتم قبول أي تصميمات لا تراعي الشروط السابقة.

ثالثاً: الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بملصق شعار يوم الإسكان العربي لعام 2020 مع ملخص لمضمون الشعار ليتم مناقشته في الاجتماع (65) اللجنة الفنية العلمية الاستشارية.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـــد الثالث: جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق4-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص
- محضر اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء المكتب التنفيذي لبحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعاير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد يومي 6-2018/5/7 بمقر الأمانة العامة للجامعة
- محتوى مذكرة جمهورية العراق تفيد بملاحظاتها حول توصيات اجتماع اللجنة المشكلة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة وشروطها ومعاييرها.
- مذكرة جمهورية العراق التي تفيد بتقرير بالملاحظات حول التوصيات الواردة في محضراجتماع اللجنة المشكلة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل الجائزة وشروطها ومعاييرها من قبل أ.د/ابراهيم جواد كاظم رئيس قسم هندسة العمارة في الجامعة التكنولوجية.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولا: اعتماد محضر اجتماع اللجنة المشكلة من أعضاء المكتب التنفيذي للبحث في مصادر تمويل الجائزة وكذلك وضع شروط ومعاير لجائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد يومي 6-2018/5/7 بمقر الأمانة العامة للجامعة.

ثانياً: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة كل من اتحاد المهندسين العرب، الاتحاد العربي للإسمنت ومواد البناء، اتحاد المقاولين العرب الى تمويل جوائز مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وهي (جائزة المشروع السكني، جائزة المهندس المعماري) وتحديد مساهمتهم.

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بدعوة البنك الإسلامي للتنمية والصندوق العربي للأنماء الاقتصادي والاجتماعي النظر في امكانية المساهمة في تمويل جائزة المجلس.

ج – دعوة الدول العربية التواصل مع القطاع الخاص لديها للنظر في إمكانية مساهمته في تمويل جوائز المجلس.

ثالثاً: الأخذ بعين الاعتبار مقترحات وملاحظات جمهورية العراق على لائحة معايير وشروط الجائزة عند تحديد الجائزة.

- **المستجدات بشأن جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب**:

تابعت الأمانة الفنية للمجلس بعض فقرات القرار المذكور أعلاه نظر للأطر الزمنية.

- تلقت الامانة الفنية للمجلس رسالة الكترونية من دولة الكويت تفيد بعدم تخفيض قيمة الجوائز للمسابقة تشجيعاً لزيادة عدد المشاركين بالمسابقة (مرفق رقم 9).

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـد الرابع: المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق5-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة من جمهورية مصر العربية بشأن تحديث المنصب الحالي للسيد أ.د.م/مصطفى كمال مدبولي – وزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ليصبح رئيس مجلس الوزراء ووزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية – جمهورية مصر العربية.
- رساله الكترونية من المملكة الاردنية الهاشمية تفيد بتسمية معالي الوزير المعني بالإسكان في المملكة الاردنية الهاشمية الجديد وهو معالي المهندس/ يحي الكسبي- وزير الأشغال العامة والاسكان (مرفق رقم10) قائمة معالي وزراء الاسكان والتعمير العرب.
- واذ أحيط علماً بمداخلة ممثل مملكة البحرين حول المستجدات بشأن الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وتصميم قاعدة البيانات والمعلومات لتفعيل أهداف المجلس.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولا: الترحيب بإعادة إطلاق الموقع الالكتروني لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب اثناء عقد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثانياً: دعوة الدول العربية الي موافاة الأمانة الفنية للمجلس باسم معالي الوزير المعني بالاسكان والتعمير (هاتف، فاكس، ايميل، عنوان بالتفصيل) حتى يتسنى لنا تحديث بيانات معالي وزراء الاسكان والتعمير العرب.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـد الخامس:التعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق7-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- تقرير الامانة الفنية للمجلس حول مشاركته في المنتدى الحضري العالمي التاسع World Urban Forum 9 في مدينة كولامبور- ماليزيا خلال الفترة 7-13 فبراير/2018 (مرفق رقم 11).
- مذكرة رئيس بعثة الجامعة بنيروبي بشأن المفاوضات حول حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(مرفق رقم 12).
- مذكرة رئيس بعثة جامعة الدول العربية بنيروبي بشأن المشاركة في الاجتماع 27 للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمزمع عقده خلال الفترة 8-2019/4/12 بكينيا (مرفق رقم 13) الدعوة والاجندة.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: الترحيب بدعوة دولة الإمارات العربية المتحدة الي عقد منتدى حضري عربي عام 2019 للتحضير للمنتدى الحضري العالمي World Urban Forum 10 والمزمع عقده بدولة الإمارات العربية المتحدة عام 2020.

ثانياً: أ- الطلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالدعوة الخاصة باجتماعات الدورة(27) للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والأجندة الخاصة بها والمزمع عقدها خلال الفترة 8-2019/4/12 بنيروبي، حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية لتكثيف المشاركة في هذه الاجتماعات.

ب- الطلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية تقديم مقترحات لمشاريع قرارات تهم الدول العربية وخاصة فيما يتعلق بإصلاح برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ج- عقد إجتماع للدول العربية والأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية على هامش الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بمدينة المنامة – مملكة البحرين لمناقشة مقترحات مشاريع القرارات التي ستقدم للدورة (27) للمجلس الحاكم لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

ثالثاً: الطلب من كل من جمهورية العراق ودولة فلسطين التواصل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بنيروبي لمعرفة ما تم تنفيذه بالنسبة للقرارات المتخذة بشأنها.

رابعاً: دعوة الجمهورية التونسية مجدداً موافاة الامانة الفنية للمجلس بالمستجدات حول فتح مكتب الامم المتحدة للمستوطنات البشرية في تونس ليتم عرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

- **المستجدات المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية**

- تلقت الأمانة الفنية للمجلس تقريراً من رئيس بعثة جامعة الدول العربية بنيويورك بشأن الاجتماع الذي عقد للجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة لمناقشة البند الـ21 من البنود المعروضة على اللجنة بعنوان (تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (مرفق رقم 14)

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـــد السادس: المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق8-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية العراق تفيد بأن الدائرة الفنية/قسم الدراسات/شعبة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب والبريد الالكتروني الخاص بها:studiesdep.moch@gmail.com هي نقطة الاتصال الوطنية بشأن المساهمة في تنظيم المنتديات ومتابعة مخرجاتها.
- الرسالة الالكترونية من المملكة الاردنية الهاشمية تفيد بأن المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري ممثلة في المدير العام بالوكالة /المهندسة مي خليل عصفور والبريد الالكتروني الخاص بها: mkasfour@gmail.com تليفون:00962797313236 – 00962789555881 هي نقطة الاتصال الوطنية بشأن المساهمة في تنظيم المنتديات ومتابعة مخرجاتها.
- مذكرة دولة قطر تفيد بانه سيتم تحديد نقطة اتصال وطنية عند اقتراب موعد انعقاد المنتدى المشار اليه.
- مذكرة دولة قطر تفيد بانه لا يوجد مستجدات حالياً حول استضافتها للمنتدى الوزاري العربي السادس عام 2025. وانما سوف يتم دراسة ذلك لاحقاً.
- مذكرة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن التصور المبدئي للمنتدى الوزاري العربي الثالث الذي ستستضيفه دولة الأمارات العربية المتحدة 2019 (مرفق رقم 15).

واذ استمع الي اخر المستجدات من دولة الامارات العربية المتحدة بشأن الاعداد والتحضير والتصور الاولي للمنتدي الوزاري العربي الثالث والمقرر عقده 2019.

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولا: تكليف الأمانة الفنية للمجلس وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية ودولة الامارات العربية المتحدة الي التنسيق المستمر في الاعداد والتحضير للمنتدى الوزاري العربي الثالث لعام 2019.

ثانياً: الطلب من دولة الإمارات العربية المتحدة اعداد المسودة الاولى لمطوية المنتدى الوزاري العربي الثالث 2019 وموافاة الأمانة الفنية للمجلس بها في موعد أقصاه 2018/11/30، حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية لأبداء ملاحظاتها حولها ومناقشتها اثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثالثاً: الطلب من دولة الامارات العربية المتحدة موافاة الامانة الفنية للمجلس بتسمية نقطة الاتصال الخاصة بالجانب التنظيمي والجانب العلمي، وكذلك الترتيبات اللوجيستية بأعمال المنتدى الوزاري العربي الثالث حتى يتسنى للدول العربية التواصل معها.

رابعاً: الترحيب باستضافة المملكة الاردنية الهاشمية للمنتدى الوزاري العربي الرابع للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2021.

خامساً: دعوة الدول العربية الراغبة في استضافة المنتدى الوزاري العربي الخامس للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام 2023 موافاة الامانة الفنية للمجلس بذلك.

سادساً: دعوة دولة قطر موافاة الأمانة الفنية للمجلس بما يتم اتخاذه من إجراءات حول استضافتها للمنتدى الوزاري العربي السادس عام 2025.

- **المستجدات المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية**

- تابعت الأمانة الفنية للمجلس بعض فقرات القرار المذكور أعلاه نظر للأطر الزمنية.
- تلقت الأمانة الفنية للمجلس رسالة الكترونية من دولة الكويت بشأن تحديد نقطة الاتصال الوطنية المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني (مرفق رقم 16).

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـــد السابع: التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأجنبية في مجال الإسكان والتعمير

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق9-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولا: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بمخاطبة بعثة جامعة الدول العربية في بكين حتى يتم التنسيق مع الجانب الصيني لعقد الدورات التدريبية مع الدول العربية في مجال تقنيات البناء السريع طبقاً لقرار الدورة الثامنة للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون العربي الصيني التي عقدت يومي 9 و2018/7/10 في بكين، وافادة الدول العربية بالمستجدات.

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس الإستمرار في متابعة التعاون العربي مع التجمعات الإقليمية والدول الأخرى في مجال الإسكان والتعمير وإفادة اللجنة الفنية العلمية الاستشارية والمجلس بما يتم في ذلك.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند الثامن: متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030 العالمية والخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق10-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية مصر العربية حول ملاحظاتها على مسودة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتم ارسالها الي المكتب الاقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (مرفق رقم 17).
- مذكرتين من كل من المملكة العربية السعودية ودولة قطر تفيدا انه ليس لديهم ملاحظات حول مسودة الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، كما تؤكد المملكة العربية السعودية على أن الخطة جيدة وستزيد من اطر التعاون الدولي والمحلي للدول العربية.

إذ استمع الي المداخلة والعرض المقدم من ممثلة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية حول المسودة الثانية للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (مرفق رقم 18).

في ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: الطلب من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية موافاتنا بالنسخة النهائية للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بعد إضافة الملاحظه الخاصة بمصادر التمويل المذكورة في الخطة التنفيذية "بعدم تحمل الدول العربية أيه اعباء مالية ولكن سيتم البحث عن مصادر للتمويل من جهات أخرى" وذلك في موعد أقصاه 2018/10/15."

ثانياً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة على الدول العربية، والطلب اليها موافاة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/المكتب الاقليمي للدول العربية(السيدة/سهى فاروق – ممثل البرنامج – Soha.Farouk@unhabitat.org) بأية ملاحظات، وذلك في موعد أقصاه

2018/11/15، وفي حالة عدم ورود ملاحظات يعتبر ذلك موافقة ضمنية على الخطة التنفيذية للاستراتيجية.

ثالثاً: تكليف الأمانة الفنية للمجلس برفع النسخة النهائية للخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة الي الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب للإعتماد.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البنـــد التاسع : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018 و2019).

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق11-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية العراق تفيد بفاعلياتها وانشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 (مرفق رقم 19).
- مذكرة جمهورية مصر العربية حول أهم مشروعات وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية في مجال الاسكان والتنمية الحضرية (مرفق رقم 20).

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: أ- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم فعاليات جمهورية العراق على الدول العربية للاستفادة منها.

ب- تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم أهم مشروعات وزارة الاسكان والمرافق بجمهورية مصر العربية على الدول العربية للاستفادة منها.

ثانياً: الطلب الى الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بفاعلياتها وأنشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2019 ليتم تضمينها في جدول أعمال المجلس وتعميمها على الدول العربية.

ثالثاً: التأكيد على مشاركة الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في فعاليات المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة وإعداد تقرير حول ذلك ليتم عرضه على المجلس في دورته القادمة.

رابعاً: الطلب مجدداً إلى اتحاد المهندسين العرب موافاة الأمانة الفنية للمجلس بعدد كاف من العقود النموذجية (عقد تصميم وتنفيذ – بمبلغ مقطوع- الشروط العامة والشروط الخاصة للعقد) ليتم تعميمها على الدول العربية للاستفادة منه.

خامساً: التأكيد مجدداً على المنظمات والاتحادات المراقبين في مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب المشاركة والحضور في اجتماعات المجلس ولجانه الفنية.

- **المستجدات بشأن التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام 2018 و2019).**

تابعت الأمانة الفنية للمجلس بعض فقرات القرار المذكور أعلاه نظر للأطر الزمنية.

- تلقت الأمانة الفنية للمجلس رسالة الكترونية من دولة الكويت بشأن بفاعليتها وانشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 (مرفق رقم 21).

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند العاشر: تبادل المعلومات بين الدول العربية حول المشاريع الرائدة في مجال الإسكان

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق12-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولا: الطلب من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقديم عرض مرئي حول تجربتها في مجال "تنويع صيغ عرض السكنات" إثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2018.

ثانيا: الطلب من دولة الامارات العربية المتحدة عرض مرئي حول تجربتها "في الاحياء السكنية الاجتماعية"، إثناء انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب عام 2018

ثالثاً: أهمية دراسة ومناقشة مشاركة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في معرض اكسبو 2020 بدولة الامارات العربية المتحدة خلال انعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بمدينة المنامة- بمملكة البحرين.

رابعا: دعوة الدول العربية الراغبة في عرض مشاريعها الرائدة في مجال الإسكان إلى موافاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند الحادي عشر : محور أعمال الدورة (35) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق13-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولا: أ- ان يكون محور الدورة (35) للمجلس "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر".

ب- الطلب من الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية تقديم عرض مرئي حول محور أعمال الدورة (35) وموضوعه "المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في تنفيذ الاسكان الميسر" أثناء إنعقاد الدورة (35) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب عام 2018.

ثانياً: أ- أن يكون محور الدورة (36) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب هو "المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في دعم الاسكان الميسر".

ب- الطلب من دولة الكويت تقديم عرض مرئي حول محور اعمال الدورة(36) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب.

ثالثاً: أ- أن يكون محور الدورة (37) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب هو "نحو تخطيط عمراني يعزز الترابط المجتمعي".

ب- الطلب من المملكة العربية السعودية تقديم عرض مرئي حول المحور خلال انعقاد الدورة (37).

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند الثاني عشر : إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الإسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار إصلاح وتطوير العمل العربي المشترك.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولا: تكليف الأمانة الفنية للمجلس بتعميم النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب المعدل بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (ق: رقم8320 – د.ع(150)-ج3-2018/9/11) الذي دخل حيز التنفيذ بتاريخ صدور القرار (مرفق رقم 22).

ثانياً: حذف هذا البند من مشروع جدول الاعمال مستقبلاً.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند الثالث عشر: أساليب التمويل العقاري

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق15-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- ملاحظات ومقترحات من الجمهورية اللبنانية حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 23).
- ملاحظات ومقترحات من جمهورية العراق حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 24).
- ملاحظات ومقترحات من دولة قطر حول الأساليب والطرق المطبقة لديها بشأن التمويل العقاري وتم ارسالها الي المملكة العربية السعودية (مرفق رقم 25).

واذ يشكر كل من مصر، قطر، الكويت، العراق، الجزائر، السودان، لبنان على ما قدم بشأن دراسة أساليب التمويل العقاري.

وإذ احيط علماً بالعرض المقدم من المملكة العربية السعودية حول المستجدات التي تمت في اعداد الدراسة

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــــرر

أولا: دعوة الدول العربية التي لم تواف المملكة العربية السعودية بتجاربها في مجال التمويل العقاري الي سرعة ارسال برامجها الى المملكة العربية السعودية (المهندس/ ناصر بن عبد الله العمار- مدير عام التعاون الدولي- وزارة الإسكان بالمملكة العربية السعودية ت: 00966112894141 n.alammar@housing.gov.sa في موعد أقصاه 2018/12/31 .

ثانياً: الطلب من المملكة العربية السعودية موافاة الامانة الفنية للمجلس بالمسودة النهائية للدراسة في موعد أقصاه 2019/3/31 حتى يتسنى تعميمها على الدول العربية لأبداء الملاحظات حولها وتعرض على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

- المستجدات بشأن أساليب التمويل العقاري

- تابعت الأمانة الفنية للمجلس بعض فقرات القرار المذكور أعلاه نظر للأطر الزمنية.
- تلقت الأمانة الفنية للمجلس من جمهورية العراق تجربتها في مجال التمويل العقاري (مرفق رقم 26).

المطلوب من المجلس الموقر

- **التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً**

مشروع قرار

البند الرابع عشر: دعم جمهورية الصومال في مجال تدريب الكوادر بقطاع الاسكان والتعمير

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق16-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بشأن النظر في إمكانية تقديم الدعم لجمهورية الصومال لتدريب لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان (مرفق رقم 27).
- مذكرة البنك الاسلامي للتنمية بشأن النظر في إمكانية تقديم الدعم لجمهورية الصومال لتدريب لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان (مرفق رقم 28).

وفي ضوء المناقشات،

يقـــــرر

أولاً: الترحيب باستعداد المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية ،جمهورية مصر العربية، مملكة البحرين لعقد دورات تدريبية لموظفي وزارة الاشغال العامة وإعادة الإعمار والإسكان بجمهورية الصومال الفيدرالية على أن تتحمل جهات أخرى تكاليف الإقامة والسفر.

ثانياً: الطلب من جمهورية الصومال الفيدرالية أفاده اللجنة الفنية العلمية الاستشارية ومجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بما تم بشأن تمويل برامج التدريب مع البنك الاسلامي للتنمية.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند الخامس عشر : التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة جمهورية مصر العربية بشأن اعداد دراسة متكاملة حول "أهمية التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد والهيكل المقترح لدراسة القوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير (مرفق رقم 29).

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: الترحيب بإستعداد جمهورية مصر العربية لإعداد دراسة متكاملة حول "أهمية التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد والهيكل المقترح لدراسة القوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير.

ثانياً: دعوة الدول العربية موافاة جمهورية مصر العربية بالتشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير لديها حتى يتم تضمينها في الدراسة المرتقب أعدادها وموافاة (المهندسة/ جهاد هشام جلال- ت: 00201069098527- Email: gehadsalem.moh@gmail.com

ثالثاً: دعوة جمهورية مصر العربية تقديم عرض حول التقدم المحرز في أعداد الدراسة على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند السادس عشر: عرض الدراسات والتجارب حول تأهيل المباني والمدن المتأثرة بالنزاعات والكوارث الطبيعية والتعافي واستعادة البنى التحتية والخدمات الحضرية.

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،
- مذكرة شارحة من جمهورية العراق لمشروع القرار المعنون "دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات العامة في اطار اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية"(مرفق رقم 30).

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

أولاً: أ- تغيير مسمى البند ليصبح "عرض الدراسات والتجارب حول إعادة تأهيل المدن المتأثرة بالنزاعات والمدن الواقعة تحت الاحتلال والكوارث الطبيعية.

ب- دعوة الامانة الفنية للمجلس التواصل مع البنك الاسلامي للتنمية لأعداد دراسة حول إعادة الاعمار في الدول العربية التي بها نزاعات.

ثانياً: دعم الكوادر التنفيذية العراقية من خلال إقامة الدورات التدريبية وتطويرهم ونقل الخبرات العربية في مجال إعادة الأعمار وتأهيل البنى التحتية في المدن المحررة من داعش.

ثالثاً: تشجيع شركات القطاع الخاص والمقاولين بالدول العربية للعمل والاستثمار بالعراق في مجال بناء المجمعات السكنية والمستشفيات وتدوير النفايات والصرف الصحي ومشاريع المياه وانشاء مصانع لإنتاج مواد البناء في العراق.

رابعاً: دعوة الدول العربية الي موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالدراسات والتجارب حول تأهيل المباني والمدن المتأثرة بالنزاعات والمدن الواقعة تحت الاحتلال والكوارث الطبيعية والتعافي واستعادة البنى التحتية والخدمات الحضرية".

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

مشروع قرار

البند السابع عشر: تجارب الدول العربية حول السكن الاجتماعي

إن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وبعد إطلاعه على:

- مذكرة الأمانة الفنية للمجلس ،
- قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق14-د.ع34-2017/12/23) في دورته 34 (الرباط- المملكة المغربية 2017/12/23) في هذا الخصوص،

وفي ضوء المناقشات،

يقـــرر

"دعوة الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بتجاربها حول السكن الاجتماعي والتركيز على جانب التمويل ليتسنى مناقشتها في الاجتماع القادم للجنة الفنية العلمية الاستشارية.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

البند الثامن عشر: الحساب الموحد للمجلس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب لعام 2018".

- صدر عن مجلس جامعة الدول العربية القرار رقم (7765) في دورته العادية (141) بتاريخ 2014/3/9، والذي ينص على:

"إنشاء حساب موحد للمجالس الوزارية المتخصصة لدى الأمانة العامة للجامعة، تودع فيه مساهمات الدول الأعضاء كتبرعات ومساهمات طوعية تخصص لدعم أنشطة وبرامج محددة تقرها المجالس الوزارية المتخصصة ويخضع للأنظمة المالية والإدارية والرقابية المعمول بها في جامعة الدول العربية".

- يخضع الحساب للأنظمة المعمول بها في جامعة الدول العربية من حيث الرقابة الداخلية من قطاع الرقابة بالأمانة العامة للجامعة، كما يخضع الحساب لهيئة الرقابة العليا المكونة من الدول العربية.
- يقوم قطاع الشؤون الإدارية والمالية بإعداد تقرير حول الإيرادات والمصروفات من الحساب ورصيد الحساب، وسيتم عرضه على مجلسكم الموقر في حينه.

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه المجلس الموقر مناسباً.

البند التاسع عشر: دعم الجمهورية اليمنية في إعادة الاعمار

- سيتم موافاة الأمانة الفنية للمجلس بالمذكرة الشارحة من الجمهورية اليمنية وسيتم عرضها في حينه.

- **البند العشرون : موعد ومكان الدورة (36) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب وما يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية**

أولاً: تنص المادتان الخامسة والسادسة من النظام الأساسي على ما يلي:

المادة الخامسة (مكان انعقاد المجلس):

"يعقد المجلس اجتماعاته في مقر الجامعة، ويجوز أن يجتمع في أية دولة عربية بناء على دعوة منها بموافقة المجلس"

المادة السادسة (أدوار الانعقاد):

"يعقد المجلس اجتماعاً دورياً كل سنه بناء على دعوة من الأمانة العامة وذلك خلال الربع الأخير من السنة ويجوز أن يعقد المجلس اجتماعاً غير عادي بناء على توصيه من المكتب التنفيذي".

ثانياً: عقد الدورة (36) لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب يومي ..... الموافق ..... باستضافة كريمة بدولة الامارات العربية المتحدة.

ثالثاً: عقد المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية خلال الفترة ..... الموافق ..... باستضافة كريمة بدولة الامارات العربية المتحدة.

رابعاً: عقد الاجتماع (84) للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب بمقر الأمانة العامة للجامعة يوم 2019/10/10 م الموافق 11/صفر 1441هـ ، ويسبقه الاجتماع (65) للجنة الفنية العلمية الاستشارية بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة 7-2109/10/9 م الموافق 8-10/صفر 1441 هـ".

المطلوب من المجلس الموقر

التفضل بالإحاطة والعلم واتخاذ ما يراه مناسباً نحو تحديد موعد عقد الدورة (36) للمجلس وما يسبقه من اجتماعات وزارية وفنية، وكذلك المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضرية لعام 2019.

البند الحادي والعشرون: ما يستجد من أعمال

المرفقات

مرفق رقم (1)

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية
وزارة الإسكان
(٢٦٢)

الرقم: .....
التاريخ: .....
المرفقات: .....

وزارة الإسكان
MINISTRY OF HOUSING

٧٠٠١٥٥٧٤٣٣

مرئيات بشأن مقترح مطوية

مؤتمر الإسكان العربي السادس

مسلسل	المرئيات
١	يمكن إضافة نقطة رابعة تحت المحور الأول الخاص بتشخيص العشوائيات وهي "تتبع نشوء العشوائيات وتوسعها وتوقعات نموها"، حيث يمكن تحقيق ذلك باستخدام تقنيات تحليل صور الأقمار الصناعية ونظم المعلومات الجغرافية
٢	من المناسب تعديل النقطة الثانية تحت المحور الثاني الخاص بمعالجة العشوائيات والحد من انتشارها، وهي "مدى تأثير السياسات السكنية في الحد من انتشار العشوائيات" لتكون "مدى تأثير السياسات السكنية والسياسات القطاعية الأخرى في الحد من انتشار العشوائيات"، وذلك لدراسة أشمل لسياسات كافة القطاعات ذات العلاقة كالسياسات الاقتصادية والاجتماعية ... وغيرها، وكيفية تكامل أدوارها للحد من انتشار العشوائيات
٣	من المناسب إضافة نقطة رابعة تحت المحور الثالث الخاص بالسياسات المستقبلية لمعالجة العشوائيات، وهي "الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في مشاريع إعادة تطوير المناطق العشوائية"، حيث يمكن دراسة دور القطاع الخاص وكيفية الاستفادة منه في الجوانب المختلفة ذات العلاقة كالتمويل والخدمات والتطوير وغير ذلك
٤	توجد بعض ملاحظات لغوية مثل مناسبة استبدال تعبير "تحدث عنها" بتعبير "تتبع عنها"، وتعبير "غير خاضع للترتيب العشوائية" بتعبير "غير المخططة عمرانيا"، وجملة "انعقد على هامش المؤتمر معرض تقدم فيها الدول العربية أهم التجارب ..." بجملة "يعقد على هامش المؤتمر معرض تقدم فيه الدول العربية أهم التجارب ..."، وتعبير "الإطار التشريعي والمؤسساتي" بتعبير "الإطار التشريعي والمؤسسي"، وكلمة "المنحرة" لكلمة "الباتحة"، وعبارة "كل المتدخلين في قطاع الإسكان والتعمير" بعبارة "كل ذوي العلاقة بقطاع الإسكان والتعمير"

مرفق رقم (2)

وزارة الإسكـــان
والمرافـق والمجتمعات العمرانيـة
قطاع الاسكان والمرافق

مقترحات جمهورية مصر العربية

حول موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠

مقترح الشعار الاول " هوية العمران العربي بين الاصالة والحداثة " :

ملخص مضمون الشعار :

عكس العمران العربي قديماً حال امتنا في اوج تالقها ، حيث اتسم بالأصالة و الانسجام بين مكوناته والتوافق مع بيئته ، و احترام قيم المجتمع داخل اطار ذو قدرة على الابتكار والتجديد وحملت هويته النتاج الحضاري لكل تلك العصور المتباينة التي توالت على بلادنا بصورة تلقائية بلا ادنى افتعال أو تكلف .

فالهوية التي نعنيها تعبر عن الانعكاس الصادق للانتماء والمجتمع و قيمه وأعرافه والاحترام العميق لخصوصية المكان ، والهوية تحتاج الى الكثير من المرونة بدرجة تكفي للتوافق مع متغيرات حياتنا ومستجداتها وفي الوقت نفسه الصلابة التي تفرض استمرارية ثوابت قيمنا ومبادئنا .

ولأنه لا يمكننا أن ننفصل عن العالم ، فإننا في حاجة ماسة إلى أن نعيد الروح العربية الى مدننا من حيث الصياغة والتشكيل مع الاعتماد أيضا على ما يفرضه المستقبل من حاجات مستجدة يدفع بالمدن العربية في اتجاه الحداثة والتطور .

مقترح الشعار الثاني " نحو مدن عربية ذكية مستدامة " :

ملخص مضمون الشعار :

استطاعت مدن القرن الحادي والعشرين الوصول الى مستويات متقدمة في تحسين جودة الحياة وتلبية المتطلبات و الحاجات الانسانية والاجتماعية المعاصرة من خلال توجهين أساسيين الاول يتمثل بنموذج المدن المستدامة الذي يستند الى الحفاظ على الموارد والطاقات المتاحة للبيئة وإعادة استغلالها بالشكل الامثل ، أما التوجه الثاني فيتمثل بنموذج المدن الذكية التي تستند الى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كوسيلة لتحقيق أهدافها، و كأداة لتحسين المدينة .

وقد اتجهت العديد من الدول العربية الى تشييد مدن تتلاءم مع أسس التنمية المستدامة وتقدم نماذج لمدن ذكية التي من خلالها يتم ربط راس المال البشري وراس المال الاجتماعي والبنية التحتية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل معالجة القضايا الحضرية العامة، لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز نوعية الحياة لمواطنيها .

فلابد لنا من تقييم هذه المحاولات و تبادل التجارب الناجحة بين الدول العربية مع ارساء مفاهيم الترابط والتكامل بين مبادئ المدن المستدامة ومبادئ المدن الذكية في التوجهات الحضرية المعاصرة للمدن العربية .

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - النصر الشرقي تليفون : ٢٧٩٢١٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢١٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥٦٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
صادر ٢١٤٧
٥ سبتمبر ٢٠١٨
المرفقات ١
رئيس قطاع الإسكان

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة... وبعد

بالإشارة إلـي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق٢ د.ع ٣٤-٢٠١٧/١٢/٢٣) فـي دورته (٣٤) والتي عقدت يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ بشأن **البند الثاني : الإحتفال بيوم الإسكان العربي** .

الفقرة (ثالثاً) التي تنص علي ما يلي :

أ- " الطلب من الدول العربية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بمقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام ٢٠١٩ مع ملخص لمضمونه، وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام ٢٠٢٠ مع ملخص لمضمونه .

ب- أن لا يتعدى عدد الشعارات المقدمة ثلاث شعارات لكل دولة " .

وفـي هذا الشأن يرجي التفضل بالإحاطة أن مقترحات جمهورية مصر العربية حول موضوع شعار يوم الإسكان العربي لعامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ علي النحو التالي :

- هوية العمران العربي بين الاصالة والحداثة .
- نحو مدن عربية ذكية مستدامة .

ومرفق لسيادتكم ملخص لمضمون الشعار لعام ٢٠١٩ وكذا لعام ٢٠٢٠ .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وكيل أول الوزارة
رئيس قطـاع الإسكـان والمـرافـق
رئيس اللجنة المنظمة
مهندســة /
{نفيســة محمـود هاشــم}

SEP 2018
2418

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي ١١٥٦٢ البريد الإلكتروني housesector@yahoo.com

مرفق رقم (3)

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF INFRASTRUCTURE
DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تطوير البنية التحتية

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله المحترم ،،،

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المالية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الموضوع: شعار يوم الإسكان العربي

تهديكم دولة الامارات العربية المتحدة أطيب تحياتها وتتمنى لكم التوفيق والتقدم،،،

اشارة الى قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق-2-د.ع 34-2017/12/23) والصادر بتاريخ 2017/12/23 في دورته (34) في الرباط بالمملكة المغربية بشأن موافاة الأمانة الفنية للمجلس بشعار يوم الإسكان العربي العالمي 2019 و2020 مع ملخص المضمون فأننا وزارة تطوير البنية التحتية نود أن نرفق لكم المقترحات التالية:

- **شعار ليوم الإسكان العربي للعام 2019:**
- **مسكن مدعوم ومجتمع سعيد وآمن وعصري أو دعم سكني ومجتمع سعيد وآمن**
  - أراضي سكنية مجانية
  - برامج اسكانية على مستوى الدولة
  - قروض ومنح اسكانية ميسرة لكافة شرائح المجتمع
  - تقديم خدمات محلية
  - تفعيل دور الشراكة بين البرامج الاسكانية والمؤسسات الخاصة
  - استخدام واستحداث النماذج والتصاميم المستدامة

- **المسكن المستقر أساس نهضة المجتمع**
  - ترابط أسري
  - تعاون بين أفراد الأسرة الواحدة
  - المشاركة في أداء المسؤوليات
  - حسن التعامل
  - اعتماد منهج الشورى بينهم

- **جمال المسكن رقي المجتمع**
  - تصميم ملائم
  - ترابط العناصر
  - ثقافة واطلاع
  - عنصر التشجير والمساحات الخضراء
  - عنصر الإضاءة
  - عنصر التجانس بين أصباغ المسكن الداخلية والخارجية
  - حسن اختيار المواد المستخدمة

ص.ب. 1828 ◦ دبي DUBAI، الإمارات العربية المتحدة UNITED ARAB EMIRATES ◦ هاتف TEL 600500500
ص.ب. أبوظبي P.O. BOX ABU DHABI 878 ◦ ص.ب. الشارقة P.O. BOX SHARJAH 1515 ◦ ص.ب. رأس الخيمة P.O. BOX RAS AL KHAIMAH 458 ◦ ص.ب. الفجيرة P.O. BOX FUJAIRAH 60
www.moid.gov.ae

شعار ليوم الإسكان العربي للعام 2020:

- **رؤية ناضجه لسكن أحسن**
  - خطط إسكانية مستقبلية ورؤية صحيحة واضحة
  - مراعاة أصحاب الهمم
  - نظام المجمعات السكنية

- **مجتمع متلاحم ضمن أحياء سكنية مستدامة**
  - توفير خدمات تتمائشى مع نهضه التحديث (خدمات ترفيهية، خدمات إستهلاكية، خدمات تواصل مجتمعية)
  - تعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع
  - سهولة التنقل والحركة بين الاحياء السكنية المستدامة (هيكلة الطرق) وإن كان للنقل العام أو الخاص

- **المسكن الملائم ضمان واستقرار**
  - وجود نماذج مختلفة من المساكن تلائم جميع الفئات
  - أراضي مناسبة للتوسع المستقبلي
  - استقرار المواطن وتوفير سبل العيش الكريم من أولويات القيادة الرشيدة والتي ترجمت بالأفعال على أرض الواقع

- **المسكن أمان ورخاء**
  - الثقة في القيادة الرشيدة
  - منهج وسياسة القيادة في عنصر الأمان
  - الحرص الدائم من القيادة في متابعة شؤون المواطنين

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

سعادة م. عائشة المدفع

الوكيل المساعد لقطاع تخطيط البنية التحتية

ص.ب. 1828 ◦ دبي DUBAI. الإمارات العربية المتحدة UNITED ARAB EMIRATES ◦ هاتف TEL 600500500
ص.ب. أبوظبي P.O. BOX ABU DHABI 878 ◦ ص.ب. الشارقة P.O. BOX SHARJAH 1515 ◦ ص.ب. رأس الخيمة P.O. BOX RAS AL KHAIMAH 458 ◦ ص.ب. الفجيرة P.O. BOX FUJAIRAH 60
www.moid.gov.ae

مرفق رقم (4)

مقترحات موضوع شعار يوم الإسكان العربي للعامين (٢٠١٩م – ٢٠٢٠م):

١. **تأثير النمو المتسارع للتجمعات العمرانية على جودة المساكن فيها:**

الملخص : لا يخفى لأحد ما قد يسببه النمو المتسارع للتجمعات العمرانية من مشاكل معقدة ومتعددة على مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها وبالطبع على الصعيد السكني الذي تعتبر فيه جودة المسكن من أهم المعايير الأساسية التي يجب مراعاتها.

٢. **تطوير الحلول الإسكانية ضمن البيئة العمرانية:**

الملخص : بما أن طبيعة ومواصفات المسكن في أي مجتمع من المجتمعات مرتبطة بطبيعة وأسلوب حياة الأفراد في ذلك المجتمع فإنه لا بد من إيجاد وتطوير حلول إسكانية جديدة تواكب أسلوب الحياة المعاصر في المجتمعات الحديثة وتتماشى مع البيئة العمرانية لتلك المجتمعات.

٣. **استخدام طرق البناء السريع لحل مشاكل الإسكان:**

الملخص : إن تطور التقنيات الحديثة في جميع المجالات ولاسيما في مجال البناء يدفع نحو تطوير طرق وحلول جديدة ومبتكرة وسريعة لحل مشاكل توفر الأبنية السكنية الملائمة وبالتالي المساهمة في حل مشاكل الإسكان باستخدام التكنولوجيا.

٤. **تطوير الفكر المجتمعي في مكونات السكن المعاصر:**

الملخص : ارتبط السكن منذ المجتمعات القديمة وإلى الآن بشكل أساسي بالفكر المتنوع لمختلف المجتمعات والمنطلق من نواحي الحياة فيها من حيث أسلوب المعيشة وأسلوب العمل وغير ذلك ، وحيث أنه قد تطورت

الحياة ووسائل التواصل وأسلوب وطبيعة الأعمال في غالبية المجتمعات فإنه لابد من تطوير فكر المجتمع في مكونات السكن الحديث الذي يلبي حاجات الإنسان في بيئته المعاصرة.

٥. **مقومات التطور العمراني داخل التجمعات الحضرية القائمة :**

الملخص : إن دراسة وتحليل عملية التطور العمراني لعناصر تجمع حضري قائم بشكل مسبق من أهم الدراسات التي تحتاجها تنمية ذلك التجمع حيث تبرز فيها العديد من النقاط المرتبطة بعوامل مختلفة منها ما هو اقتصادي أو اجتماعي أو ما هو مرتبط بكيفية نشوء وتنامي ذلك التجمع الحضري وطبيعة وأسلوب حياة السكان فيه وكذلك طوبوغرافية ومناخ الموقع وغير ذلك من العوامل التي قد تكون عاملاً داعماً ومحفزاً لعملية التطور العمراني فيها .

٦. **التخطيط العمراني الحديث و تحديات الترابط المجتمعي :**

الملخص : يجب دراسة الآليات والأسس اللازمة لتعزيز العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع أثناء عملية التخطيط العمراني الحديث سواء بطرق توزيع الأحياء السكنية ضمن المدن أو بشكل تقسيم الأراضي ضمن الحي أو بأسلوب تصميم العمائر والوحدات السكنية المتنوعة وكذلك أيضاً بالإستفادة من دراسة تخطيط المجتمعات القديمة التي سمحت بتكوين علاقات اجتماعية جيدة ومتينة بين أفراد المجتمع الواحد.

.....

مرفق رقم (5)

المملكة الأردنية الهاشمية

شعار موضوع مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

لعام 2019

المقترح الأول: "اللامركزية لتنمية اسكانية مستدامة"

1- دور الحكومات المحلية في ادارة استخدام الاراضي السكنية وغيرها
2- دور الحكومات المحلية في تهيئة البنية التحتية للمناطق السكنية المخطط تنفيذها
3- التعاون بين الحكومات المحلية في رفع سوية المساكن في المناطق الريفية ومواجهة ازمات السكن عند الكوارث

المقترح الثاني:" السكن .... سكينة"

1. السكن ... البيت هو المكان الذي تسكن اليه نفس الأسرة
2. السكينة هي القبول النفسي والاجتماعي والاقتصادي

المملكة الأردنية الهاشمية

شعار موضوع مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب

لعام 2020

المقترح الأول: تشريعات السكن الميسر

سياسات اسكانية تُعنى بتمكين ذوي الدخول المتدنية والمتوسطة للحصول على السكن الميسر ووضع وتفعيل آليات للتنسيق بين الأطراف الفاعلة في تحقيق منظومة السكن الميسر

1. معايير السكن الميسر
2. السياسات التشاركية التي تستجيب لتوقعات فئات المجتمع والأخذ بعين الاعتبار حاجة المرأة وخصوصيتها وارتباطها بالمسكن . المرأة شريك رئيسي لسياسات الإسكان.
3. القوانين والتشريعات التي تحكم قطاع الاسكان من منطلق الحق في السكن الميسر والعمل على تحقيقه.

المقترح الثاني: (المسكن حق إنساني)

1- ان يكون لكل مواطن الحق في الحصول على مسكن .
2- ان يكون المسكن ملائم.

مرفق رقم (6)

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

الدائرة: الفنية العدد: ف/٧/٣/٣٥٩٤٢٦

القسم: الدراسات التاريخ: ٢٤/١٢/٢٠١٧

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية
م/مقترح شعار يوم الاسكان العربي

تحية طيبة ...

اشارة الى تقرير وقرارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في الاجتماع (٨٢) المنعقد يوم ٢٠١٧/١٠/٥ في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية عن البند الثاني الخاص بالاحتفال بيوم الاسكان العربي/ الفقرة ثالثا والمتضمنة (الطلب من الدول العربية موافاة الامانة الفنية للمجلس بمقترح شعار يوم الاسكان العربي للعام ٢٠١٩ مع ملخص لمضمونه وكذلك مقترح شعار يوم الاسكان العربي لعام ٢٠٢٠ مع ملخص لمضمونه على أن لا يتعدى عدد الشعارات المقدمة ثلاث شعارات لكل دولة) .

ندرج ادناه مقترحات جمهورية العراق حول شعار يوم الاسكان العربي للعامين المذكورين اعلاه مع ملخص لمضمونها :-

١. المسكن الملائم ضروري **لتحقيق الاستقرار المجتمعي**

(المسكن الملائم عاملاً اساسيا للتمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واساس الاستقرار والامن والامان للفرد والمجتمع وينبغي ان يكون ملاذا للعيش فيه بسلام وكرامة ويعد المسكن الملائم شرطا اساسيا وضروريا لتحقيق الاستقرار المجتمعي الذي يستطيع الفرد من خلاله ان يؤدي دوره الفعال في المجتمع)

٢. السكن اللائق **خطوة لخلق مجتمع منتج**

(الحاجة الى السكن من اهم الاحتياجات الاساسية للانسان وضرورة اشباعها شرط لتكوين مجتمعا منتجا خلاقا وتوجيه ابناءه نحو بناء اوطانهم ففيه يتحقق الاستقرار والسكون في نفوس الابناء لتوفر اول مقومات العيش الرغيد الا وهو السكن اللائق)

٣. جودة السكن **تحسين للحياة**

(جودة السكن تعني معايير السكن التي تهدف الى تحقيق سكن ملائم وصحي وامن وسريع وبالتالي تضمن مستقبل الاجيال)

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية بذلك ...مع التقدير

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٧/١٢/٢٥

نسخة الى
- مكتب السيد الوكيل (ا. استبرق ابراهيم الشوك)... مع التقدير
- cairep@mofa.gov.iq
- Environment.dept@las.int
- waleed.elaraby @las.int - (السيد وليد العربي)

يرجى التفضل بالاطلاع ...مع التقدير

- دائرة الاعمار الهندسي / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ٩٨٤٦ في ٢٠١٧/١١/١٥ / للعلم ... مع التقدير
- المركز الوطني للاستشارات الهندسية / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ٦٨٢٨/٢ في ٢٠١٧/١١/٢١ / للعلم ... مع التقدير
- دائرة الاسكان / مكتب المدير العام / اشارة الى كتابكم المرقم ١٣٢٧٢ في ٢٠١٧/١١/٢٣ / للعلم ... مع التقدير
- قسم التدريب والمعرفة / د. ظبية فاروق / للعلم ... مع التقدير
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات / مع الاوليات .

م.رنا كمال ١٢/٢٠

Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://Www.imariskan.gov.iq
E-mail: moch@Imariskan.gov.iq
Mobile: (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372881

العراق . بغداد . الكرخ . ساحة المتحف
ص.ب ٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel: (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372881

مرفق رقم (7)

الموضوع : تصميم شعار يوم الاسكان العربي لعام 2019

المضمون الأساسي : المسئولية الإجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في ت
الاسكان المي

مصمم الشعار : م. أمواج يوسف الضا

ملخص لمضمون الشعار:

الشعار يرمز بمضمونه للهدف الرئيسي وهو التعاون بين القطاع الخاص والقطاع الحكومي لتنفيذ الإسكان الميسر. حيث تم توضيح ذلك بفكرة تجريدية تمثل ترابط بين يدين ، بحيث ان اليد الاولى تمثل مؤسسات القطاع الحكومي ومرتبطة باليد الاخري التي تمثل مؤسسات القطاع الخاص. وهذا الترابط يحقق الهدف الرئيسي المرسوم بين اليدين وهو تمثيل للاسكان الميسر بتجاوز كافة العواقب . الشعار بحدودة الخارجية يمثل شكل مثلث وهو رمز القوه للوصول الى الهدف الاسمى .

بالنسبة للألوان فتم استلهامها من ألوان شعار المؤسسة العامة للرعاية السكن حيث ان اللون العنابي يدل على العزم والطموح والازدهار ، واللون الأزرق يدل على الولاء والاخلاص والثقة ، واللون النحاسي يدل على المعرفة والاستقرار.

مرفق رقم (8)

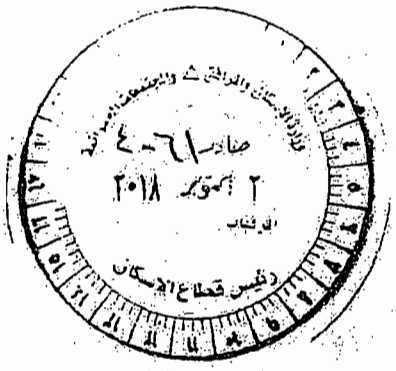

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية

تحية طيبة... وبعد

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (ق٢د.ع ٣٤-٢٠١٧/١٢/٢٣) في دورته (٣٤) والتي عقدت يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ بشان **البند الثاني : الاحتفال بيوم الإسكان العربي** وخاصة الفقرة ثانياً التي تنص علي "الطلب من الدول العربية القيام بتنظيم احتفاليات بمناسبة يوم الاسكان العربي لعام ٢٠١٨ ، ومواقاة الأمانة الفنية للمجلس بذلك".

وفي هذا الشأن يرجى التفضل بالإحاطة أنه في إطار تفعيل البند عاليه واحتفاءً بيوم الإسكان العربي الذي يحتفل به بالتزامن مع يوم العالمي الإسكان فقد اقامت وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية احتفالية نظمها قطاع الاسكان والمرافق بهذه المناسبة يوم الاثنين ٢٠١٨/١٠/١ وقد تضمن برنامج الاحتفال ما يلي :

- كلمة السيد رئيس مجلس الوزراء ووزير الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية والتي القاها نيابة عن سيادته السيد د.م / عاصم عبد الحميد الجزار - نائب الوزير للتنمية العمرانية ورئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للتخطيط العمراني والتي حث فيها كافة قطاعات وأجهزة الوزارة المختلفة علي مزيد من الانجازات والاسهامات في مجال الاسكان ، كما استعرض سيادته اهم انجازات الوزارة في مجال التنمية العمرانية و المخططات الاستراتيجية وسياسات الإسكان والتشريعات .
- كلمة السيد الاستاذ / وليد العربي - ممثل إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية تضمنت نبذة عن يوم الاسكان العربي ودور مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب .
- كلمة السيدة المهندسة / نفيسة محمود هاشم - وكيل أول الوزارة - رئيس قطاع الاسكان والمرافق رحبت فيها بالسادة الحضور والسيد / ممثل جامعة الدول العربية وتضمنت الكلمة التعريف بيوم الاسكان (العالمي - العربي) وكذا نبذة عن أهم انجازات الوزارة في مجال الاسكان .
- عرض مرئي قدمه السيد د.م / رئيس الهيئة العامة لتعاونيات البناء والإسكان تضمن انجازات الهيئة والمشاريع المنفذة في مجال الاسكان .

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - النصر العربي تليفون : ٢٧٩٢١٤٢٩ فاكس : ٢٧٩٢١٤٤٠ الرقم البريدي : ١١٤١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com
م / نفيسة - قطاع الإسكان - خطابات البند الثاني - جامعة الدول العربية - رمضان /B

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

- عرض مرئي قدمه السيد . م / رئيس الادارة المركزية للمراكز الاقليمية التخطيطية بالهيئة العامة للتخطيط العمراني يشمل دور الهيئة في رسم السياسة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية واعداد المخططات والبرامج علي المستوي القومي والاقليمي ، كما تناول العرض استراتيجية التنمية المستدامة : رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وموقف المخططات العامة للمدن والقري .
- عرض مرئي قدمه السيد .م/ رئيس الجهاز التنفيذي لمشروع الإسكان الاجتماعي تضمن مشروعات الجهاز في مجال الاسكان ومنها مشروع الاسكان الاجتماعي .
- وأخيراً قام السيد الاستاذ / ممثل وزارة التضامن الاجتماعي بتقديم عرض مرئي تضمن نبذة عن مشروع إسكان وتنمية الاسر الأولي بالرعاية وشروط اختيار الاسر والموقف الحالي للمشروع.

وفي ختام الاحتفالية تم تقديم الشكر الي جامعة الدول العربية لدورها الهام والفعال من خلال مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بالحرص علي تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير ، وكذا تقديم الشكر لكافة السادة الحضور والسادة القائمين علي تنظيم هذه الاحتفالية .

مرفق لسيادتكم أسطوانة مدمجة محمل عليها بعض صور الاحتفال .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

لشئون قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة /

{نفيسة محمود هاشم}

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - القصر العيني تليفون ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس ٢٧٩٢٦٥٤٠ البرقية البريدي ١١٥١٦ البريد الإلكتروني housesector@yahoo.com
م / نفيسة - قطاع الإسكان - لحظابات البند الثاني - جامعة الدول العربية - رمضان / ١٥

مرفق رقم (9)

Waleed ElSayed ElAraby

From: <aa <mass65@live.com
Sent: Thursday, October 18, 2018 11:32 AM
To: Waleed ElSayed ElAraby
Subject: ملاحظات دولة الكويت على مصادر تمويل جائزة مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الأخ الفاضل / وليد العربي المحترم
تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى البند الثالث من جدول أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها 64 بمقر الامانة العامة للجامعة خلال الفترة 8 - 10 / 10 / 2018
وإلى توصيات اجتماع اللجنة المشكلة من اعضاء المكتب التنفيذي لبحث مصادر تمويل جائزة مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب ، نرى عدم تخفيض قيمة الجوائز للمسابقة تشجيعاً لزيادة عدد المشاركين بالمسابقة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

م. محمد عبد الله صنيدح
نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية
ضابط إتصال دولة الكويت لدى جامعة الدول العربية

مرفق رقم (10)

الدوله	الاســـــم	الصفه	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
المملكة الأردنية الهاشمية	معالي المهندس/فلاح عبدالله العموش	وزير الإشغال العامة والإسكان	ص.ب:1220عمان 11118 الأردن	+96265858363	+96265858362	Falah.o@mpwh.gov.jo
	م. مي عصفور	مدير عام المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري بالوكالة		+96264634594		
دولة الإمارات العربية المتحدة	معالي الدكتور/ عبد الله بلحيف النعيمي	وزير تطوير البنية التحتية	1828 دبي- الإمارات العربية المتحدة	+97142125776 +97142125414 +97142125625 متحرك +971508186663 متحرك +971506530006	+97142125406	Abdulla.Alnuaimi@mopw.gov.ae Rasha.Burehaima@moid.gov.ae
	أ. هدى سالم العامري	إداري مكتب معالي الوزير		+97142125776	+97142125577	hsalamre@mopw.gov.ae
	أ. مريم إبراهيم آل علي	إداري مكتب معالي الوزير		+97126262630	+97126262250	Mariam.AlAli@mopw.gov.ae
مملكة البحرين	معالي المهندس/ باسم بن يعقوب الحمر	وزير الإسكان	ص.ب: 21021-المنامة – مملكة البحرين	-17528200 17545500	-17532511 17534115	mfakhri@mwh.gov.bh asheerm@mwh.gov.bh
الجمهورية التونسي	السيد/محمد صالح العرفاوي	وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية	شارع الحبيب شريطة – حي الحدائق – 1002 البلفدير تونس	+21671842244	+21671840495	brc@mehat.gov.tn www.mehat.gov.tn
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	معالي السيد/ عبد الوحيد طمار	وزير السكن والعمران والمدينة	135، شارع ديدوش مراد – الجزائر	+21321747532	+21321745382	
	أ. محمد بالهادي	رئيس ديوان معالي الوزير		+21321742946	+21321745382	

55

الدولة	الاســـم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
جمهورية جيبوتي	معالي السيد/ موسى محمد أحمد	وزير الاسكان والتخطيط العمراني والبيئة	ص.ب:11 وزارة الإسكان والتعمير والبيئة جمهورية جيبوتي	+253 350006	+253 351618	metade@intnet.dj
المملكة العربية السعودية	معالي الأستاذ/ ماجد بن عبدالله الحقيل	وزير الإسكان	وزارة الاسكان	00966112897003	00966112255035	M.alhogail@housing.gov.sa
	أ. حمد الحبردي	مدير مكتب الوزير	وزارة الإسكان	+966505145636		
جمهورية السودان	معالي السيد/ حاتم السر	وزير النقل والتنمية العمرانية	ص.ب: 11622 وزارة البيئة والغابات والتنمية العمرانية	+249912303991	+249154952040	
	المهندسة/أمال أحمد مختار	أمين عام المجلس القومي للتنمية العمرانية		+249912328691		amalamukhtar@hotmail.com
الجمهورية العربية السورية	معالي المهندس/ حسين فرزات	وزير الإسكان والتعمير	ص ب: 16031 – وزارة الإسكان والتعمير دمشق – المزة	+963116667084 +963112322361 +963112246490 +963112217572 +963112217571	+963116612936 +963112217570	ghe@net.sy
جمهورية الصومال	معالي المهندس/ عبد الفتاح محمد ابراهيم	وزير الإشغال العامة وإعادة الاعمار والاسكان	وزارة الإسكان والتعمير	+ 25 215543050	+ 25 212886480	
جمهورية العراق	معالي السيد/ بنكين عبدالله ريكاني	وزير الأعمار والإسكان والبلديات والاشغال العامة	وزارة الأعمار والإسكان بغداد/كرادة مريم/تقاطع الخرطوم محلة222 زقاق24 بناية 4/6/29 صندوق بريد 8032 بغداد	07719000223 07901590481		

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
سلطنة عمان	معالي الشيخ / سيف بن محمد بن سيف الشبيبي	وزير الإسكان	P.O.BOX323P.C. 113	+96824600975	+96824695710	www.mhew.gov.om
دولة فلسطين	معالي المهندس/مفيد الحساينة	وزير الأشغال العامة والإسكان	البيرة- ص.ب:3961 رام الله- فلسطين	+970599413093	+97022987889	humzamurphy@hotmail.com
	السيد/فايق الديك	وكيل وزارة الاشغال العامة والاسكان		+97022984829	+97022987890	fayeq_deek@yahoo.com
دولة قطر	معالي الدكتور / عيسى بن سعد الجفالي النعيمي	وزير التنمية الإدارية و العمل والشؤون الاجتماعية .	قطر- ص. ب 1880	+97444240111	+97444241000	minister office@molsa.gov.qa
جمهورية القمر الاتحادية الإسلامية	معالي السيد/ محمد شاطر بدوي	وزير استصلاح الاراضي				
دولة الكويت	معالي الدكتورة/ جنان محسن حسن رمضان	وزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات	ص.ب: 23358 - الصفاء- الرمز البريدي: 13094 الكويت	+96525301114 +96525301112	+96525384541	Amena.alawadhi@hotmail.com mfh@housing.gov.kw
	السيد/ هادي محمد الشلاحي	مدير مكتب الوزير		+96599744127	+96525384541	Hm-975@hotmail.com
الجمهورية اللبنانية	السيد المهندس/ روني لحود	رئيس مجلس الإدارة- المدير العام للمؤسسة العامة للإسكان	وزارة الأشغال العامة والنقل	+9611426283 +9613661142	+9611426277	ronylahoud@hotmail.com

الدولة	الاســـــم	الصفة	العنوان البريدي	هاتف	فاكس	البريد الالكتروني
دولة ليبيا	معالي السيد/محمود عجاج	رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإسكان والمرافق	وزارة الإسكان والمرافق	+218945646815	+218213622057	Kasso77@yahoo.com
جمهورية مصر العربية	معالي الدكتور/ مصطفى كمال مدبولي	رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية	1 ش إسماعيل أباظة متفرع من شارع القصر العيني القاهرة-11516	+20227926788 +20227926799 +20227921410 +20227941619	+20227957836 +20227921410	mmadbouly@moh.gov.eg
المملكة المغربية	معالي السيد/ عبد الأحد فاسي فهري كاتبة الدولة/فاطنة الكحيل	وزير إعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة		212537577071 2120537577072	2120537577108	afassife@hotmail.com
الجمهورية الإسلامية الموريتانية	معالي السيدة / أمال منت مولود	وزير الإسكان والعمران والاصلاح الترابي	مبنى الحكومة الطابق الثالث الرمز البريدي: ص.ب 237 نواكشوط موريتانيا	0022237290961 0022245258096	0022245295699	amal_maouloud@yahoo.fr
الجمهورية اليمنية	د.م. معين عبدالملك سعيد د.م/محمد أحمد علي ثابت	وزير الأشغال العامة والطرق نائب وزير الاشغال العامة والطرق	وزارة الأشغال العامة والطرق- شارع أبي عبيدة مديرية خور مكسر- عدن	+9672233454 +967739180180 +967777395315	+967739180180 +967777395315	Maeen.work@gmail.com abuaussan@hotmail.com

مرفق رقم (11)

تقرير مهمة
المنتدى الحضري العالمي التاسع
كولالمبور – ماليزيا 7-2018/2/13

أولا: خلفية

بالإشارة إلى موافقة معالي الأمين العام على إيفاد السيد/ وليد العربي مسؤول ملف الإسكان والتنمية الحضرية، للمشاركة في أعمال المنتدى الحضري العالمي التاسع، في الفترة من 7-13 فبراير 2018 بكولالمبور- ماليزيا.

تأتي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي بعد اعتماد جدول الأعمال الحضري الجديد 2030 في مؤتمر المؤئل الثالث الذي عقد بكيتو- الاكوادور عام 2016 تحت عنوان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (المدن للجميع 2030). كما ركز المنتدى على الترتيبات والاجراءات اللازمة للتنفيذ حيث اكد العديد من المشاركين على أهمية التعاون بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق التنمية بشكل كامل، كما سلط العديد من المتحدثين الضوء على تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، ودعوا الي مواءمة عمليات الرصد والتقارير الخاصة مع عملية المتابعة والاستعراض لأهداف التنمية المستدامة ولا سيما الهدف 11 بشأن المدن المستدامة، كما تم التأكيد على ان أطر التنفيذ العالمية والاقليمية والوطنية للخطة الحضرية الجديدة يجب ان تعتمد على عوامل رئيسية:

1- تعزيز دور الحكومات الوطنية والمحلية ونظام الحكم المحلي ومشاركة جميع الجهات الفاعلة وزيادة التنسيق متعدد المستويات والشفافية والمساءلة.
2- تشجيع تبادل الحلول الإبداعية والممارسات المبتكرة.
3- إقامة شراكات شاملة وتعزيز البيئات المستجيبة للسن والجنس لضمان المشاركة الفعالة.
4- اعتماد التنمية الاقليمية المتكاملة من خلال ادوات التخطيط والتصميم الحضري المناسبة لإدارة الموارد الطبيعية والراضي.

ثانياً: افتتاح الاجتماع

- افتتح السيد /نجيب رزاق – رئيس الوزراء الماليزي الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي،
- كما اشار السيد/ نوح عمر- وزير التنمية الحضرية والاسكان والحكم المحلي بماليزيا في كلمته الي ان اكثر من 50% من سكان العالم يعيشون الان في المناطق الحضرية وحث الجميع على ان يقوم كل شخص بدوره في جعل المدن امنة وشاملة ومستدامة ومزدهرة.

- كما ألقت السيدة/ ميمونة محمد شريف- المديرة التنفيذية الجديدة لبرنامج موئل الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ، كلمة رحبت فيها بالمندوبين والمشاركين في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي وشددت على التركيز على الروابط الوطنية والشمول ودور المرأة في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة ، كما شددت على دور موئل الأمم المتحدة كمركز تنسيقي على الصعيد العالمي.

- ثالثاً: سير الاجتماع

- عقد المنتدى الحضري العالمي التاسع ، في الفترة من 7-13 فبراير 2018 بكولالمبور- ماليزيا على مدار سبع أيام بمشاركة 22000 ألف من وفود 165 دولة من بينهم اكثر من 100 من الوزراء ونواب الوزراء، وكانت مشاركة الدول العربية جيدة جدا حيث شاركت اكثر من 15 دول عربية ممثلين عن الوزارات المعنية واصحاب المصلحة الأخرين.

- من بين أهم المحاور التي تمت مناقشتها:-

  - الاستثمار في القوة التحويلية للمدن، وحول نهج لإقليمي متكامل للتنمية المستدامة، وحول المدن الذكية، وحول الحكم الابتكاري للمدن المفتوحة والشاملة، حول التنمية الحضرية المستدامة من أجل السلام والأمن،
  - التعافي من الكوارث في المناطق الحضرية، والبيانات الحضرية، والتنقل الحضري مع توفير النقل المن والمتاح للجميع،
  - الشراكات الشاملة بين اصحاب المصلحة المتعددين ،والمستوطنات للمشردين، والأمن الغذائي من خلال الروابط بين المناطق الحضرية والريفية.

- كما صدر عن المنتدى وثيقة مرجعية وهي أعلان كولالمبور للمدن 2030(مرفق رقم 1).

رابعاً: نشاط وفد الجامعة العربية

- عقد عدد 21 من الأحداث الجانبية الخاصة بتنظيم من الدول العربية وكذلك جامعة الدول العربية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية/ المكتب الاقليمي للدول العربية، الاتحاد من أجل المتوسط، ومنظمات المجتمع المدني.

- بالإضافة الي متابعة الاجتماعات المذكورة أعلاه قامت جامعة الدول العربية بتنظيم مشترك مع وزارة اعداد التراب الوطني والتعمير والاسكان وسياسة المدينة بالمملكة المغربية بعقد حدث جانبي تحت عنوان تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة في المنطقة العربية"، والذي تم فيه عرض الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 وكذلك الخطة التنفيذية المقترحة للاستراتيجية، كما تم عرض نتائج المنتدى الوزاري العربي الاول للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في دورته الاولى التي عقدت بالقاهرة 2015، وتم التنويه بنتائج المنتدى الوزاري العربي الثاني للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة واعلان

الرباط (مرفق رقم 2) الذي يعتبر وثيقة توجيهية للدول العربية في موضوع الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

1 - تجدر الاشارة الي ان الحدث الجانبي الذي نظمته الجامعة العربية كان الحدث الوحيد باللغة العربية، وهو ما شجع عدد كبير من الوفود العربية على المشاركة الي جانب الحضور الاجنبي الهام، وجرت حوارات ومناقشات مستفيضة بين الوفود العربية والحضور، وقد عزز ذلك دور جامعة الدول العربية في التنسيق والتنظيم وربط الوفود بالمنظمات الاقليمية العاملة في المنطقة كالمكتب الاقليمي للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للدول العربية (بالقاهرة)، والاسكوا، منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في الشرق الاوسط وغرب اسيا.

2 - كما شاركت جامعة الدول العربية بوصفها الممثل للإقليم العربي في الجلسة الجانبية حول "تنفيذ الخطط العالمية والاقليمية للتحضير المستدام دور اللجان الاقليمية للأمم المتحدة" (مرفق رقم 3) مداخلة الجامعة العربية.

3 - نظمت الجامعة العربية اجتماعات تنسيقية طوال أيام الاجتماعات للمجموعة العربية، حيث كانت تتم مناقشة مستجدات الأجندة الحضرية الجديدة، يومياً والخروج بتوصيات تعين المشاركين يومياً في تنسيق مواقفهم.

- <u>آفاق المتابعة ودور الأمانة الفنية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير:</u>

1- الاسراع في الانتهاء من الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

2- زيادة التعاون الاقليمي حول الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة من خلال الاليات الاقليمية ذات الصلة كالجامعة العربية ومن خلال التعاون العربي الثنائي.

3- التأكيد على دور برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دعم جهود الدول العربية في الاسكان والتنمية الحضرية المستدامة.

4- تعزيز ثقافة الابداع والابتكار لتكون جزء لا يتجزأ من الطريقة التي تعمل بها المدن والمستوطنات البشرية.

مع وافر الاحترام،،،

وليد العربي

مسؤول ملف الأسكان والتنمية الحضرية

إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية

مرفق رقم (12)

MISSION OF THE LEAGUE
OF ARAB STATES
NAIROBI

بعثة جامعة الدول العربية
نيروبي

05003
05 MAY 2018

الرقم: LAS/65/18

التاريخ: 2018/05/04

سعادة الأخ د. جمال جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان وموارد المياه

تحية طيبة

المفاوضات حول إصلاح حوكمة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

1/ كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة رئيس لجنة المندوبين الدائمين بموجب الفقرة العاملة السادسة من قراراها رقم 72/226 بتشكيل مجموعة عمل مفتوحة العضوية فى نيروبى للتشاور حول إصلاح البرنامج وتعزيز رقابة الدول الأعضاء على أدائه , وإعداد تقرير يتضمن توصيات تعرض على الجمعية العامة قبل الأول من يوليو القادم.

2/ بدأت لجنة المندوبين الدائمين برئاسة سفير البرازيل ومشاركة السيدة ميمونة محمد شريف المدير التنفيذى فى إجراء مشاورات فى إطار مجموعة العمل .وتم تعميم مقترح يتضمن خيارا هجينا فى محاولة للجمع بين خيارى العضوية العالمية للمجلس الحاكم والمجلس التنفيذى محدود العضوية على النحو التالى:

أ/ توسيع عضوية المجلس الحاكم إلى عضوية عالمية وتحويله إلى " الجمعية الحضرية"

ب/ تأسيس مجلس تنفيذى محدود العضوية بصلاحيات موسعة تتضمن مراقبة عمل السكرتارية والموافقة على برنامج العمل والميزانية.

ج/ مراجعة دور لجنة المندوبين الدائمين وتركيز عملها على الإعداد لاجتماعات الجمعية الحضرية وتقليص عدد اجتماعاتها على مدار العام.

3/ وقد أنخرط رئيس لجنة المندوبين الدائمين فى إجراء مشاورات مع الدول الأعضاء والمجموعات الجغرافية والسياسية للتوافق على المقترح الهجين الذى تقدم به قبل نهاية المهلة فى نهاية يونيو القادم..

4/ وأهم ما جاء فى تقريره المرفق توافق الأراء حول أهمية تقوية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية باعتباره قد أكتسب أهمية جديده بوصفه النقطة المركزية للأجندة الحضرية الجديدة, ومواجهة التحديات الحضرية عند تنفيذ أجندة التنمية المستدامة2030 .

P.O. Box 6274 (00200) Nairobi, Kenya. GIGIRI - UN Avenue, United Nations Crescent off Gigiri Drive
Tel:+254 726 444897, Email: nairobi.mission@las.int

5/وتختص العضوية العالمية المقترحة بمسؤولية تحديد الموجهات السياسية العامة للبرنامج ومراجعة التقرير ربع السنوى عن تنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة.

6/ ويهتم المجلس التنفيذى بمسؤولية مراقبة أداء البرنامج والموافقة على برنامج العمل والميزانية. ويحدد حجم المجلس ومواعيد اجتماعاته على غرار الأجهزة المماثلة فى نظام الامم المتحدة التى تقوم برفع تقاريرها للمجلس الاقتصادى والاجتماعى والجمعية العامة.

7/ كما يقترح التقرير إجراء تعديلات فى تفويض لجنة المندوبين الدائمين , والنظر فى تعزيز مشاركة أصحاب المصلحة, المجالس المحلية على وجه الخصوص, فى أعمال البرنامج .

8/ المؤكد أن التوافق على أهمية تقوية برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وتعزيز دوره فى تنفيذ الاجندة الحضرية الجديدة وأجندة التنمية المستدامة 2030 يعتبر مكسبا مهما فى مواجهة الأراء التى كانت تسعى إلى تفكيكه أو دمجه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

9/ وكان أداء البرنامج ومديره السابق د. جون كلوس(أسبانى الجنسية) موضعا لأنتقادات من كثير من الدول الأعضاء , بما فيها دول الاتحاد الأوربى التى أمتنعت عن المساهمة فى موازنته أو تقديم دعم مالى لبرامجه.

10/ والآمال معلقة على القيادة الجديدة للبرنامج التى تولتها السيدة ميمونة شريف(ماليزية الجنسية) فى استعادة الثقة فى البرنامج ,وتعزيز دوره ومهامه وفقا للمقترحات التى قدمها رئيس لجنة المندوبين الدائمين.

11/ سنتابع ونفيدكم بما يستجد.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام,,

السفير عبدالمنعم محمد مبروك

رئيس البعثة

نسخة مع التحية : رئيس القطاع السياسى , رئيس القطاع الاقتصادى, رئيس قطاع الشؤون العربية والأمن القومى, رئيس مكتب الأمين العام, إدارة القرن الأفريقى , إدارة أفريقيا,إدارة شؤون المراكز, بعثة نيويورك

مع فائق ود ت..

CONVERGENCE PAPER

Working Group of the Committee of Permanent Representatives of UN-Habitat

Pursuant to paragraph 6 of General Assembly Resolution 72/226, two meetings of the Working Group of the Committee of Permanent Representatives were convened to examine the governance of UN-Habitat, as well as its financial rules and regulations, in order to present findings and recommendations for the consideration of the General Assembly by the 30th of June. The meetings, held on 26 and 28 February, were conducted in an open and constructive spirit, for which I thank all participants.

From the discussions held during the two meetings, it was possible to identify more points of agreement than disagreement. There is a clear consensus, for instance, regarding the importance of strengthening UN-Habitat, which has acquired renewed urgency given the Programme's role as focal point for the New Urban Agenda and the importance of addressing urban challenges in the implementation of Agenda 2030 for sustainable development. There is also a common understanding that a careful balance between UN-Habitat's normative and operational tasks must be achieved. Furthermore, from these first two rounds of discussions, it was evident that the issues of oversight and procedures must be seen together: effective governance will generate the trust required to endow the Programme with greater operational flexibility. The key procedures under consideration include: granting UN-Habitat composite status; full delegation of authority to the Executive Director; allowing field and project-focused policies and rules; integrated budgeting; and providing regular budget contributions through a grant modality - all of which should be accompanied by enhanced oversight and accountability. It also came through in discussions that, while a clear understanding of the possible implications of these options is required in order for the Working Group to formulate its recommendations, we need not, at this stage, spell out every detail of the preferred administrative procedures. If accepted by the General Assembly, that task will fall upon the future governance structure of UN-Habitat.

At this stage of discussions, a key issue to be addressed revolves around the scope and breadth of the governance structure to be recommended. One set of Member States has a clear preference for a universal membership option, so as to ensure authority and legitimacy to that structure. Another set has indicated that the Executive Board option would be more appropriate, particularly given the greater flexibility that is being advocated for the Programme. In order to fulfill its mandate, this Working Group will need to find common ground in considering these perspectives.

In light of this, the Working Group might consider a hybrid option, combining a universalized Governing Council, or universal Urban Assembly; and a strong and focused Executive Board.

The universal Governing Council would be responsible for providing general policy guidance for UN-Habitat, as well as for refining global norms and standards in human settlements and sustainable urbanization. It could also review the quadrennial report on the implementation of the New Urban Agenda.

The Executive Board would be responsible for oversight of the work of UN-Habitat. It would approve the programme of work and budget and closely monitor performance. Its size and the periodicity of its meetings would follow those of other similar bodies in the UN System. Following other examples, the line of reporting for the Executive Board would include ECOSOC and the General Assembly.

In view of the possible new governance structure, the role of the Committee of Permanent Representatives would need to be revised. Consideration could therefore be given to concentrating its mandate in the preparation of the meetings of the new universal Governing Council meetings (in which case, the reduction of CPR meetings could also free up resources for the new governance structures). This would be without prejudice to provisions being made to enable CPR members to follow Executive Board proceedings as observers, in similar fashion to what occurs in other Executive Boards. Furthermore, Member States should strongly consider basing both the universal Governing Council and the Executive Board in Nairobi, thus enabling them to benefit from the direct support of the Secretariat and the knowledge of Nairobi-based delegations, which comes from day to day interaction with the Programme.

Furthermore, consideration should be given to enhancing the participation of stakeholders - in particular local authorities - in the work of UN-Habitat. Their interest and involvement in the Programme will not only contribute to its enhanced relevance, but could provide impetus for improved funding. In order to enhance the attractiveness and usefulness of UN-Habitat for local authorities and other stakeholders, provisions should be made for their active engagement in the universal Governing Council. Consideration could also be given to allowing them to sit as observers in the Executive Board. The Working Group might also want to consider ways to strengthen the linkages and synergies between the proposed universal Governing Council and the World Urban Forum. One way of doing this would be to introduce a ministerial segment in the World Urban Forum, which would continue to be held in alternate years to the universalized Governing Council.

مرفق رقم (13)

Waleed ElSayed ElAraby

From: Shahira Wahbi <shuhryar@yahoo.com>
Sent: Thursday, September 20, 2018 2:26 PM
To: Waleed Elarabi; Waleed ElSayed ElAraby
Subject: Fw: إعادة توجيه]: Note Verbale: 27th Session of the Governing Council of UN-Habitat to be held in Nairobi, Kenya from 8-12 April 2019
Attachments: UNH-SGC-0-180379.pdf; Provisional Agenda for the GC27.pdf

الدعوة للهيئات في ابريل 2019

----- Forwarded Message -----
From: Nairobi Las Mission <nairobi.mission@las.int>
To: البريد المركزى<central.mail@las.int>; إدارة البيئة و التنمية المستدامة<envsusdev.dept@las.int>
Cc: إدارة البعثات و المراكز<missions.dept@las.int>; Gamal Eldin gaballah <Djamel.djaballah@las.int>; "shuhryar@yahoo.com" <shuhryar@yahoo.com>
Sent: Tuesday, September 18, 2018, 10:58:57 AM GMT+2
Subject: إعادة توجيه: Note Verbale: 27th Session of the Governing Council of UN-Habitat to be held in Nairobi, Kenya from 8-12 April 2019

من: owner-habpermreps@unhabitat.org [owner-habpermreps@unhabitat.org] بالنيابة عن UNHABITAT- GCSecretariat [unhabitat-gcsecretariat@un.org]
تاريخ الإرسال: 17 سبتمبر, 2018 04:18 م
إلى: habpermreps@lists.unon.org
نسخة: Chris Mensah; Bridget Oballa
الموضوع: Note Verbale: 27th Session of the Governing Council of UN-Habitat to be held in Nairobi, Kenya from 8-12 April 2019

Excellency

I have the honor to forward the attached Note Verbale and the provisional agenda for the 27th Session of the Governing Council of UN-Habitat to be held in Nairobi, Kenya, from 8-12 April 2019.

Please accept, Excellency, the assurances of my highest consideration.

Chris Mensah
Secretary to the Governing Council

UN HABITAT
FOR A BETTER URBAN FUTURE

PROVISIONAL AGENDA FOR THE TWENTY -SEVENTH SESSION OF THE GOVERNING COUNCIL

(8 to 12 April 2019)

1. Opening of the session.
2. Election of officers.
3. Credentials.
4. Adoption of the agenda and organization of work.
5. Activities of the United Nations Human Settlements Programme, including coordination matters.
6. Review of progress in the implementation of the New Urban Agenda and the 2030 Agenda for Sustainable Development.
7. Report of the World Urban Forum.
8. Dialogue on the special theme for the twenty-seventh session of the Governing Council.
9. Strategic plan for the period 2020–2025, and work programme of the United Nations Human Settlements Programme and budget of the United Nations Habitat and Human Settlements Foundation for the biennium 2020–2021.
10. Provisional agenda and other arrangements for the twenty-eighth session of the Governing Council.
11. Other matters.
12. Adoption of the report of the session.
13. Closure of the session.

مرفق رقم (14)

رقم الصادر: 2-15-10

التاريخ: 15 / 10/ 2018

جامعة الدول العربية
مكتب الوفد الدائم لدى الأمم المتحدة - نيويورك
866 United Nations Plaza, Suite 494, New York, NY 10017

الموضوع: تقرير حول اجتماع مناقشة البند 21 من البنود المعروضة على اللجنة الثانية

السيد السفير/ د. كمال حسن علي

الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاقتصادية

تحية طيبة وبعد،،

عقدت اللجنة الثانية للجمعية العامة للأمم المتحدة اجتماعا يوم الأربعاء الموافق 10 أكتوبر 2018 لمناقشة البند الـ 21 من البنود المعروضة على اللجنة المعنون "تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة). حضر الاجتماع الزميل / عبدالله الزبيدي الذي أعد التقرير التالي:

- أدلت **المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية** بيان استهلالي: أشادت فيه بالتعاون المتزايد مع اللجان الإقليمية، ودعم المؤتمرات الوزارية الإقليمية، وتيسير التعاون فيما بين الوكالات المختلفة، وبناء القدرات لرصد أهداف التنمية المستدامة والإنتاج المعرفي المشترك، حيث ركزت الأمم المتحدة بشكل متزايد على تحديد الأهداف المحلية، والعمل بشكل وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من خلال إنشاء منبر المعرفة. وقالت إن الطلب على دعم الأمم المتحدة للبرامج القطرية ولخدماتها ومنتجاتها المعيارية والتشغيلية ما زال قويا. وتحدثت عن تجاوز الإيرادات للموازنة المتوقعة، مما يدل على نمو مطرد في الطلب على المساعدة المقدمة من البرنامج. كما أشارت إلى الأزمة المالية التي تواجه موئل الأمم المتحدة. حيث أوضحت أنه حتى شهر يونيو 2018، بلغت المساهمات غير المخصصة 1.1 مليون دولار، وهو ما يمثل 8 في المائة فقط من الميزانية السنوية لموئل الأمم المتحدة البالغة 13 مليون دولار، محذرة من المخاطرة بفقدان قدرتها الأساسية في عام 2019 إذا لم يتم فعل أي شيء.

11136

15 OCT 2018

- **أدلت المجموعة العربية ببيان ألقاه ممثل سلطنة عمان** (مرفق)، حيث ذكر أن المهاجرين الذين يعيشون بالقرب من المناطق الحضرية قد تسبب نزوحهم في خلق أحياء فقيرة، ويجب على أولئك الذين يضعون الخطط في مجموعات الأمم المتحدة ذات الصلة أن يأخذوا هذه القضايا في الاعتبار. وتحدث عن أن الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة تعطي الأولوية لتحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة. وأكد على أهمية أن يكون لكل شخص مسكن آمن بجميع الخدمات الضرورية، مشددا على أن تكون هذه التنمية قادرة على مواجهة تحديات تغير المناخ. وأشار إلى الحروب التي تعاني منها الدول العربية والتي تؤثر في ازدياد أعداد المشردين واللاجئين والمهاجرين، مما أدى إلى زيادة العبء على المراكز الحضرية. ولذلك، يجب موئل الأمم المتحدة أن تساعد هذه البلدان، بدون ادراجها كجزء من المعونة الإنمائية.
- وفي هذا الإطار، شدد **سفير مصر، متحدثاً نيابة عن مجموعة الـ 77 والصين**، على الحاجة الملحة إلى تمويل وإصلاح موئل الأمم المتحدة على الوجه الصحيح في القيام بعمله باعتباره جهة التنسيق للتحضر العالمي. وأشاد **سفير كينيا** بموئل الأمم المتحدة لعمله في إدارة النفايات وإمدادات المياه والصرف الصحي والحصول على الطاقة الجديدة والنقل ، لكنه سلط الضوء على الوضع المالي شديد الصعوبة للبرنامج ، لاسيما بالنظر إلى ولايته الموسعة إلى حد كبير. كما أشار **سفير ماليزيا** إلى أن نسبة 55 في المائة من سكان العالم الذين يعيشون في المناطق الحضرية سيزدادون إلى 68 في المائة أو 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050، مما يتطلب اهتماما عاجلا من الدول الأعضاء. وسوف تسهم الأمم المتحدة من خلال البرنامج الذي تم إصلاحه ودعمه بشكل كاف في المساهمة بشكل كبير في المعرفة والأفكار الجديدة، وتوفير تدابير مبتكرة وخلاقة لمعالجة مشاكل المدن في المستقبل.
- وقال ممثل **جزر البهاما متحدثا باسم الجماعة الكاريبية (كاريكوم)** إن مثل هذا التحضر السريع جلب معه عجزا في الإسكان، مما يؤكد الحاجة إلى إقامة آمنة ومستدامة ومعقولة التكلفة. وأشار إلى الحاجة الماسة لحماية البيوت من ارتفاع مستوى سطح البحر، حيث يعيش نصف السكان في منطقة الكاريبي على بعد 5 كيلومترات من الساحل.
- وقالت **ممثلة المملكة العربية السعودية**، إن التنمية المستدامة تعمل على تحسين الظروف المعيشية. مؤكدة على الحاجة إلى أساليب ونماذج جديدة لموئل الأمم المتحدة لدعم البرامج

الجديدة الطموحة. وأشارت إلى أن السعودية تشهد عملية بناء سريع، وفي هذا الصدد أشارت أن بلادها تتعاون مع موئل الأمم المتحدة لدعم الأجندة الحضرية الجديدة.

- قال **ممثل المغرب**، أن بلاده سوف تبذل كل جهد للحد من انبعاثات الغازات في صناعة البناء والمؤثرة على الاحتباس الحراري. وأشار إلى إحراز تقدم كبير في القضاء على الأحياء الفقيرة وتوفير المساكن للفقراء. وتشمل التحديات التي لا تزال تواجه المجتمع الدولي إدارة النمو الحضري، والحفاظ على هويات المدن وضمان التماسك في إدارة الطاقة.
- وقالت **ممثلة الإمارات العربية المتحدة** إن بلدها يسعى إلى إشراك الشباب في الشؤون الحضرية. وأشارت إلى أن التجربة الوطنية أظهرت أن التسامح والإدماج يلعبان دوراً كبيراً في المجتمع الحضري. وأكدت على ضرورة منح جميع قطاعات المجتمع إمكانيات وخدمات متساوية. كما شددت على أهمية استخدامات الطاقة المتجددة في عمليات البناء
- **ركز المتحدثون** على الحاجة إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (UN-Habitat) المجدد والممول بشكل أفضل لتعزيز دوره الحيوي في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، ويظل الطلب على دعم الأمم المتحدة فيما يتعلق بالبرامج والمنتجات القطرية قوياً، لكن تظل إشكالية التمويل مطروحة بقوة. كما شدد **المشاركون** أيضاً على الحاجة إلى إنشاء آلية متابعة واستعراض تقودها البلدان لتعزيز التنفيذ الكامل للأجندة الحضرية الجديدة في إطار أولويات كل بلد وقدراته. على أن تقوم تلك الآلية بتتبع التقدم وتقييم التأثير وضمان التنفيذ في الوقت المناسب وكذلك المساءلة والشفافية بطريقة شاملة.
- **في هذا الاطار، مرفق تقرير أمين عام الأمم المتحدة** رقم A/73/307 بشأن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ،الذي يتضمن لمحة عامة عن أنشطة البرنامج المنجزة منذ صدور التقرير السابق للأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) موئل الأمم المتحدة، (بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (A/72/311). ويورد التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلع بها موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني؛ ويقدم استعراضا مواضيعيا وإقليميا للبرامج الفرعية السبعة للبرنامج والمسائل الشاملة؛ ويقدم معلومات مستكملة عن الأعمال المتصلة بالمداولات التي تقودها الدول الأعضاء بشأن

تعزيز رقابتها على موئل الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة 226/72.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

السفير/ ماجد عبد الفتاح عبد العزيز
رئيس بعثة نيويورك

صورة إلى:

- السيد السفير/ حسام زكي - الأمين العام المساعد رئيس مكتب الأمين العام
- السيد السفير الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون السياسية الدولية
- السيدة السفيرة الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون الاجتماعية
- السيد السفير الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون العربية والأمن القومي
- السيد السفير الأمين العام المساعد رئيس قطاع فلسطين والأراضي العربية المحتلة
- السيد السفير الأمين العام المساعد رئيس قطاع الاعلام والاتصال
- السيد السفير الأمين العام المساعد رئيس قطاع الشئون القانونية
- ادارة التنمية المستدامة والتعاون الدولي– إدارة المنظمات الدولية - ادارة البعثات والمراكز - أمانة شئون مجلس الجامعة
- بعثة جنيف – بعثة فيينا
- عدد الصفحات (27)

مقترح كلمة المجموعة العربية

في البند 21 من بنود جدول أعمال المجموعة الثانية

اسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لكم، سيدي الرئيس، سعادة السفير جورج أرينالس Jorge Arenales ممثل جواتيمالا، على انتخابكم رئيسا للجنة الثانية، كما ولا يسعني إلا أن أشكر سلفكم سعادة السفير Sven Jurgenson مندوب أستونيا على رئاسته الناجحة للجنة الثانية خلال الدورة 72. واذا تتفق المجموعة العربية مع ما جاء في كلمة جمهورية مصر العربية بالنيابة عن مجموعة ال77 والصين، فانني أود أن أدلي بالبيان التالي بالنيابة عن المجموعة العربية.

منذ الأربعينات من القرن الماضي تمر المجتمعات العربية بالتحول من الاقتصاد الزراعي إلى الاقتصاد الصناعي والخدمات، والذي يتركز عادة في المدن بما يعنيه ذلك من هجرات داخلية باتجاه مراكز الحضر، ولأن هؤلاء المهاجرون داخليا بالأصل ضعفاء ويغلب عليهم سمة الفقر فانهم يلجئون إلى السكن بجانب التجمعات الحضرية، الأمر الذي خلق مستقرات سكن عشوائية محيطة بالكثير من المدن تستفيد من الخدمات المقدمة لهذه المدن وتستخدم أيضا البنية التحتية المعدة لهذه المدن، وقد صاحب نشوء هذه العشوائيات الكثير من المشكلات الإجتماعية والإقتصادية والبيئة، ولذا تشدد المجموعة العربية على ضرورة أن تبقى المناطق العشوائية وما يترتب عليها حاضرة في أذهان القائمين على وضع البرامج والخطط من قبل هيئات وصناديق الأمم المتحدة المعنية سيما المتعلق بالموائل البشرية تنفيذا لما اتفقنا عليه في

تولي الدول العربية اهتماما خاصاً لموضوع الموائل البشرية ولذا فقد تم في العام 2015، وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للموائل البشرية وضع المسودة النهائية "للاستراتيجية العربية للاسكان والتنمية الحضرية المستدامة" والتي تقدم منهجية واضحة لتحديد وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة سيما الهدف 11 "جعل المدن والمستقرات البشرية شاملة للجميع وآمنه وقادرة على المجابهة ومستدامة" وقد أقرت الجامعة العربية، ممثلة بمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب، هذه الاستراتيجية. جاءت الرؤية لهذه الاستراتيجية تحت عنوان " مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفير مستوى حياة أفضل" وتغطي الاستراتيجية العربية مدى زمني يبلغ خمسة عشر عاما تنتهي مع العام 2030، وهي وثيقة إرشادية للحكومات الوطنية نحو مستقرات بشرية أكثر شمولية وتكاملاً واستدامة في الوطن العربي، يتم مراجعتها كل خمس سنوات للنظر في التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات الموضوعة، وقد اعتمدت هذه

الاستراتيجية ستة غايات يندرج تحتها 35 هدفاً تغطي جميع مجالات التنمية الحضرية المرتبطة بالإسكان وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية وهذه الغايات هي:

1- ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية وتحقيق رفاهة العيش
2- ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الإجتماعية
3- تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية
4- تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية
5- تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية
6- تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

نظرا لاهتمام المجموعة العربية فقد شاركت المجموعة العربية هنا في نيويورك في وضع المسودة الصفرية للخطة الحضرية الجديدة، اعلان كيتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع وكذلك شاركت وبفعالية في كافة مراحل المفاوضات التي مرت به وثيقة كيتو وقدمت ورقة موقف بهذا الشان في حينه عبرت فيها عن تطلعاتها واهتمامهاتها التي ترغب في ان تعكسها الخطة الحضرية، وقد جاء اعلان كيتو متوافقا مع الكثير من تطلعات وطموحات العرب وسياساتهم ولذا فانه وبالاضافة الى الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، فان اعلان كيتو يشكل مرجعاً للعمل العربي الاقليمي في مجال سياسات الموائل البشرية.

نتيجة الحروب الجارية حاليا في الوطن العربي ودخول جماعات متطرفة من خارج المنطقة وأصحاب مصلحة على خطوط القتال وما نتج عنه من انتشـــار الإرهاب أدى فيما أدى إلى زيادة مقلقة في عدد النازحين واللاجئين والمهجرين الأمر الذي شـكل عبئا وضـغطا على المناطق الحضـرية في الدول المجاورة لمناطق النزاعات، ولذا فإنه من الواجب أن يقوم برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بحشد الدعم الانساني والإنمائي لهذه الدول مع التشديد على أن لا يتم احتساب ما يقدم من معونات إنسانية لهؤلاء اللاجئين ضمن المساعدات الإنمائية الرسمية.

عقب قيام دولة إسرئيل، ينتشر اليوم في العالم ما يقرب من 5.4 مليون لاجئ فلسطيني، غالبيتهم في الدول المجاورة لفلسطين موزعين على عشرات المخيمات، ومنذ نشوء مشكلتهم، رعت وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الادني "الاونروا" وقدمت لهم المساعدات الإغاثية لهم بحكم الولاية الممنوحة لها بموجب القرارا 302 رابعاً، وتعاني الوكالة اليوم من أزمة مالية خانقة تؤثر بدورها على تجمعات هؤلاء اللاجئين، وهذا يراكم أعباء إضـــافية ليس على اللاجئين أنفســـهم بل على دول اللجوء أيضـــاً كالأردن ولبنان وسوريا.

شكرا سيدي الرئيس

الأمم المتحدة

A/73/307

الجمعية العامة

Distr.: General
6 August 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون
البند ٢١ من جدول الأعمال المؤقّت*
تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٦، ويتضمن لمحة عامة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) المنجزة منذ صدور التقرير السابق للأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية) موئل الأمم المتحدة، (بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة (A/72/311).

ويورد التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلع بها موئل الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني؛ ويقدم استعراضا مواضيعيا وإقليميا للبرامج الفرعية السبعة للبرنامج والمسائل الشاملة؛ ويقدم معلومات مستكملة عن الأعمال المتصلة بالمداولات التي تقودها الدول الأعضاء بشأن تعزيز رقابتها على موئل الأمم المتحدة، ولا سيما من خلال الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٦.

* A/73/150.

290818 270818 18-12946 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – يُقدم هذا التقرير عملا بالفقرة ١٧ من قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٢٦، ويتضمن لمحة عامة عن أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) المنجزة منذ صدور التقرير السابق للأمين العام عن تنفيذ نتائج مؤتمري الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والإسكان والتنمية الحضرية المستدامة وتعزيز موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/72/311).

٢ – وعقب وصول المديرة التنفيذية الجديدة لموئل الأمم المتحدة، ميمونة مهد شريف، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، شرع البرنامج في عملية تغيير تستهدف جعل موئل الأمم المتحدة مهيأ لتحقيق الغرض المنشود وتعظيم ما يضيفه من قيمة إلى الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل دعم الدول الأعضاء بفعالية عند التصدي لتحديات التحضر المستدام. وتتمثل النتائج المتوقعة لهذه العملية في أن يصبح موئل الأمم المتحدة (أ) موضع ثقة ومتسما بالشفافية والمساءلة؛ (ب) وأن يعمل بفعالية وكفاءة وبروح من التعاون؛ (ج) وأن يستخدم خبراته بطريقة مناسبة تكون موضع تقدير وطلب.

ثانيا – إدارة موئل الأمم المتحدة: أعمال مجلس الإدارة وهيئاته العاملة بين الدورات وهيئاته الفرعية

ألف – لجنة الممثلين الدائمين

٣ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت لجنة الممثلين الدائمين، الهيئة العاملة بين الدورات التابعة لمجلس إدارة موئل الأمم المتحدة جلساتها العادية ٦٦ و ٦٧ و ٦٨ و ٦٩ في ٢٧ أيلول/سبتمبر و ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ و ٢١ آذار/مارس و ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، على التوالي. وخلال جلستها العادية السابعة والستين، انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها الجديد للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ وانتخبت البرازيل رئيسا له؛ وملاوي وجمهورية كوريا وصربيا نوابا للرئيس، والولايات المتحدة الأمريكية مقررا. وأعربت اللجنة عن تقديرها للعمل الذي قام به المكتب المنتهية ولايته، ولا سيما رئيسه (رواندا)، وودعت المدير التنفيذي المنتهية ولايته، خوان كلوس. وفي جلستها العادية الثامنة والستين، رحبت اللجنة رسميا بالمديرة التنفيذية الجديدة، ميمونة مهد شريف.

٤ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رصدت اللجنة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، بما في ذلك من خلال عمل اللجان الفرعية. وتمشيا مع قرار مجلس الإدارة ٢٦/٣ (٢٠١٧)، واصلت اللجنة رصد تنفيذ الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ واستعرضت التقرير المرحلي السنوي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٧.

باء – الفريق العامل المفتوح باب العضوية

٥ – أنشأ رئيس لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة الفريق العامل المفتوح باب العضوية، استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ٦ من قرارها ٧٢/٢٢٦، للنظر في مختلف الخيارات المتاحة لتعزيز الرقابة على موئل الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر خيارات الإدارة الجديدة التي عُرضت في الخطة الحضرية الجديدة والفريق المستقل الرفيع المستوى لتقييم فعالية موئل الأمم المتحدة وتعزيزها. وفي القرار نفسه، اقترحت الجمعية إمكانية إنشاء مجلس تنفيذي مركز

أو هيكل لجمعية حضرية عالمية، وقررت أنه ينبغي لولاية الفريق العامل أن تشمل أيضا النظر في مدى ملاءمة النظام المالي والقواعد المالية والموظفين، والمسائل المتعلقة بالمشتريات وبالميزانية بغية كفالة أكثر الطرق فعالية لتشغيل موئل الأمم المتحدة.

٦ - وعقد الفريق العامل ثمانية اجتماعات رسمية في الفترة من ٢٦ شباط/فبراير إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وبالإضافة إلى الاجتماعات الرسمية، أنشئ فريق غير رسمي ''أصدقاء الرئيس''، اجتمع ثلاث مرات في الفترة من ٦ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨.

٧ - وفي جلسته الثامنة والأخيرة المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وافق الفريق العامل على الوثيقة المعنونة ''استنتاجات وتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية''، التي اقترحت، في جملة أمور، خيارا مختلطا للإدارة من أجل تعزيز رقابة الدول الأعضاء على موئل الأمم المتحدة. وتم إطلاع لجنة الممثلين الدائمين، من باب التعريف، على وثيقة ''الاستنتاجات والتوصيات'' في جلستها العادية التاسعة والستين المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٢٦/٧٢، أحال رئيس اللجنة استنتاجات وتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية إلى الجمعية العامة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ لتنظر فيها في دورتها الثالثة والسبعين.

جيم - الفريق العامل المعني بالبرنامج والميزانية

٨ - في أيار/مايو ٢٠١٧، جرى تمديد ولاية الفريق العامل المعني بالبرنامج والميزانية، الذي أنشأه أصلا مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة عام ٢٠١٥ في قراره ٢٥/٧، لمدة سنتين بموجب قرار مجلس الإدارة ٢٦/١. وجددت المجموعات الإقليمية تمثيلها في الفريق عن طريق إعادة تعيين ممثليهم أو انتخاب ممثلين جدد. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل اجتماعا رسميا واحدا يومي ١١ و ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧. وخلال ذلك الاجتماع، ناقش الفريق (أ) الحالة المالية وتقرير ميزانية موئل الأمم المتحدة؛ (ب) وتنفيذ برنامج الخطة الاستراتيجية لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩؛ (ج) وعمل الفريق المستقل الرفيع المستوى لتقييم فعالية موئل الأمم المتحدة وتعزيزها؛ (د) وحساب موئل الأمم المتحدة لعام ٢٠١٦؛ (هـ) وتنفيذ التوصيات المقدمة من الفريق العامل إلى المدير التنفيذي. ويُنتظر من الفريق العامل أن يستأنف مداولاته بنشاط خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٨ بعد اختتام أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية.

ثالثا - آخر المستجدات من حيث التطورات المالية

٩ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة العمل على تعزيز هياكله التمويلية. وفي هذا السياق، قامت المديرة التنفيذية المعينة حديثا بقيادة حوارات استراتيجية مع الدول الأعضاء خلال الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، بطرق منها إجراء مناقشات مع أعضاء لجنة الممثلين الدائمين وعقد اجتماعات ثنائية مع وزراء الحكومات بشأن إدارة المنظمة وسبل إصلاحها. وفي آذار/مارس ٢٠١٨، عقدت المديرة التنفيذية حوارا تشاوريا مع الجهات المانحة الرئيسية من ألمانيا والسويد والنرويج والولايات المتحدة واليابان، فضلا عن ممثلي الاتحاد الأوروبي. وكانت التعليقات إيجابية وواعدة، ولا سيما بشأن الحاجة إلى الموارد الأساسية. وفي أعقاب الانخراط الشخصي للمديرة التنفيذية الجديدة، أعربت بعض الدول الأعضاء عن رغبتها في تقديم الدعم المالي لخطة التغيير، ولا سيما بهدف تعزيز

الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة في سياق دوره كجهة تنسيق دعما لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة. وقد نشأت عن ذلك بعض التعهدات المالية لإجراء إصلاحات مؤسسية.

١٠ - وفي الوقت نفسه، ظل الطلب على الدعم الذي يقدمه موئل الأمم المتحدة للبرامج القطرية والخدمات والمنتجات المعيارية قويا. وتجاوزت الإيرادات الجديدة المكتسبة[١] لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ للبرامج المعيارية المخصصة (حساب الأغراض الخاصة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية) ميزانية فترة السنتين بنسبة ٢٨ في المائة، في حين بلغت الإيرادات للبرامج الإقليمية والقطرية (التعاون التقني) نسبة ٨٩ في المائة من ميزانية فترة السنتين. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغت المساهمات المقدمة للبرامج المخصصة ما مقداره ١١٢,٢ مليون دولار، أي زيادة بنسبة ٨ في المائة عن السنة السابقة، مما دل على استمرار النمو في الطلب على المساعدة التي تقدمها المنظمة في مجال البرامج الحضرية.

١١ - وعلى الرغم من ازدياد التبرعات غير المخصصة في عام ٢٠١٧ بنسبة ١٣ في المائة، أي من ٢,٣ إلى ٢,٧ مليون دولار، وتقديم أربع جهات شريكة حكومية جديدة تبرعات غير مخصصة إلى حساب الأغراض العامة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، فإن النقص في هذا المجال لا يزال كبيراً. وتواصل بعض الحكومات الربط بين تقديم مساهمات غير مخصصة في المستقبل والنجاح في إنجاز الإصلاحات الإدارية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٨، بلغت المساهمات غير المخصصة ١,١ مليون دولار، وهو ما يمثل ٨ في المائة فقط من الميزانية السنوية لموئل الأمم المتحدة البالغة ١٣ مليون دولار. وبالنظر إلى العجز الكبير، شرعت المنظمة في إجراء إصلاحات مالية واتخاذ تدابير تقشفية لموازنة الإنفاق في حساب الأغراض العامة مع الإيرادات، وبذلت جهودا لتحسين النظم والعمليات من أجل تعزيز الكفاءة والشفافية والمساءلة.

رابعا - الأنشطة المنفذة على الصعيد العالمي

ألف - خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

١٢ - من أجل إضفاء الطابع المحلي على الخطة الحضرية الجديدة وغايات ومؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمسائل الحضرية، واصل موئل الأمم المتحدة وضع الطرائق والنهج والمبادئ التوجيهية المبتكرة لجمع البيانات وتحليلها ورصد التنفيذ.[٢] ووفرت المنظمة دورات تدريبية في أكثر من ٥٠ بلدا في مجال تصنيف البيانات الكمية والنوعية، بما في ذلك المؤشرات الجنسانية والجنسية، للاسترشاد بها في عملية وضع السياسات الحضرية وكفالة عدم ترك أي أحد، أو أي منطقة، خلف الركب.

١٣ - ويواصل الموئل صقل أدواته لتبادل المعارف وتوجيه السياسات بفعالية، مستفيدا في ذلك مما ينفرد به من دور في الاضطلاع بالأعمال المعيارية والتنفيذية على حد سواء، ومن تعاونه الطويل الأمد مع العديد من البلدان والجهات الشريكة في التنمية. وباستخدام خبرته في تقديم الدعم التقني إلى البلدان التي تصوغ

(١) يُشار إلى الإيرادات المكتسبة بدلا من إجمالي الإيرادات للدلالة على القيمة الكاملة للاتفاقات المخصصة الموقعة مع الجهات الشريكة في التنمية.

(٢) انظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) (٢٠١٦)، ''الهدف ١١: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة'' (تقرير عن البيانات الوصفية لمؤشرات الهدف ١١).

السياسات الحضرية الوطنية[٣] والخطط ذات الصلة، ساعد الموئل على تحسين نماذج التخطيط الحضري إلى أقصى حد لتعظيم الإنتاجية الاقتصادية، والكفاءة في استخدام الموارد، والإدماج الاجتماعي.

١٤ - وبرامج الموئل العالمية، بما في ذلك مبادرة ازدهار المدن وبرنامج توصيف قدرات المدن على الصمود وبرنامج المدن الأكثر أمانا والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي، هي أدوات يمكن بها للبلدان والمدن ربط البيانات والمعلومات بصنع القرارات. ومبادرة ازدهار المدن مبادرة عالمية تستند إلى مؤشر مركب يتألف من ستة أبعاد مصمم لتزويد سلطات المدن والجهات المستثمرة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة بالبيانات والمعلومات اللازمة لاعتماد سياسات أكثر استنارة وشمولا[٤]. ويمكن تكييف المبادرة على الصعيدين الوطني والمحلي لتوفير إطار عام يتيح للمدن والبلدان والمجتمع الدولي قياس التقدم المحرز وتحديد العوائق المحتملة لنمو المدن. وبرنامج توصيف قدرات المدن على الصمود يعيد توجيه الفهم التقليدي لمفهوم الحد من المخاطر نحو تشخيص شامل لمفهوم ''المدينة''. ويتسم هذا النهج الذي يتمحور حول الناس، والذي ينتج نبذات وصفية وليس مؤشرات، بأنه عملي المنحى، ويوفر إطارا للحكومات المحلية لجمع البيانات وتقييمها، وتوليد نبذة وصفية للقدرة على الصمود تكون خاصة بالسياق الحضري لكل مدينة بحد ذاتها. والشبكة العالمية لوسائل استغلال الأراضي عبارة عن تحالف للجهات الشريكة (منظمات المجتمع المدني الدولية ومؤسسات البحث والتدريب والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والهيئات المهنية الدولية) ملتزم بزيادة فرص الحصول على الأراضي وضمان حيازة الأراضي للجميع، مع التركيز بشكل خاص على الفقراء والنساء. وتعمل الجهات الشريكة معا للتخفيف من حدة الفقر وتحقيق التنمية الشاملة للجميع عن طريق الإصلاح الزراعي وتحسين إدارة الأراضي وتأمين حيازتها، وهي أمور تتيحها نظم معلومات الأراضي. وتعزز هذه الأدوات وتبادل المعارف التي يتيحها الموئل فهم أهمية التحليلات المكانية والبيانات والمعلومات القائمة على المدن من أجل اتخاذ قرارات تستند إلى الأدلة.

١٥ - وخلال عام ٢٠١٧، اعتمد موئل الأمم المتحدة عملية تدريجية وشاملة لإنتاج وإدارة ونشر البيانات والمعلومات النوعية والكمية من أجل تصوير اتجاهات وظروف التحضر العالمي ومن أجل التوصل إلى فهم أفضل لطبيعة القضايا الناشئة. وتعتمد هذه الآلية على الجهود الحالية التي تقودها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وشعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة، فضلا عن عمل كيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الشريكة في التنمية.

١٦ - وفي إطار نظم الرصد والإبلاغ العالمية، سيواصل موئل الأمم المتحدة دعم البلدان والجهات الشريكة في التنمية في إعداد التقارير الوطنية والمحلية من خلال نهج تدريجي يركز على أربعة عناصر مترابطة: (أ) تعزيز النظم منصات للبيانات تكون سهلة الاستخدام وتشاركية؛ (ب) والاستعانة بالمنصات الدينامية القائمة من أجل الانخراط والمشاركة وإقامة الشراكات، وإدماج الجهات الشريكة في العملية من أجل إنتاج البيانات والمعارف والإبلاغ؛ (ج) وتعزيز الشراكات مع الكيانات المعنية في منظومة

(٣) انظر موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، حالة السياسات الحضرية الوطنية على الصعيد العالمي: اعتمد ٧٦ بلدا من أصل ١٥٠ من البلدان التي خضعت للتحليل سياسات حضرية وطنية واضحة ذات صلات قوية بالخطة الحضرية الجديدة.

(٤) يجري حاليا تنفيذ مبادرة ازدهار المدن في أكثر من ٥٠٠ مدينة في جميع أنحاء العالم.

الأمم المتحدة من أجل كفالة آلية للتنسيق على نطاق المنظومة؛ (د) وتطوير القدرات على الرصد والإبلاغ المتعلقين بالخطط الحضرية العالمية

١٧ - نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه ٢٠١٨، في التقرير الأول من سلسلة مكونة من خمسة تقارير رباعية السنوات عن التقدم المحرز في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة (A/73/83-E/2018/62). وقد دُعم هذا التقرير بتقرير توليفي[٥] يورد موجزا للتقدم المحرز في تنفيذ الهدف ١١، جرت مناقشته في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام ٢٠١٨. ويعد هذان التقريران معاً عنصراً أساسياً لمتابعة واستعراض تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ والخطة الحضرية الجديدة وغيرهما من الخطط الحضرية الإقليمية. ويسلط هذان التقريران الضوء على ضرورة أن يواجه المجتمع العالمي التحديات العديدة الناشئة في المناطق الحضرية، بما فيها الحاجة الماسة إلى وقف الزحف الحضري العشوائي، وعكس اتجاه نمو سكان الأحياء الحضرية الفقيرة، وإنشاء نظم النقل الحضري الذكية والآمنة والفعالة، وتحسين البيئات الحضرية عن طريق إيجاد أماكن عامة آمنة، وإدارة تلوث الهواء ونفايات البلديات الصلبة وتعزيز المباني وممرات النظم الإيكولوجية وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة. والتقرير التوليفي المقدم بشأن الهدف ١١ لا يسلم فحسب بضرورة أن ترصد البلدان عملية التنفيذ محليا، بل أيضاً بأن تبلغ عن التقدم المحرز بشأن المدن والمستوطنات البشرية على الصعيد الوطني بما أن المسائل الحضرية تعد نقطة انطلاق للمداولات بشأن العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

١٨ - وأعد موئل الأمم المتحدة هذين التقريرين بالتشاور الوثيق مع غيره من كيانات منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء والجهات الشريكة، بما شمل عقد اجتماع مفتوح للجهات الشريكة من أجل إعداد التقرير الرباعي السنوات أثناء الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، المعقودة في كوالالمبور في الفترة من ٧ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٨. وقد شارك ما يزيد عن ٤٠ جهة شريكة في الاجتماع التمهيدي الذي جرى خلاله إنشاء فريق عامل دائم لإدراج المدخلات في التقرير. ونُظمت مشاورة ثانية للجهات الشريكة في شكل اجتماع لفريق خبراء في غرناطة، إسبانيا، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وشارك الحاضرون، بمن فيهم ممثلو لجان الأمم المتحدة الإقليمية الخمس و ٣٠ من الجهات الشريكة في مجال البحث والتنمية، في عملية صياغة تشاركية للتقرير. ومُنحت الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة الفرصة لاستعراض المشروع الكامل الأول، وقد ساهم في هذا التقرير ما يزيد عن ٢٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة. وسُجلت هذه المساهمات في وثيقة منفصلة[٦].

باء - المنتدى الحضري العالمي

١٩ - يعد المنتدى الحضري العالمي، الذي أنشأته الجمعية العامة بموجب قراريها ٥٦/٢٠٥ و ٥٦/٢٠٦ والذي أخذ موئل الأمم المتحدة يعقده مرة كل سنتين منذ عام ٢٠٠٢، المؤتمر الأول في العالم عن المدن والتحضر المستدام. وقد ركزت دورة المنتدى التاسعة التي عقدت في عام ٢٠١٨ على موضوع ''مدن عام ٢٠٣٠ - مدن للجميع: تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة''. وهذا المنتدى هو أحد مؤتمرات الأمم المتحدة غير التشريعية التي تحظى بمعدل مرتفع من المشاركة: كانت نسبة تقارب

(٥) انظر https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/19445Review_of_SDG_11_UNHabitat_12_June_2018_original.pdf.

(٦) متاحة على الموقع الإلكتروني: http://habitat3.org/the-new-urban-agenda/.

٧٥ في المائة من العدد المقدر للمشاركين البالغ ٠٠٠ ٢٣ مشارك تنتمي إلى مجموعة من الجهات صاحبة المصلحة، وكانت نسبة تقارب ٤٠ في المائة دون ٣٢ عاماً من العمر.

٢٠ - ووفرت الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي للجهات صاحبة المصلحة الحيز الملائم للالتقاء بالممثلين الحكوميين ورؤساء البلديات والقادة المحليين ومسؤولي الأمم المتحدة، فضلا عن ممثلي المنظمات الدولية الأخرى، من أجل مناقشة الطريقة التي يمكن بها تحسين عملية تخطيط وإدارة المدن والبلدات، والاضطلاع بدورهم بوصفهم قوى دافعة للتنمية المستدامة. وقد تجلت نتائج ما يزيد عن ٥٠٠ مناسبة في إعلان كوالالمبور بشأن مدن عام ٢٠٣٠[٧]، الذي يركز بقوة على الترتيبات والإجراءات اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وقد ركز العديد من المندوبين والمشاركين على أهمية تعاون القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل تحقيق أهداف الخطة الحضرية الجديدة على أتم وجه. وسيقدم تقرير عن أعمال الدورة التاسعة إلى مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ٢٠١٩.

٢١ - ومن المقرر أن تستضيف أبو ظبي الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي في عام ٢٠٢٠.

جيم - اليوم العالمي للموئل واليوم العالمي للمدن

٢٢ - أكد اليوم العالمي للموئل لعام ٢٠١٧، الذي جرى الاحتفال به في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ تحت شعار ''سياسات الإسكان: مساكن ميسورة التكلفة''، الاحتياجات السكنية لأفقر الفئات وأشدها ضعفاً. وكان الغرض من هذا الشعار التأكيد على دور سياسات الإسكان السليمة في مواجهة التحديات المتصلة بكل من تغير المناخ واستهلاك الطاقة والتنقل والقدرة على الصمود.

٢٣ - وركز موضوع اليوم العالمي للمدن، الذي تم الاحتفال به في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ تحت شعار ''الإدارة المبتكرة والمدن المفتوحة''، على دور التكنولوجيا والممارسات المبتكرة في تخطيط المناطق الحضرية وبنائها وإدارتها وفي تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وأقيم الاحتفال العالمي بهذا اليوم في غوانغزو، بالصين، بعقد منتدى لليوم العالمي للمدن وإقامة معرض عن الممارسات المبتكرة لإدارة المدن وغيرها من الأنشطة.

دال - الحملة الحضرية العالمية

٢٤ - واصلت الحملة الحضرية العالمية العمل مع الجهات صاحبة المصلحة في المناطق الحضرية والجهات الشريكة لموئل الأمم المتحدة أثناء عام ٢٠١٧ من خلال تنظيم جملة أمور منها مجموعة جديدة من ''تجمع المفكرين الحضريين''، شارك فيها ما يزيد عن ٠٠٠ ٢٠ فرد من جميع أنحاء العالم في ٥٩ مناسبة قادتها الجهات الشريكة. وقد ركزت هذه الأنشطة على وضع خطط عمل لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة. وقد أجرت الحملة، في إطار سلسلتها من أشرطة الفيديو ''أصوات المفكرين الحضريين''، مقابلات مع الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في المناطق الحضرية للاطلاع على آرائها بشأن ''المدينة التي نحتاجها''.

(٧) متاح على الموقع الإلكتروني التالي: http://wuf9.org/kuala-lumpur-declaration/.

هاء – أنشطة الشراكة الأخرى

٢٥ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وضع موئل الأمم المتحدة الصيغة النهائية لسياسة عامة بشأن إشراك الجهات صاحبة المصلحة ولآلية التعاون معها، حسب التكليف الصادر عن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة في دورته السادسة والعشرين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٧. وقد أُنشئ فريق مرجعي تطوعي معني بوضع إطار تعاوني للجهات صاحبة المصلحة من أجل دعم هذه العملية. وفي سياق منفصل، نظم الموئل يومي ٢٨ و ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، حلقة عمل للجهات الشريكة الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ بشأن الخطة الحضرية الجديدة، حددت عمليتي جمع البيانات وتمويل البلديات بوصفهما مجالي عمل حاسمي الأهمية. ونُظمت أيضا مناسبات تشاركية في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، منها دورة استثنائية عن المنتديات الشاملة للجهات المتعددة صاحبة المصلحة، وحوار عن الشراكات التحويلية للجهات المتعددة صاحبة المصلحة وتعزيز الشراكات من أجل تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة لممثلي المنظمات الشعبية ومنظمات القطاع غير الرسمي.

خامسا – النتائج التي تم التوصل إليها على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني لدعم تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة

ألف – التعاون فيما بين اللجان الإقليمية

٢٦ – خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل موئل الأمم المتحدة العمل عن كثب مع لجان المنظمة الإقليمية الخمس، ودعم المؤتمرات الوزارية الإقليمية في أفريقيا والدول العربية وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتعد هذه اللجان من الجهات الشريكة الرئيسية في التواصل مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في المناطق الحضرية الإقليمية من أجل التنفيذ الفعال للخطة الحضرية الجديدة وبلوغ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بالمدن والمجتمعات المحلية المستدامة.

٢٧ – وفي عام ٢٠١٧، وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، شارك الموئل في فريق العمل المعني بالتوسع الحضري التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، حيث قام مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بوصفهما الرئيسين المشاركين، بجملة أمور منها إجراء استعراض للتقدم المحرز نحو تحقيق الغايات المحددة في الخطة الحضرية الجديدة وإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة. وقد تعاون الموئل أيضا مع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من أجل تنظيم مشاورة إقليمية مع الجهات الشريكة ومنتدى إقليمي للجهات الشريكة، ركزا على التمويل المحلي وتحسين البيانات اللازمة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وواصل الموئل واللجنة أيضاً تعاونهما بشأن التنفيذ المشترك لمشروع إقليمي يتعلق بإدماج تغير المناخ في السياسات الحضرية الوطنية، وساهما في وضع خطة عمل بشأن البيئة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ووضعا ترتيباً تعاونياً بين جهات شريكة متعددة لإعداد التقرير الإقليمي المقبل المعنون ''حالة المدن'' لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ في إطار سلسلة تقارير موئل الأمم المتحدة، الذي سيدعم منتدى المناطق الحضرية في آسيا والمحيط الهادئ المقرر عقده في عام ٢٠١٩.

٢٨ - وفي أفريقيا، دعم موئل الأمم المتحدة الجهود التي تبذلها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل إدماج التوسع الحضري في تخطيط التنمية الوطنية، مع التركيز على تعزيز السياسات الاقتصادية والمكانية. وقدم حوار وزاري بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، نظمه موئل الأمم المتحدة في أيار/مايو ٢٠١٧، إسهامات متفاوض عليها في الإطار الإقليمي المنسق من أجل تنفيذ ورصد الخطة الحضرية الجديدة في أفريقيا، التي توائم بين ''خطة عام ٢٠٦٣: أفريقيا التي نصبو إليها'' التي وضعها الاتحاد الأفريقي والهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة. وقد أنجز موئل الأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي ومعهد دراسات الإسكان والتنمية الحضرية في جامعة إراسموس (روتردام، هولندا)، بتوجيه استراتيجي من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، شراكة بحثية بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المدن الأفريقية، نُشرت نتائجها في التقرير الإقليمي المعنون ''حالة المدن'' والصادر في إطار سلسلة موئل الأمم المتحدة.

٢٩ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي إطار جهد مشترك، وضعت جامعة الدول العربية والدول العربية الأعضاء واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بمساعدة تقنية من موئل الأمم المتحدة، الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة تنفيذها كإطار إقليمي لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الحضري والخطة الحضرية الجديدة لدعم المواءمة بين خطط التنمية المحلية والوطنية. وموئل الأمم المتحدة هو عضو أيضاً في فرقة عمل الأمم المتحدة الإقليمية للمنتدى العربي السنوي للتنمية المستدامة.

٣٠ - وفي منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، تعاون موئل الأمم المتحدة تعاونا وثيقاً مع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفي عام ٢٠١٧، عمل الموئل عن كثب مع مؤتمر وزراء الإسكان والتنمية الحضرية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي ومع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية على وضع خطة عمل إقليمية لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفي كوبا والمكسيك ومنطقة البحر الكاريبي، عمل الموئل مع البنك الدولي ووكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة ومع اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجمعية العامة لوزراء الإسكان والتنمية الحضرية في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي على إضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة في المنطقة دون الإقليمية. وفي قطاع الإسكان، أصبح مركز يضم العديد من الجهات صاحبة المصلحة العاملة في مجال الإسكان الحضري منبراً رئيسياً للجهات الشريكة الرئيسية - في المنطقة لدعم الغايات المتعلقة بالإسكان المحددة في الخطة الحضرية الجديدة.

٣١ - وفي إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا، أجرى الموئل استعراضا لسياسات الإسكان والسياسات التنظيمية في ألبانيا وأوكرانيا وبلغاريا وجورجيا وقيرغيزستان، بما شمل مناقشة لأحكام قانونية محددة من أجل إيجاد الحوافز لجملة أمور منها كفاءة استخدام الطاقة و/أو تقسيم المناطق الشامل و/أو تمويل الإسكان و/أو الإسكان الاجتماعي لأشد الفئات ضعفا. وأقام الموئل أيضا شراكة مع اللجنة الاقتصادية لأوروبا والاتحاد الدولي للاتصالات في إطار مبادرته المعنونة ''متحدون من أجل المدن المستدامة الذكية'' التي يجري تنفيذها لمعالجة قضايا حضرية رئيسية في المدن المتوسطة الحجم.

باء - الأعمال المعيارية والتنفيذية على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني

الأعمال المواضيعية

٣٢ - يدعم موئل الأمم المتحدة العديد من البلدان، بما فيها أفغانستان وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) والفلبين والكاميرون وكوبا ومصر، في اعتماد نُهُج متكاملة لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من أجل معالجة الأبعاد الحضرية لأهداف التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بالخطة الحضرية الجديدة والتنفيذ المحلي للأهداف ذات البعد الحضري، تتصل الإدارة الفعالة بالدور المركزي الذي تؤديه الحكومات المحلية والإقليمية في وضع السياسات الحضرية وكفالة أن تعزز المستوطنات البشرية التنمية المستدامة. وقد استفاد الموئل، بوصفه جهة التنسيق المعنية بالحكومات المحلية والإقليمية في الأمم المتحدة، من تعاونه الطويل الأمد معها ومع رابطاتها الإقليمية والعالمية لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف ذات الصلة بالمدن وتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وفي عام ٢٠١٧، وبناء على طلب قوي مقدم من الحكومات المحلية وشبكاتها لإيجاد الأدوات العملية اللازمة لإضفاء الطابع المحلي على الأهداف، تعاون الموئل مع البرنامج الإنمائي ومنظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة من أجل إطلاق منصة معرفية لإضفاء الطابع المحلي على أهداف التنمية المستدامة[٨]. وتعاون أيضا البرنامج الإنمائي وموئل الأمم المتحدة مع فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية على بناء قدرات السلطات المحلية من أجل تحسين استخدام نظم البيانات والرصد في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وواصل الموئل أيضا توثيق اتجاهات الإدارة الحضرية[٩] والممارسات الابتكارية.

٣٣ - وتتولى الحكومات المحلية والإقليمية بالفعل إعداد البيانات والمعلومات لتكون بمثابة دليل على إحراز تقدم بشأن الخطة الحضرية الجديدة على المستوى العالمي. وتحظى جهود الرصد الوطنية الطوعية بدعم العديد من الحكومات المحلية ومنابرها التعاونية، بما في ذلك فرقة العمل العالمية للحكومات المحلية والإقليمية، المدعومة من منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية. وفي عام ٢٠١٧، استخدمت ٣٧٥ حكومة محلية و ٣٧٤ مرصداً حضرياً تقارير موئل الأمم المتحدة الرئيسية وقواعد بياناته بشأن أفضل الممارسات كتوجيهات سياساتية، بينما استخدم ٥٢ مكتباً من المكاتب الإحصائية الوطنية الشريكة أدوات الموئل ومبادئه التوجيهية لإدارة البيانات الحضرية. وبالإضافة إلى تبادله للمعارف، عزز الموئل القدرات على الإدارة من خلال تيسير الحوارات الوطنية بين المؤسسات الحضرية بشأن الإصلاحات السياساتية وإعادة الهيكلة المؤسسية وعزز قدرة الحكومات المحلية والإقليمية على إشراك المشاركين في نهج متعددة المستويات بسبل منها تقديم الدعم لأنشطة الجمعية العالمية للحكومات المحلية والإقليمية.

٣٤ - ويعد وضع خطط السلامة في المدن وإدارتها وحوكمتها، ولا سيما في البلدان التي لا تشهد حالة نزاع، عنصراً أساسياً لبناء مستقبل سليم بيئيا تسوده العدالة الاجتماعية وتتوفر فيه القوة الاقتصادية للمدن والبلدان. وتعزز السياسة الفعالة لمنع الجريمة والسلامة منها الاستثمارات وتزيد من قيمة الأصول وتنهض بالقدرة التنافسية. وقد واصل برنامج المدن الأكثر أمانا مساعدة سلطات المدن والجهات الشريكة لها على وضع سياسات وبرامج على نطاق المدن لمنع الجريمة وإدارة السلامة الحضرية بما يتماشى مع الخطة الحضرية الجديدة، تربط بين غايات الهدف ١١ المتصلة بالسلامة والأهداف ٣ و ٥ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة. ومع أن المدن والبلدان والجهات الشريكة في التنفيذ في مبادرة الشبكة العالمية للمدن

(٨) انظر: www.localizingthesdgs.org.

(٩) انظر: www.urbangovernance.net.

الأكثر أماناً بصدد وضع الصيغة النهائية لمبادئ توجيهية جديدة على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المدن الأكثر أمانا، فقد حُددت بلدان رائدة (جنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية والمكسيك) لاستعراض سياساتها الحالية للسلامة والأمن في المناطق الحضرية على الصعيدين الوطني والمحلي، مع إيلاء الاهتمام للوقاية والمشاركة والتماسك الاجتماعي من أجل كفالة الاتساق مع الخطة الحضرية الجديدة وقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ التدابير اللازمة لضمان السلامة في المدن. وفي هذا الصدد، اعتمدت جنوب أفريقيا النهج المحدد في برنامج المدن الأكثر أمانا للموئل، وعممت مراعاة مؤشرات السلامة في عوامل التغيير التسعة ضمن إطارها المتكامل للتنمية الحضرية. ويقدم موئل الأمم المتحدة أيضا الدعم التقني عن طريق المساعدة على تنفيذ مؤشر سلامة المدن في ديربان من خلال مبادرة قائمة على البيانات معنونة ''إدارة السلامة الحضرية في المستوطنات العشوائية'' بغرض بناء القدرات قبل الاستثمار لتحسين الهياكل الأساسية على نطاق واسع.

٣٥ - ويدعم ما يضطلع به موئل الأمم المتحدة من عمل في مجال التخطيط الإقليمي والعمراني تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستويين الإقليمي والعمراني، مما يضمن المواءمة التامة بين أعماله التنفيذية والمعيارية في مجال التخطيط الحضري - من وضع المعايير إلى تنفيذ المشاريع - والخطة الحضرية الجديدة، ويضمن أن يكون التقدم قابلا للقياس بشكل واضح. وعلى الصعيد الوطني، تُعد السياسات الحضرية من الأدوات الأساسية لتعزيز المساهمات المحتملة للمراكز الحضرية في التنمية الوطنية. ووفقا لما أبلغ عنه موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد اعتمد ٧٦ بلدا من أصل ١٥٠ من البلدان التي خضعت للتحليل سياسات حضرية وطنية واضحة ذات صلات قوية بالخطة الحضرية الجديدة[١٠]. وواصل موئل الأمم المتحدة العمل على زيادة قدرات تنفيذ السياسات الحضرية الوطنية ورصدها، وكذلك على زيادة عدد السياسات الحضرية الوطنية عالية الجودة التي يتم اعتمادها. وشكلت عملية وضع السياسات الحضرية الوطنية في عدد من البلدان العربية (الأردن وتونس والسودان ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية) أمرا أساسيا في إعادة التفكير في الكيفية التي يمكن بها للبلدان العربية أن تدير تنميتها الحضرية.

٣٦ - وخلال عام ٢٠١٧، جرى مواصلة تطبيق المبادئ التوجيهية الدولية بشأن التخطيط الحضري والإقليمي التي وضعها موئل الأمم المتحدة من أجل كفالة تخطيط مكاني فعال وبغية تقديم مجموعة من التوصيات لإقامة مدن ومناطق مدمجة وشاملة من الناحية الاجتماعية ومتكاملة ومترابطة ومقاومة لتغير المناخ. ويعمل عدد من المدن، باستخدام المبادئ التوجيهية الدولية، على دمج الأبعاد المكانية أو العمرانية ضمن نظمها القائمة للتخطيط، وتعمل مدن أخرى على وضع نظم تخطيط مكاني جديدة. وتتجلى قيمة تحسين التخطيط المكاني بالنسبة للتحولات الحضرية، على سبيل المثال، في ازدياد مستوى الاهتمام الذي تبديه البلدان الآسيوية التي تشهد توسعا حضريا سريعا.

٣٧ - وعلى الصعيد دون الوطني، قام موئل الأمم المتحدة أيضا بتعزيز الاستراتيجيات الحضرية المتكاملة والتدخلات التي تتم في أماكن معينة لتحقيق غايات الخطة الحضرية الجديدة، داعما بذلك الجهود التي تبذلها المدن لتحقيق مزيد من الكفاءة في استخدام الأراضي من خلال توسعات المدن الداخلية والخارجية المخططة. وعلى سبيل المثال، تقوم غانا بتنفيذ مشروع توسع حضري مخطط في المنطقة

(١٠) موئل الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (٢٠١٨)، *حالة السياسات الحضرية الوطنية على الصعيد العالمي*.

المتروبولية بمدينة أكرا، بينما تعكف مدن في بليز وجزر القمر والصومال والفلبين وكينيا على وضع استراتيجيات من هذا القبيل. وواصل موئل الأمم المتحدة أيضا مبادراته في مجال تخطيط المستوطنات المتكاملة، بما في ذلك مبادرته في كالوبيي، كينيا.

٣٨ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أعربت بعض الدول الأعضاء عن رغبتها في مراجعة أطرها القانونية والسياساتية لمواءمتها مع الخطة الحضرية الجديدة، وهو جهد باهظ التكلفة ويستغرق وقتا طويلا إذا ما أريد القيام به على نحو فعال. ولا تزال فرص معالجة أصعب الخيارات السياسية، ولا سيما المتعلقة منها بأثر التنمية على المساواة والتمويل الحضري المستدام، بعيدة المنال. ويشكل إطار تقييم قانون التخطيط وإطار تقييم قانون المستوطنات العشوائية اللذان وضعهما موئل الأمم المتحدة أداتين تدمجان عدة غايات من الهدفين ١٠ و ١٦ من أهداف التنمية المستدامة من أجل تحقيق الاستدامة في إطار الهدف ١١. وبالإضافة إلى ذلك، عزز موئل الأمم المتحدة قاعدة بياناته الخاصة بالصكوك القانونية الحضرية (Urban Lex) خلال عام ٢٠١٧.

٣٩ - وواصل موئل الأمم المتحدة مساعدة سلطات المدن والجهات الشريكة لها في تصميم خطط واستراتيجيات التنمية الاقتصادية المحلية من أجل تمويل فعال للبلديات. وتساعد قاعدة البيانات العالمية للبلديات، وهي مورد جديد للبيانات على شبكة الإنترنت عن التمويل المحلي وضعه موئل الأمم المتحدة ومعهد لينكولن، على رصد التغير في الموارد المالية على الصعيد دون الوطني وتحليل التمويل على الصعيد المحلي.

٤٠ - وفي عام ٢٠١٧، روج موئل الأمم المتحدة لنهجه ''إدراج الإسكان في الصميم'' من خلال تحول نموذجي نحو رفع الوعي بالحق في السكن اللائق وتعزيز حصول الجميع على مساكن ملائمة وآمنة وميسورة التكلفة. ويتجاوز هذا النهج بناء المنازل الفعلي ليركز على وضع إطار شامل لتنمية الإسكان يراعي العوامل الاجتماعية - الاقتصادية. ويسعى إلى وضع الإسكان في صلب السياسات الإنمائية الوطنية وعلى المستوى المحلي، ويعزز أهمية الإسكان الشامل فيما يتعلق بتخطيط المستوطنات الحضرية والبشرية. وفي إطار استراتيجيته العالمية للإسكان، عمل موئل الأمم المتحدة مع قرابة ٤٠ بلدا على دمج نهج الإسكان المذكور في التشريعات الوطنية لصالح الفئات الأشد ضعفاً.

٤١ - وتظهر أمثلة مشاريع موئل الأمم المتحدة في قطاع الإسكان خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن توسيع مفهوم الإسكان من مفهوم يقتصر على تشييد المباني إلى مفهوم يشمل التنمية الاجتماعية والاقتصادية والإسكان ومبادرات تحسين الأحياء الفقيرة يدعم التنمية المستدامة والشاملة للجميع في المجتمعات المحلية. وفي سري لانكا، على سبيل المثال، جرى تطوير التعاون التقني، وأفضل الممارسات، والأدوات من خلال عملية قائمة على المشاركة، مما أسفر عن مشروع تشييد قادته المجتمعات المحلية وأدى إلى تشييد ٤٥ ٠٠٠ منزل وخلق فرص عمل نظامية للشباب والنساء في قطاع التشييد وتزويدهم بالمهارات في هذا المجال. وقد أدى ذلك أيضا إلى تحسين إدماج المشردين داخليا عن طريق تحسين إمكانية الوصول إلى المرافق والهياكل الأساسية المجتمعية. وواصل برنامج موئل الأمم المتحدة التشاركي لتحسين الأحياء الفقيرة دعمَ السياسات الشاملة للجميع وأدى إلى تعزيز القدرات التمويلية للحكومات الوطنية والمحلية ومجموعات سكان الأحياء الفقيرة.

٤٢ - وفي أفغانستان، تمخض التعاون بين الحكومة وموئل الأمم المتحدة عن مبادرة ''المدينة للجميع''، التي تعد جزءا من البرنامج الجديد المسمى ''المدن الشاملة للجميع'' في أفغانستان. وستجعل هذه المبادرة، التي ستزود ١,٣ مليون شخص بتأمين الحيازة، من المدن الأفغانية عنصرا حفازا لبناء الدولة وبناء السلام من خلال تيسير العلاقات بين الدولة والمجتمع.

٤٣ - وتتضمن جميع برامج موئل الأمم المتحدة للخدمات الأساسية الحضرية في صميمها النهجَ القائم على حقوق الإنسان الذي يركز على مبادئ المساواة، وعدم التمييز، والإدماج والمشاركة، وضرورة إيلاء الاهتمام لاحتياجات وأولويات أكثر الفئات تهميشاً وحرماناً. ويأمل موئل الأمم المتحدة في تعبئة ٦٠ مليون دولار خلال السنوات الخمس المقبلة عن طريق الصندوق الاستئماني للخدمات الأساسية الحضرية لتحسين الخدمات الأساسية الحضرية في ما ينوف على ٤٠ بلدا وبناء قدرات أكثر من ٣٠٠ من مقدمي الخدمات. وسينفذ الصندوق الاستئماني أيضا مشاريع تجريبية ميدانية، معظمها لصالح فقراء المناطق الحضرية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ويشكل التحالف العالمي لشراكات الجهات المشغلة لمرافق المياه، الذي يستضيفه موئل الأمم المتحدة، مثالا للتعاون في مجال قطاع الخدمات الحضرية مع الحكومات على جميع المستويات. ويتمثل عمل التحالف، التي يجري تنسيقه مع الخطة الحضرية الجديدة، في تجهيز مرافق المياه لجعل الحق في الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي أمرا واقعا من خلال تقديم الدعم المعرفي ودعم القدرات إلى الجهات المشغلة لمرافق المياه. وقد عزز التحالف آلياته العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية من الناحية المالية والتنفيذية، لكي يسد الفجوات في القدرات ويساعد على تحقيق الهدف ٦ من أهداف التنمية المستدامة (المياه النظيفة والصرف الصحي). وفي مجال التنقل الحضري، شرع موئل الأمم المتحدة في العمل على التخطيط لنظام حافلات سريعة في القاهرة، بدعم مالي من الحكومة الوطنية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة).

٤٤ - وواصل موئل الأمم المتحدة، أثناء اضطلاعه بجهود الاستجابة للأزمات والخروج منها، تركيزه الأساسي على بناء القدرة على الصمود في مرحلة ما قبل الأزمات. وقد تمكن الموئل، من خلال إشراك السلطات المحلية والعمل مع المجتمعات المحلية ودعمها، من تعزيز مشاركة النساء والشباب في هذا المجال، استناداً إلى مبدأ ''عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولا إلى من هم أشد تخلفا عن الركب''. ولا يعيش معظم اللاجئين والمشردين داخليا في مخيمات إنسانية بل يعيشون في المدن. ومن ثمَّ، فإن شراكة موئل الأمم المتحدة مع السلطات المحلية وهياكل الإدارة يُعد أمرًا بالغ الأهمية لإقامة مستوطنات مستدامة. وسعيا لدعم الجهات الفاعلة العديدة التي بدأت تدرك الحاجة إلى اتباع نهج مستوطنات بشرية قائم على حقوق الإنسان في سياق المخيمات الإنسانية، يعكف موئل الأمم المتحدة حاليا على تطوير أدوات ونُهج لضمان أن تكون المخيمات في مواقع أكثر ملاءمة بهدف جعل هذه المستوطنات ''مغيرة لمجرى الحياة'' بدلا من مجرد كونها ''منقذة للحياة''. ولمساعدة الحكومات المحلية والجهات المانحة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على تقديم مساعدة استراتيجية ومصممة وفق الاحتياجات في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع، أعد موئل الأمم المتحدة نبذات وصفية جغرافية مكانية مستمدة من البيانات للمدن في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وليبيا وهايتي. وتقدم هذه النبذات الوصفية عرضا مكانيا شاملا للأضرار ولأوجه الضعف في المناطق الحضرية، يُسترشد به في التخطيط وترتيب الأولويات ووضع

السياسات في جهود إنعاش المناطق الحضرية التي تضطلع بها السلطات الوطنية والمحلية والمجتمع المدني ومؤسسات القطاع الخاص.

٤٥ - ويتصل بهذا الأمر عمل موئل الأمم المتحدة في تحديد ومعالجة المخاطر وبناء القدرة على الصمود. ومن خلال برنامجه لتوصيف قدرات المدن على الصمود، يشارك موئل الأمم المتحدة في التعاون الجاري حاليا مع عدد من المدن، ويدعم مبادرات مختلفة، منها البرامج في: أسونسيون، لبناء القدرة على مواجهة المخاطر المتصلة بالماء مثل الفيضانات؛ وفي برشلونة، بإسبانيا، لوضع خطة متعلقة بالقدرة على الصمود؛ وفي داكار، للتصدي للتنمية والنمو الحضريين غير المنضبطين؛ وفي مابوتو، لبناء القدرة على الصمود في المستوطنات العشوائية المعرضة للخطر؛ وفي بورت فيلا، لمعالجة قابلية التعرض للعديد من الأخطار الطبيعية؛ وفي ياكوتسك، بالاتحاد الروسي، إحدى أكبر المستوطنات المبنية على أراض دائمة التجمد في العالم، التي تشهد تغيرات حادة في درجات الحرارة بين أشهر الصيف والشتاء، حيث تساعد لجنة محلية لبناء القدرة على الصمود، في إطار برنامج موئل الأمم المتحدة، على إنشاء شبكة لبناء القدرة على الصمود في مدن القطب الشمالي/ومدن بلدان الشمال الأوروبي.

٤٦ - وفي سياق منفصل، تهدف حملة ''جعل المدن قادرة على الصمود''، التي ينسقها حاليا مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث وتشارك فيها أكثر من ٨٠٠ ٣ مدينة موقعة، إلى زيادة الالتزام ببناء القدرة على الصمود على المستوى المحلي. ويدعم هذه الحملة مركز بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وهو منصة على شبكة الإنترنت يستضيفه موئل الأمم المتحدة ويتيح للمدن مجالا مفتوحا لتبادل الممارسات الجيدة والأدوات والموارد اللازمة من أجل بناء القدرة على الصمود. وموئل الأمم المتحدة أيضا عضو رائد في برنامج ميديلين للتعاون من أجل بناء القدرة على الصمود في المناطق الحضرية، وهو شبكة ممارسين عالمية كبرى تجمع المنظمات الدولية من أجل تعزيز أنشطة بناء القدرة على الصمود في المدن.

٤٧ - وواصل موئل الأمم المتحدة دعم المدن في جهودها الرامية إلى تحقيق إدارة فعالة للهجرة المحلية وتسخير إمكانات التنمية الاجتماعية والاقتصادية للسكان المهاجرين. وفي عام ٢٠١٧، وبالتشاور الوثيق مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة والمركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة والمنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الجهات الشريكة، ساهم موئل الأمم المتحدة في: صياغة التوصيات السياساتية لمشروع الهجرة بين مدن منطقة البحر الأبيض المتوسط التي اعتمدتها تسع مدن؛ واعتماد إعلان ميشيلين بشأن المدن والهجرة؛ ونشر ''الهجرة والمدن الشاملة: دليل لقادة المدن العربية''. وواصل الموئل أيضا عمله على الصعيد القطري، الذي تضمن عنصرا قويا في مجال الهجرة، في الأردن والصومال ولبنان.

جيم - التعاون مع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

٤٨ - تشكل رؤية الخطة الحضرية الجديدة الأساس الذي يقوم عليه نهج موئل الأمم المتحدة للشراكات ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وفي أوائل عام ٢٠١٨، وضع ١٨ كيانا من كيانات الأمم المتحدة استراتيجية أو خطة لتنفيذ الخطة الحضرية، فيما كانت ثلاثة كيانات أخرى بصدد وضع اللمسات الأخيرة على خططها للتنفيذ. ويقوم موئل الأمم المتحدة حاليا باستعراض هذه الخطط من أجل تحسين تحديد أولويات وقدرات منظومة الأمم المتحدة في النهوض بالخطة الحضرية الجديدة.

٤٩ - وبموازاة ذلك، يتعاون موئل الأمم المتحدة حاليا مع كيانات منظومة الأمم المتحدة، كل في مجاله، لاتخاذ تدابير معيارية وتنفيذية من أجل التصدي للتحديات في المناطق الحضرية. فعلى سبيل المثال، يعمل موئل الأمم المتحدة حاليا مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والاتحاد الدولي للاتصالات بشأن التشريعات الحضرية. ويعمل الموئل ومنظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي معا على النهوض بنظم رصد حيازة الأراضي على الصعيدين العالمي والإقليمي. وواصل موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة تعاونهما في إطار شراكة المدن الأكثر مراعاة للبيئة.

٥٠ - ويشارك الموئل في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية. وخلال عام ٢٠١٧، قام برنامج الموئل المتعلق بالاقتصاد الحضري بتجميع المعارف والبيانات ودعم بناء قدرات سلطات المدن لتمكينها من تجاوز التدخلات القائمة على رد الفعل إلى وضع استراتيجيات متكاملة وطويلة الأجل للنمو الاقتصادي المحلي.

٥١ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ساهم موئل الأمم المتحدة في أعمال أطر آلية الأمم المتحدة للمياه وشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة. وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، واصل موئل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور رائد في آلية الأمم المتحدة للمياه بشأن وضع إطار عالمي لرصد التقدم المحرز بشأن مياه الصرف الصحي وجودة المياه وإدارة الموارد المائية. ومن خلال المبادرة العالمية الموسعة لرصد الموارد المائية، عمل موئل الأمم المتحدة على آلية لتحديد خطوط الأساس وتتبع التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. ورفعت المنظمة، إلى جانب شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة، من مستوى التعاون الجماعي بين المبادرات المتصلة بشبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة والجهات الخارجية الرئيسية المعنية. وتعاون الموئل أيضا ضمن فريق الأمين العام الاستشاري الرفيع المستوى المعني بالنقل المستدام.

٥٢ - وتتجاوز الجهود المتزايدة التي تبذلها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات العملَ الإنساني إذ تعزز الصلات بالتنمية والسلام والأمن وتدعم مباشرةً أهداف الخطة الحضرية الجديدة، التي تتناول بالتفصيل الاعتبارات التي تنطوي عليها مسائل الاستدامة المتعلقة بالمستوطنات البشرية أثناء الأزمات، لا سيما في البيئات الحضرية المعقدة. ومع مواصلة التركيز على العمل ''المنقذ للحياة''، فإن مراعاة جوانب التنمية والسلام والأمن تسهم أيضا في صب تركيز أهداف التنمية المستدامة ذات البعد الحضري على زيادة الرخاء بدلا من مجرد الحد من الفقر.

٥٣ - وقد عمل الموئل، في سياق دوره المركزي المتمثل في رصد تنفيذ الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة وغيره من الأهداف ذات الصلة بالمدن ومؤشرات كل منها، مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة من أجل دفع عجلة التقدم المحرز في مجال الرصد والإبلاغ بشأن الخطة الحضرية الجديدة وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالمدن. وأعد موئل الأمم المتحدة كذلك إطارا تعاونيا للتنفيذ يرمي إلى تعزيز تنسيق أنشطة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في مجال التنمية الحضرية المستدامة، بما يتمشى مع الدور الذي يضطلع به موئل الأمم المتحدة كجهة تنسيق فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، عمل موئل الأمم المتحدة بنشاط مع وكالات أخرى ومع مكتب تنسيق العمليات الإنمائية، ومكتب الصناديق الاستئمانية المتعددة الشركاء على إنشاء صندوق مشترك لأهداف التنمية المستدامة وقدم الدعم لتطوير محتمل لنافذة مواضيعية بشأن المسائل الحضرية. وعلاوة على ذلك، أطلق موئل الأمم

المتحدة والبنك الدولي مرفق التنفيذ المتعدد الشركاء من أجل التنمية الحضرية المستدامة بغية مواءمة أدوات التشخيص المتوفرة لدى منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وما تقوم به من عملية دعم السياسات وبناء القدرات مع حافظة استثمارات البنك الدولي في الهياكل الأساسية والخدمات الأساسية الحضرية.

دال - المسائل الشاملة

٥٤ - الهدف العام لتعميم مراعاة المسائل الشاملة لموئل الأمم المتحدة (المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان وتغير المناخ والشباب) هو تعظيم تأثير برنامج عمل موئل الأمم المتحدة في هذه المجالات ذات الأهمية البالغة. ويعزز تعميم مراعاة المسائل الشاملة أيضاً الاتساق وأوجه التآزر بين برامج موئل الأمم المتحدة، ويتيح قدرة أكبر على رصد نتائج البرامج فيما يتصل بأكثر الفئات والمجتمعات ضعفا والإبلاغ عنها.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتمكين المرأة

٥٥ - يتمثل الهدف الاستراتيجي للسياسة الجنسانية لموئل الأمم المتحدة[١١] في تحقيق ''تنمية حضرية مستدامة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا ومراعية للمنظور الجنساني وملبية لاحتياجات الشباب وقائمة على الحقوق وشاملة للجميع'' من أجل تحسين مستويات المعيشة لفقراء الحضر، ذكوراً وإناثاً، وشباباً ومسنين، بغض النظر عن قدراتهم البدنية، وتعزيز مشاركتهم الكاملة والمتساوية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمدينة والمناطق الحضرية الأخرى.

٥٦ - ويضطلع موئل الأمم المتحدة بعمله المتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني بثلاث طرق: بناء القدرات؛ ودعم المشاريع؛ والدعوة. وفي عام ٢٠١٧، ركزت الجهود المبذولة داخليا في مجال بناء القدرات على التدريب، وعقد لقاءات لتبادل المعارف في إطار اجتماعات غير رسمية في فترة الغذاء، وتقوية شبكة الجهات المنسقة للشؤون الجنسانية. وخارجياً، عُقدت حلقات عمل في إسرائيل وأفغانستان وجنوب أفريقيا والكاميرون والمملكة العربية السعودية. وتراوحت الفئات التي تستهدفها حلقات العمل تلك بين المجتمعات المحلية والسلطات المحلية والجهات الشريكة الدولية بغية تعزيز التخطيط والإدارة الحضريين المراعيين للمنظور الجنساني.

٥٧ - ويتم تعميم مراعاة المسائل الشاملة في موئل الأمم المتحدة أساسا من خلال الفريق الاستشاري للمشاريع، وهو بمثابة آلية استشارية للأقران تستعرض جميع مقترحات المشاريع. وجرى وضع مؤشر للمساواة بين الجنسين، وفقا للتكليف الوارد في خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ومنذ عام ٢٠١٦، جرى تحسين ١٩٥ مشروعاً، تغطي ما نسبته ١٠٠ في المائة من المشاريع الجديدة لموئل الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٧، سجل ٤٤ في المائة من المشاريع درجة اثنين أو أكثر من حيث مؤشر المساواة بين الجنسين - وهو ما يمثل تحسناً مقارنةً بعام ٢٠١٦ حينما بلغت تلك النسبة ٢٧ في المائة. ويتصل هذا التحسُّن بتحسُّنٍ في كلٍ من نوعية جهود تحقيق المساواة بين الجنسين ومدى الانخراط فيها، بما يتجاوز إلى حد كبير متطلبات الحد الأدنى.

(١١) A/66/8، المرفق، القرار ١/٢٣: أنشأ القرار الإطار المتعلق بسياسة وخطة تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في مجال التنمية الحضرية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ وخطة العمل للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩.

٥٨ - وركزت جهود الدعوة في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين على الحكومات والجهات الشريكة الدولية، حيث سلطت الضوء على التحديات التي تواجه تحقيق المساواة بين الجنسين في المدن وعلى الفرص المتاحة في هذا المجال. وأسهمت تلك الجهود في الخطاب الدولي والمعايير الدولية المتعلقة بالتخطيط والإدارة الحضريين. وتبذل جهود الدعوة في منتديات عالمية وإقليمية ووطنية، منها مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة ولجنة وضع المرأة وعدة آليات جنسانية إقليمية.

٥٩ - وعمل الفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية التابع لموئل الأمم المتحدة مع لجنة هوايرو على صياغة مذكرة توجيهية عن تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على نحو يراعي المنظور الجنساني. وفي هذا الصدد، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة وموئل الأمم المتحدة تعاونهما في مجال القضايا الجنسانية على الصعيد العالمي، بما في ذلك ضمن البرنامج الرئيسي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة المعنون ''المدن والأماكن العامة الآمنة''.

حقوق الإنسان

٦٠ - يقوم تعميم مراعاة حقوق الإنسان على أساس المعارف القائمة، ويُحسِّن من تأثير واستدامة أعمال المنظمة، ويضمن أن تستهدف أنشطتها الأكثر تخلفاً عن الركب. ومثلما هو الحال بالنسبة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني، يجري ذلك من خلال الفريق الاستشاري للمشاريع، والتدريب وبناء القدرات، والأنشطة الجارية على الصعيد القطري. ومن أجل ضمان الجودة والامتثال لمبادئ حقوق الإنسان في جميع أعمال موئل الأمم المتحدة، يجري استعراض كل مقترح مشروع وتقييمه وفقا لمؤشر لحقوق الإنسان. ويتيح ذلك ضمان الجودة وإدارة أفضل للمعارف المتصلة بمسائل حقوق الإنسان. ومنذ اعتماد الخطة الحضرية الجديدة، تم تحسين ١٩٥ من مقترحات المشاريع باستخدام المؤشر، وهي الآن تمتثل للحد الأدنى من متطلبات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، لوحظ إحراز تقدُّم تدريجي في جودة المشاريع: فاستعراضات المشاريع خلال عام ٢٠١٧ كشفت أن ٣٨ في المائة من مبادرات موئل الأمم المتحدة وفت بمؤشر ''مراعاة حقوق الإنسان'' (مقارنةً بنسبة ٢٧ في المائة في عام ٢٠١٦)، وهو ما يشهد على تحقيق تحسُّن تدريجي ونتائج ملموسة من خلال جهود بناء القدرات.

٦١ - وفي عام ٢٠١٧، عمل موئل الأمم المتحدة، بالاشتراك مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على زيادة استخدام النهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التحضر المستدام. وناقش الموظفون مواضيع ومعايير حقوق الإنسان خلال الجلسات غير الرسمية المعقودة بانتظام في فترة الغذاء، وأُعدت مجموعة أدوات لبيان الصلة بين الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة.

٦٢ - ويتجلى التنفيذ على الصعيد القطري في مشاريع عدة: ففي الصومال، وفر موئل الأمم المتحدة التدريب لقادةٍ من الشباب في مجال حقوق الإنسان في ''المركز الشبابي الجامع'' بمقديشيو، وهو ما أدى إلى إنشاء لجنة شبابية لحقوق الإنسان في البلد، ستواصل أنشطة التدريب المتصلة بحقوق الإنسان. وفي كمبوديا، تم تطبيق النهج القائم على حقوق الإنسان على حملة المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية للجميع بمشاركة نشطة من الجهات المحلية صاحبة المصلحة، وهو ما أفضى إلى إعداد مبادئ توجيهية وطنية لإدماج حقوق الإنسان في قطاع المياه وخدمات الصرف الصحي. وفي كينيا، أقام موئل

الأمم المتحدة شراكة مع اللجنة الوطنية للشؤون الجنسانية والمساواة لتحسين قدرة الفئات الضعيفة على التنقل عن طريق زيادة قدرتهم على استخدام نظام النقل العام الكيني.

٦٣ - وأخيراً، يشمل تعميم مراعاة حقوق الإنسان في السياق الحضري منع حالات الإخلاء القسري. وحتى الآن، اتخذ ٢٠ بلداً شريكاً إجراءات بشأن منع الإخلاء القسري غير القانوني. وتشمل الأمثلة البارزة على ذلك إثيوبيا والبرازيل وجنوب أفريقيا وكينيا والمملكة العربية السعودية، التي أظهرت كلها التزاماً سياسياً وتشريعياً بتقوية حيازة الأراضي كطريقة وقائية ضد الإخلاء القسري. وتكمل ذلك الأعمال البرنامجية المضطلع بها على أرض الواقع، منها البرامج المنفذة في أفغانستان لتحسين حيازة الأراضي للعائدين.

تغير المناخ

٦٤ - خلال عام ٢٠١٧، ظل موئل الأمم المتحدة نشطاً في مجلس مؤسسي العهد العالمي لرؤساء البلديات من أجل المناخ والطاقة، وهو بمثابة أكبر شبكة من المدن الملتزمة بالعمل المناخي. وبموازاة هذا الانخراط على الصعيد العالمي، ساعد موئل الأمم المتحدة مدينتين صغيرتين، موروني في جزر القمر وناكالا في موزامبيق، في الامتثال لالتزاماتهما في إطار العهد العالمي. وتتيح هذه العملية فهم التحديات التي تواجهها المدن الصغيرة في أقل البلدان نمواً، وهو ما يمكن أن يساعد بدوره في إرشاد ما يعتمده العهد العالمي من سياسة ونُهُج. وفي الوقت نفسه، بدأ موئل الأمم المتحدة في إعداد أدوات جديدة لبناء القدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ في المستوطنات العشوائية في البلدان النامية، التي تضم بعضا من أكثر الفئات ضعفاً، وذلك استناداً إلى تجارب رائدة في خمس من مدن البلدان النامية. بالمثل، وفّر التخطيط للقدرة على التأقلم مع آثار تغير المناخ، الذي يموله صندوق التكيف في عدد من القرى الريفية في بعض أفقر المناطق في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، إدراكا لمفهوم ''توسيع النطاق''، مع استمرار الانخراط في التخطيط القائم على المشاركة.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تعاون موئل الأمم المتحدة أيضا في إنشاء شبكة ''الجهات المخططة للعمل المناخي، التي أُطلقت في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي عُقدت في بون، ألمانيا، في عام ٢٠١٧. وتجمع الشبكة، التي يتولى موئل الأمم المتحدة مواصلة تطويرها، بين الجهات الشريكة وتقترح فرصاً ومؤشرات وأنشطة ملموسة للرصد، مع توضيح الروابط والشراكات القائمة حول التخطيط والتصميم الحضريين والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. ويتمثل الغرض من إنشاء هذه الشبكة، جزئياً، في تناول الغاية ١١-ب من الهدف ١١ من أهداف التنمية المستدامة، وتقوية اللغة المستخدمة في الخطة الحضرية الجديدة، التي تدعو إلى التخطيط للتكيف وتخفيف آثار تغير المناخ على مستوى المدن. وستشارك الشبكة، المكوَّنة من رابطات تخطيط عالمية وإقليمية ووطنية تمثل مجتمعةً عشرات الآلاف من المهنيين والمرشدين المعنيين بالتخطيط، في اتخاذ إجراءات محددة تشمل إقامة مستودع عالمي لمناهج التخطيط التي تتناول تغير المناخ، وتقيِّم ممارسات التخطيط الحالية، وسيجري تسجيلها في المنصة العالمية لبوابة الجهات الفاعلة من غير الدول الخاصة بالعمل المتعلق بالمناخ التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

٦٦ - وتبين البحوث التي يجريها موئل الأمم المتحدة بشأن التحضر المستدام في اتفاق باريس أنه من بين ١٦٤ مساهمة محدَّدة وطنياً شملها الاستعراض، تتضمن ١١٣ مساهمة إشارات صريحة للشؤون الحضرية ومحتوىً حضرياً صريحاً. وفي حين أن هذا مستوى مرتفع نسبياً، فقد وجد المسح أيضاً أن بعضاً

من أكثر البلدان اتساماً بالطابع الحضري لم تتضمن مساهماتها إجراءات حضرية. وتشير هذه النتيجة إلى وجود مجال في هذه البلدان لزيادة المحتوى الحضري في الصيغ المقبلة لمساهماتها.

الشباب

٦٧ - في الفترة من آذار/مارس ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، يشارك موئل الأمم المتحدة في رئاسة شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، التي تضم أكثر من ٥٠ كياناً من كيانات الأمم المتحدة الممثلة على مستوى المقر. وترمي الشبكة إلى تحقيق المزيد من التعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وزيادة تأثير عملها المتعلق بالشباب. وتنهض الشبكة بمسألة الشباب والتحضر المستدام عن طريق كفالة مراعاته عند صياغة استراتيجية الأمم المتحدة بشأن الشباب التي سيجري إعدادها كاستجابة لطلب الأمين العام بشأن تعزيز مشاركة الشباب في منظومة الأمم المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، نظَّم موئل الأمم المتحدة جمعية للشباب الحضري في منطقة آسيا، بدعم من حكومة ولاية ملقا بماليزيا.

٦٨ - وفي إطار شبكة النهوض بالشباب المشتركة بين الوكالات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، عُقدت في عام ٢٠١٧ حلقة عمل إقليمية عن السياسات القائمة على الأدلة المتعلقة بالنهوض بالشباب، ومشاورة إقليمية بشأن الشباب والسلام والأمن، بمساهمات من موئل الأمم المتحدة. ولاحقاً، تشكَّل فريق عامل معني بالتحضر وإضفاء الطابع المحلي لقيادة الأعمال التحضيرية لجمعية الأطفال والشباب في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي.

٦٩ - وشارك موئل الأمم المتحدة أيضا في أعمال فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمبادرة العالمية لتوفير فرص العمل اللائق للشباب. وتُشكِّل هذه المبادرة جزءاً من منصات الدول الأعضاء لدعم تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتعزز المبادرة التدخلات التي تنطوي على شراكات موسعة وإجراءات مشتركة. وتضمن مشاركة موئل الأمم المتحدة وجود تركيز قوي على تعزيز حصول الشباب الحضري على فرص العمل اللائق.

٧٠ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، دعم صندوق الشباب الحضري ٢٨٥ مشروعاً في ١٧٢ مدينة. وركزت المبادرات، التي قادها الشباب، على إنشاء آلية للتدريب المهني وتوفير الائتمان تيسيراً لإيجاد فرص العمل ومباشرة الأعمال الحرة.

سادساً - الملاحظات والاستنتاجات

٧١ - يمكن أن يؤدي تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة إلى تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومما يدعو إلى تشجيع التعاون المتزايد داخل منظومة الأمم المتحدة في هذا المجال، والفهم المتزايد للدور المركزي الذي تضطلع به المدن في مجال التنمية المستدامة. والحكومات مدعوة لأن تواصل العمل نحو تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، ولأن تدعم المجالات الرئيسية ذات الأولوية مثل بناء القدرات، وإمكانية الحصول على المعلومات، وإقامة شراكات شاملة للجميع، لا سيما الشراكات مع الحكومات الوطنية والمحلية. ونظراً لأن التحضر المستدام يجب أن يكون جهداً مشتركاً يُبذل على جميع المستويات الحكومية لكي يكون ناجحاً، فإن زيادة مشاركة الحكومات المحلية والإقليمية في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تكون موضع ترحيب. وموئل الأمم المتحدة مدعوّ إلى تقديم المزيد من الدعم لهذه الجهود، بالأخص عن طريق مواءمة استعراض السياسات الحضرية الوطنية مع تعزيز القدرة على تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة على المستويات المحلية.

٧٢ - وعمل الدول الأعضاء دعماً لتعزيز موئل الأمم المتحدة هو موضع ترحيب، لا سيما أعمال وتوصيات الفريق العامل المفتوح باب العضوية للنظر في مختلف الخيارات المتاحة لتعزيز الرقابة على موئل الأمم المتحدة من جانب الدول الأعضاء، وكذلك مداولات الجمعية العامة بشأن هذا البند. وأسفر التفاعل بين موئل الأمم المتحدة والدول الأعضاء عن توصيات بشأن تحسين إدارة موئل الأمم المتحدة، ووفر مساهمات في الإصلاحات المؤسسية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ التي تقودها المديرة التنفيذية من أجل جعل موئل الأمم المتحدة أكثر موثوقية وشفافية وخضوعاً للمساءلة وفعالية وكفاءة. وستُدرَج التوصيات في الخطة الاستراتيجية المقبلة لموئل الأمم المتحدة للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٥. وستنطوي صياغة الخطة على إدراج الدروس المستخلصة في تنفيذ الخطة الحالية، كما يتبين من مختلف التقديرات والتقييمات، على أن تُراعى، ضمن ولاية موئل الأمم المتحدة، خطة عام ٢٠١٣ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها، والخطة الحضرية الجديدة، وخطة عمل أديس أبابا، وإطار سينداي، واتفاق باريس بشأن تغير المناخ، وإعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين، وغير ذلك من الولايات العالمية.

٧٣ - ويشير التعاون مع اللجان الإقليمية إلى أن خطط العمل الإقليمية للخطة الحضرية الجديدة تشكِّل وسيلة فعالة يمكن بها لموئل الأمم المتحدة توفير توجيهات ملائمة إقليمياً بشأن التنفيذ، فضلاً عن تعميم مراعاة الخطة الحضرية الجديدة على الصعيد الوطني. ويوصى بأن تواصل منظومة الأمم المتحدة والكيانات الإقليمية والدول الأعضاء العمل معاً في هذا المجال.

٧٤ - ولا تزال الحالة المالية لموئل الأمم المتحدة من دواعي القلق. ومن الأهمية بمكان لموئل الأمم المتحدة تحقيق توازن معقول بين التمويل الأساسي والتمويل المخصص من أجل كفالة التوازن بين الأنشطة المعيارية والتنفيذية وتعزيزها بعضها بعضاً، وكفالة أن يسترشد موئل الأمم المتحدة في أعماله التنفيذية بأعماله المعيارية ويدمجها فيها، على النحو الذي طلبته الجمعية العامة، فضلاً عن كفالة أن تسفر الأعمال التنفيذية والدروس المستفادة عن تحسين الجهود المعيارية. ولذا تُشجَّع الدول الأعضاء على الإسهام مالياً، لا سيما بأموال غير مخصصة، في الجهود التي يبذلها موئل الأمم المتحدة لتحفيز التعاون بشأن المسائل الحضرية على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

٧٥ - وترتبط بذلك الفكرة المبتكرة للبنك الدولي بإنشاء مرفق التنفيذ من أجل التنمية الحضرية المستدامة: فإدراج هذا المرفق في نافذة المسائل الحضرية لصندوق أهداف التنمية المستدامة هو موضع ترحيب، والدول الأعضاء مدعوة لاستخدام هذه المبادرة على المستوى الوطني وعلى مستوى المدن.

٧٦ - وكانت الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي، التي اجتذبت أعلى مستويات المشاركة حتى الآن، ناجحة: فالطبيعة غير التشريعية للمنتدى تتيح فرصة فريدة لإجراء مناقشات تتسم بدرجة عالية من المشاركة، وهو ما ينبغي أن يعود بالنفع على الحكومات والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والممارسين. ويوفر إعلان كوالالمبور زخماً إضافياً لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة بغرض تحقيق البعد الحضري لخطة عام ٢٠٣٠. وتحظى استضافة حكومة ماليزيا للدورة التاسعة بالتقدير، وكذلك عرض حكومة الإمارات العربية المتحدة استضافة الدورة العاشرة للمنتدى الحضري العالمي في عام ٢٠٢٠.

مرفق رقم (15)

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF INFRASTRUCTURE
DEVELOPMENT

الإمارات العربية المتحدة
وزارة تطوير البنية التحتية

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله المحترم ،،،

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المالية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الموضوع: المنتدى الوزاري العربي الثالث للإسكان والتنمية الحضري لعام (2019)

إشارة الى قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب رقم (ق-8-د.ع 34-2017/12/23) بشأن استضافة دولة الإمارات للمنتدى المذكور أعلاه فأن وزارة تطوير البنية التحتية تود ان ترفق لكم التصور المبدئ للمنتدى

برجاء التكرم بالإطلاع والعلم وافادتنا بأية ملاحظات ترونها بشأن مقترح برنامج المنتدى.

شاكرين حسن تعاونكم

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير ،،،

سعادة م. عائشة المدفع

الوكيل المساعد لقطاع تخطيط البنية التحتية

المرفقات: التصور المبدئ للمنتدى

ص.ب. 1828 ◆ دبي DUBAI ، الإمارات العربية المتحدة UNITED ARAB EMIRATES ◆ هاتف TEL 600500500
ص.ب. أبوظبي 878 P.O. BOX ABU DHABI ◆ ص.ب. الشارقة 1515 P.O. BOX SHARJAH ◆ ص.ب. رأس الخيمة 458 P.O. BOX RAS AL KHAIMAH ◆ ص.ب. الفجيرة 60 P.O. BOX FUJAIRAH
www.moid.gov.ae

101

المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية 2019

(اقتراح عنوان رئيسي للمنتدى من قبل الفريق)

الموعد المقترح : 10-11 ديسمبر2019

مدة المنتدى: يومين وتخصيص اليوم الثالث لعمل زيارات ميدانية لمشاريع الاسكان في الدولة للوفود

المكان: (حياة جراند - انتركونتيننتال فيستيفال سيتي - ميناء السلام)

الوقت: الساعة 10 صباحا – الساعة الرابعة مساءاً (مرفق الأجندة المقترحة)

تصور لتوزيع قاعات المنتدى

المعرض المصاحب	قاعة المؤتمر الرئيسية	قاعة 1	قاعة 2	قاعة 3
• مشاركة الجهات الحكومية المعنية بالاسكان • مشاركة الشركات الخاصة (مقاولات – استشارات هندسية- تصميم – موردين)	• الافتتاح الرسمي • توزيع الجوائز • تكريم • جلسات حوارية متحدثين رئيسين	ورش عمل تخصصية يتم اقتراح 3 محاور خاصة بالإسكان للثلاث قاعات	ورش عمل تخصصية	ورش عمل تخصصية

- عدد المتحدثين الرئيسيين : 5
- عدد الجلسات الحوارية:5
- عدد ورش العمل: 10
- ورق العمل: 5
- عدد المحاضرين في ورش العمل: 6
- عدد الأوراق العمل التي سيتم طلب استقطابهم: 4

أجندة المنتدى

اليوم الأول

السلام الوطني
الكلمة الافتتاحية والترحيبية لمعالي الوزير
المتحدث الرئيسي
توزيع الجوائز
التكريم
افتتاح المعرض المصاحب

استراحة

الجلسة الأولى
عنوان الجلسة / اسم مدير الجلسة/ المتحدثين
ورش العمل: قاعة 1 (عنوان الورشة / الوقت) قاعة 2 (عنوان الورشة / الوقت)
أوراق عمل: قاعة 3 (عنوان الورشة / الوقت)

اليوم الثاني

الجلسة الثانية
عنوان الجلسة / اسم مدير الجلسة/ المتحدثين
ورش العمل: قاعة 1 (عنوان الورشة / الوقت) قاعة 2 (عنوان الورشة / الوقت)
أوراق عمل: قاعة 3 (عنوان الورشة / الوقت)

الجلسة الثالثة
عنوان الجلسة / اسم مدير الجلسة/ المتحدثين
ورش العمل: قاعة 1 (عنوان الورشة / الوقت) قاعة 2 (عنوان الورشة / الوقت)
ورقة عمل: قاعة 3 (عنوان الورشة / الوقت)

استراحة

الجلسة الرابعة
عنوان الجلسة / اسم مدير الجلسة/ المتحدثين
ورش العمل: قاعة 1 (عنوان الورشة / الوقت) قاعة 2 (عنوان الورشة / الوقت)
ورقة عمل: قاعة 3 (عنوان الورشة / الوقت)

الجلسة الخامسة
عنوان الجلسة / اسم مدير الجلسة/ المتحدثين
ورش العمل: قاعة 1 (عنوان الورشة / الوقت) قاعة 2 (عنوان الورشة / الوقت)
ورقة عمل: قاعة 3 (عنوان الورشة / الوقت)

اليوم الثالث

زيارات ميدانية (تقترح اللجنة الفنية مشاريع اسكانية ليتم عمل جولة ميدانية للوفود الرسمية)

شكراً لكم

مرفق رقم (16)

Waleed ElSayed ElAraby

From: <aa <mass65@live.com
Sent: Thursday, October 18, 2018 11:33 AM
To: Waleed ElSayed ElAraby
Subject: نقطة الاتصال الوطنية لدولة الكويت المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى الوزاري العربي ومتابعة مخرجاته

الأخ الفاضل / وليد العربي المحترم
تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى البند السابع من جدول أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها 64 بمقر الامانة العامة للجامعة خلال الفترة 8 - 10 / 10 / 2018 وإلى توصيات اعلان القاهرة الصادر عن المنتدى الوزاري العربي الأول للإسكان والتنمية الحضرية الذي عقد بالقاهرة في ديسمبر 2015 ، بشأن تحديد نقطة إتصال وطنية تكون هي المعنية بالمساهمة في تنظيم المنتدى ومتابعة تنفيذ مخرجاته على المستوى الوطني ، يرجى الإحاطة بالعلم بأن نقطة الاتصال الوطنية لدولة الكويت هي " المؤسسة العامة للرعاية السكنية ممثلة في السيد / محمد عبد الله صنيدح - نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية بريد الالكتروني : mass65@live.com "

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. محمد عبد الله صنيدح
نائب المدير العام لشئون تنمية الموارد البشرية
ضابط إتصال دولة الكويت لدى جامعة الدول العربية

مرفق رقم (17)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الإسكان والمرافق

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة... وبعد

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٤) يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ رقم (ق ١٠ - د.ع ٣٤ - ٢٠١٧/١٢/٢٣) بشان **البند العاشر : الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة** الفقرة (ثانياً) التي تنص علي ان " **تكليف الأمانة الفنية للمجلس تعميم مقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية للستدامة على الدول العربية بعد اخذ ملاحظات الدول العربية عليها تمهيدا لعرضها على اللجنة الفنية العلمية الاستشارية في اجتماعها القادم بصيغتها النهائية** " .

وبالإشارة الي مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رقم ١٧٥ بتاريخ ٢٠١٨/٢/١ والمرفق بها المسودة الأولي لمقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية للستدامة والمتضمنة التاكيد علي القرار المشار اليه بعاليه ، وطلب ملاحظات الوزارة حول المسودة الأولي .

وفي هذا الشأن يرجي التفصل بالإحاطة ان ملاحظات جمهورية مصر العربية حول المسودة الأولي لمقترح الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية للستدامة علي النحو التالي :

أولاً : ملاحظات عامة حول مسودة الخطة التنفيذية :

- مراعاة توحيد مستويات الإجراءات المقترحة في الخطة التنفيذية (الإقليمي والوطني والمحلي) وذلك في وثيقة الخطة التنفيذية للاستراتيجية والجداول المرفقة بها .
- مراعاة تحديد المسئوليات والأطراف المسئولة عن تنفيذ الإجراءات على المستويات المختلفة في الخطة التنفيذية .
- مراعاة وضع إطار زمني لتنفيذ الإجراءات المقترحة .
- مراعاة استكمال مؤشرات قياس التقدم المحرز في تنفيذ الإجراءات المقترحة على المستويات المختلفة (الإقليمي والوطني والمحلي) .

ثانياً : ملاحظات على بعض النقاط التي لم ترد في الجدول المرفق بمسودة الخطة التنفيذية :

- مراعاة الاخذ بالاعتبار أن النقاط التالية لم يتم تضمنيها في الجدول المرفق بوثيقة الخطة التنفيذية :

الموضوع الاول : الحصول علي مسكن ملائم ومستويات معيشة افضل :

على الصعيد الوطني :

٤- تعزيز التنسيق بين المؤسسات الحكومية الوطنية المسؤولة عن السياسات الحضرية (التنسيق الافقي) ومواءمة المستويات الوطنية والإقليمية والبلدية (التنسيق الرأسي) .

٥- تعزيز تقديم الخدمات والبنية الأساسية بكفاءة وبأسعار معقولة من أجل التوسع الحضري المستدام (توسيع المدن المخطط له وإعادة التاهيل الحضري والتخطيط الحضري والحكم والإدارة في جميع المناطق).

الموضوع الثاني : تصميم وتخطيط حضري شامل وتطوير الاحياء الفقيرة :

على الصعيد الوطني :

١٠- تنمية الجيوب العمرانية وتجديد وتحديث النسيج الحضري القائم بما في ذلك الأراضي الحضرية الشاغرة والأراضي المهجورة والأماكن العشوائية والاحياء الفقيرة والمستقرات غير الرسمية (سواء كانت تفتقر إلى لحيازة أو المساحة الكافية أو الدائمة أو الوصول إلى المياه أو الصرف الصحي) وأن توفر تعويضًا عادلا للنقل .

١١- وضع استراتيجيات للتنمية في المدن والمناطق الحضرية وبرامج لتحسين الحياء الفقيرة من أجل زيادة كفاءة استخدام الراض ي والموارد الطبيعية وتحسين استثمارات البنية التحتية وتوسيع الشبكات وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية الإقليمية .

على الصعيد المحلي :

١٦- تعزيز القدرة المؤسسية للحكومات المحلية على تخطيط الإمتداد الحضري وتوفير وإدارة الخدمات للمناطق المستقرة حديثا واستعادة حقوق ملكية الأراضي المفقودة .

١٧- تدريب الحكومات المحلية على تخطيط أنماط المستوطنات الاكثر إدماجا التي من شأنها أن تقلل من الاختناقات المرورية واستهلاك الطاقة .

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – النصر الغربي تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥٢٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

ثالثاً : ملاحظات حول الاجراءات الوطنية :

يقترح اضافة اجراء وطني وذلك علي النحو المبني بالجدول :

الاجراءات الوطنية	الاجراءات المحلية
وضع سياسات لتنمية المناطق الريفية لتحقيق التوازن بين الحضر والريف	تطوير خدمات البنية الأساسية والتنمية في المناطق الريفية واعتماد سياسات تكفل الإنصاف في توفير الخدمات وتقديمها إلى جميع الفئات في المناطق الريفية بالتوازن مع المناطق الحضرية
	تدريب المرأة الريفية وبناء قدراتها من أجل تعزيز مشاركتها في المشاريع الإنمائية لاسيما في إطار الأنشطة المدرة للدخل الأسري والمشاريع الإنمائية كثيفة العمالة في المناطق الريفية بما يحقق فرص اقتصادية متساوية ويقلل الفجوة بين الريف والحضر

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة /

٢٠ / ٤ / ٢٠١٨

{نفيسة محمود هاشم}

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – المعصرة المعبدي تليفون : ٢٧٩٢٦٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥٢٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

مرفق رقم (18)

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الخطة التنفيذية
للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030
(2030 -2019)

للمناقشة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

قائمة المحتويات

الركائز الرئيسية 3

محاور العمل (السياسات والبرامج والمشاريع)..... 5

الغاية الأولى: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش 5

الغاية الثانية: ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية 17

الغاية الثالثة: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية 22

الغاية الرابعة: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية..... 35

الغاية الخامسة: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية 44

الغاية السادسة : تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي 57

المبادئ التوجيهية..... 65

مستويات وآليات التنفيذ 66

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية 2030 (2019-2030)

تهدف الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة 2030 (الإستراتيجية) إلى طرح رؤية للإسكان والتنمية الحضرية في المنطقة العربية خلال الخمسة عشر عامًا القادمة لضمان "**أن تكون المستقرات البشرية متكاملة ومستدامة مرنة قادرة على المجابهة والمنافسة وتوفر مستوى حياة أفضل في الوطن العربي**". ولتحقيق هذه الرؤية، توافقت الدول العربية على ست غايات رئيسة شاملة لخمسة وثلاثين هدفًا في جميع مجالات الإسكان والتنمية الحضرية وتحقيق جودة الحياة في المناطق السكنية. وتتمثل الغايات في: 1-ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش؛ 2-ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الإجتماعية؛ 3-تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع الدول العربية؛ 4-تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء قدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية؛ 5-تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية؛ و6-تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على الصعيدين الوطني والإقليمي. و قد أقرت الإستراتيجية خلال القمة العربية لعام 2016 في موريتانيا لفترة زمنية تبلغ خمسة عشر عامًا من 2015 إلى 2030 على أن تخضع للمراجعة كل 5 خمس سنوات.

الركائز الرئيسية

تهدف الخطة التنفيذية للإستراتيجية إلى وضع خارطة طريق للدول العربية لإدراج غايات وأهداف الاستراتيجية في سياساتها الوطنية والمحلية، وتمكين مؤسساتها من بدء التغيير في نهجها في تخطيط وإدارة التنمية الحضرية. ولا تسعى الخطة إلى تقديم قائمة ثابتة من التدخلات تطبقها جميع الدول العربية؛ إذ أنها تقر بتنوع السياق الوطني والمحلي للبلدان العربية واختلاف معدلات نموها الحضري ومستويات التنمية بها مما يتطلب تدخلات مناسبة ومتناغمة مع أولوياتها الوطنية وظروفها المحلية. ومن ثم، تعمل الخطة التنفيذية نحو إقتراح سلسلة متصلة من التدخلات الاستباقية، تتناسب مع خصوصيات الدول العربية وتتماشى مع أولوياتها وتستجيب لاحتياجات مجتمعها. وكذلك، تأخذ بعين الإعتبار كافة الالتزامات العالمية التي اعتمدتها المنطقة حتى الآن ومنها الخطة الحضرية الجديدة وأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث واتفاقية باريس للمناخ الناشئة عن مؤتمر الأطراف في نسخته 21 وغير ذلك من المواثيق الدولية. وفي السنوات الأولى من التنفيذ، من الضروري وضع الأساس لآليات وأطر للتنسيق تكون ذات تأثير إيجابي على المناطق الحضرية، بما يسهم في تحقيق

التنمية المكانية المتوازنة والمستدامة في المنطقة على مدار السنوات القادمة. وفي هذا الصدد، تستند الخطة تحديدًا على ثلاث ركائز: –

1- تقييم البيئة

يستلزم دفع التنمية الحضرية للمنطقة العربية تقييم البيئة والسياق الوطني والمحلي لكل دولة عربية من أجل وضع نهج منسق ومتكامل وأكثر فعالية للمؤسسات الحضرية للتصدي للتحديات والقضايا الحضرية الناشئة.

2- بناء القدرات المؤسسية (على الصعيدين الوطني والمحلي)

يقوم على تمكين الحكومات الإقليمية والوطنية والمحلية عبر القطاعات الحضرية من أداء مهامها بفعالية من خلال تزويدها بالمعارف والمهارات القائمة على الاحتياجات التي من شأنها تمكينها من حوكمة وإدارة المدن والبلدان. ويتم التركيز على دمج هذا العنصر طوال سنوات الخطة الخمسة عشر.

3- التنسيق بين القطاعات وبناء الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والتبادل الإقليمي (جميع المستويات)

يستوجب المشاركة الفعالة من جانب جميع الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية عبر جميع القطاعات المتصلة بالتنمية الحضرية للعمل معًا بطريقة تكاملية. وينبغي أن يكون القطاع الخاص وغيره من الوكالات الإنمائية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية جزءًا لا يتجزأ من هذه العملية. ويساعد تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين على حفز الإمكانيات عبر الحدود وبدء الحوارات الإقليمية وتبادل المعارف وتعزيز التنفيذ على مستوى البلدان والمدن.

محاور العمل (السياسات والبرامج والمشاريع)

وفي ضوء الأهداف والركائز المذكورة أعلاه، يمكن للبلدان العربية أن تختار وتنفذ أي من الإجراءات التالية الموصي بها – على سبيل المثال لا الحصر – طبقًا لاحتياجاتها المحلية وتحديات النمو الحضري بها.

الغاية الأولى: ضمان حصول الجميع على السكن الملائم والآمن والميسور والخدمات الأساسية، وتحقيق رفاهة العيش

الأهداف: تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة

الاستراتيجيات: تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة وتطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل

النشاط الرئيسي: 1.1 ضمان الوصول إلى سكن وخدمات أساسية مناسبة وآمنة وبأسعار معقولة

النشاطات الفرعية: 1.1.1 دعم المعايير الملائمة للإسكان وإعادة الدمج الاجتماعي من خلال إعادة تأهيل المنازل المتضررة وإنشاء وحدات سكنية أساسية منخفضة التكلفة في المناطق المتضررة من النزاعات (دول الصراع وما بعد الصراع)

المخرجات

- تقييم المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراع من حيث أضرار المساكن والبنية التحتية.
- تطوير خرائط الأضرار في المناطق المستهدفة وتحديثها شهريا وتقاسمها مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين. (يمكن الاستفادة من تجربة منصة بيانات الموصل بالعراق).
- إعادة تأهيل معظم المنازل التي تضررت بشدة من الحرب ؛
- تحديد العدد المطلوب لوحدات الإسكان الأساسية منخفضة التكلفة التي يتعين بناؤها؛
- خلق فرص التوظيف تباعا.
- بث و رفع وعى أفراد المجتمع / العائدين بالمخاطر بشأن مخاطر التفجير بمخلفات الحرب

الأهداف

- على المستوى المحلى المشروع يستهدف بشكل مباشر العائدين المعرضين للمخاطر إلى المدن المحررة حديثًا (بالاخص 4 مدن ب 4 دول حيث يتم تطبيق المشروع/ المشروعات النموذجية).
- المشروع يؤصل حقوق الإنسان للعائدين وأعضاء المجتمع من خلال دعم حقهم في السكن الملائم بما سينعكس على باقى المناطق قيد التطوير و اعادة الاعمار
- على المستوى الوطنى يستفيد صانعو القرار و مديرو عملية الاعمار من تأهيلهم لمتابعة و تكرار التجربة بأماكن الدمار الاخرى.
- إقامة منصات معلومات و بيانات لتيسير تبادل الخبرة على المستوى الاقليمى

- منصات على المستوى المحلى لكل مدينة/ موقع قيد التطوير

مبادىء التنفيذ

- يحق لأفراد المجتمع المحلي / العائدين الضعفاء الحصول على مسكن لائق ؛
- يتم مسح الأراضي المستوطنة وتطهيرها من مخاطر التفجير بحيث تكون إدارة مخلفات الحرب جزء أصيل من المشروع
- يتم استثمار الوضع (الكارثة) فى مراحل التخطيط و التصميم والتنفيذ بالاخذ فى الاعتبار بالمبادىء البيئية حسب اجندة التنمية المستدامة مع انتهاج اسلوب المشاركة و الاستشارة المجتمعية لمخرجات مبنية على مشاركة كافة الاطراف و لتجنب تكرار اسباب الصراعات ذات الطبيعة البيئية و العمرانية وتحفيز الدمج الاجتماعي

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد افضل الممارسات و الخبرات لمشاريع اعادة الاعمار. مع انتداب لجنة فنية متخصصة للتدريب وتأهيل الكوادر المنتدبة من الجهات الوطنية من المسؤولين عن اعادة الاعمار عبر 4 ورش عمل على مستوى 4 بلاد ولاحقا بمعدل ورشتى عمل على مستوى المحليات حيث تتم مشاريع لاعادة البناء.

تقوم السلطات المعنية بكل دولة بعمل المسوحات المبدئية اللازمة لتحديد المدينة/ الموقع لتطبيق مشروع اعادة اعمار نموذجى واحد بكل بلد (بواقع 4 مشاريع فى 4 بلدان)

يتم عمل مسوحات دقيقة للموقع المختار و الاحتياجات و التحديات البيئية لتضمين مفاهيم و مبادىء الاستدامة البيئية و المشاركة المجتمعية و خلق فرص اقتصادية و وظائف لتضمينها فى اجراءات عملية اعادة البناء، ياتى بعد ذلك جمع البيانات اللازمة و تنظيمها لتداولها عبر منصة البيانات و المعلومات.

يتم توسيع المنصة لتشمل مدخلات و بيانات من قطاعات اخرى: بيئة و صحة و اسكان و ادارة نقل مخلفات حرب/ دمار خطرة ... الخ كما يتم استخدام المنصة للمتابعة و لدعم متخذي القرار على المستوى الوطنى.

يتم تطوير سياسات محلية على مستوى المدينة مبنية على المعلومات لاعتماد تطبيق المفاهيم و المبادىء البيئية

يتم عقد فعاليات على المستوى الوطنى ثم على المستوى الاقليمى (منتدى) لتطبيقات اعتماد منهج يراعى ابعاد الاستدامة البيئية و حق المجتمع و مبدأ المشاركة و تيسير اكبر قدر من فرص عمل فى عمليات اعادة البناء على مستوى المنطقة لتبادل المعلومات و الخبرات

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الترتيبات المؤسسية

- التنسيق لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بانتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد برنامج التدريب الاقليمى و التنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى للشروع بالبدء و التطبيق للمسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة بالتعاون مع السلطات المحلية حيث موقع المشروع النموذج بواقع مدينة/ موقع بكل بلد

الميزانية[1]

750,000 ألف دولار لمكون منصة البيانات على مستوى 4 دول عربية لمدة عام كخطوة أولى

300,000 ألف دولار لمكون البرنامج التدريبي على المستوى الاقليمي والوطني لمدة عامين في 4 دول عربية

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة و بناء منصة ادارة البيانات و تصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى

يتم اعتماد اعلاه للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و خطط العمل على المستوى المحلى و السياسات على المستوى الوطنى و من ثم رفعه لجامعة الدول العربية لتنظيم فعالية (منتدى) لمشاركة و تبادل التجارب و الخبرات و تطوير سياسة اقليمية معتمدة لادارة عملية اعادة الاعمار

المعوقات

- غياب الأمن وتكثيف الصراع قد يحد من تقدم اعمال الرصد و المشاريع النموذجية، ويعيق الشركاء المنفذين من الوصول إلى مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة مما يستلزم تقييم الوضع الأمني بعناية قبل اختيار مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة.
- موقع المشروع قد يتغير بعد مسح الموقع لأسباب سياسية / أمنية. ما يستوجب على فريق المشروع المعنى بتنفيذ المشروع النموذجى على مستوى محلى (فى نطاق موقع او مدينة محددة) التشاور والحصول على موافقة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك نظرائهم من المحافظات والقوات العسكرية، قبل إجراء استقصاءات الموقع

[1] الميزانية الواردة في الخطة التنفيذية لا تخص الدول العربية وسيتم البحث في مصادر التمويل من دول مانحة أخرى أو مصادر تمويل أخرى خارجية

دلائل تقدم العمل

- الاتفاق على مشتملات منصة البيانات و الجدول الزمنى اللازم لمراحل المشروع من ورش عمل و اعمال مسوحات مبدئية ثم تفصيلية و منصة
- الاتفاق على مستوى و مشتملات للتنفيذ لكل مشروع نموذجى بالست دول حسب الجدول الزمنى المتفق عليه
- عدد الكوادر الوطنية المشاركة في الدورات التدريبية الاقليمية

النشاطات الفرعية : 2.1.1 تطوير و تحسين البيئة العمرانية بمناطق الاسكان الغير رسمى (المناطق العشوائية) لبيئة عمرانية افضل تؤهلها للاندماج فى نطاق مدنها التخطيطى و الاجتماعى

المخرجات

- تطوير دليل استرشادي التنمية العمرانية المتكاملة لتحسين المستقرات الغير رسمية (المناطق العشوائية) بالدول العربية
- اعتماد برامج تدريب متخصصة متعددة القطاعات للتدريب على برامج ارتقاء و تحسين جودة البيئة العمرانية بشكل متكامل
- تطوير السياسات الإسكانية الوطنية استنادا للدليل الارشادي للارتقاء بالمناطق العشوائية القائمة لادماجها مع المناطق الرسمية فى نطاق مدنها.

الأهداف

- تحسين جودة البيئة العمرانية لمناطق الاسكان الغير رسمى، العشوائيات
- الارتقاء بجودة الحياة من خدمات و فرص اقتصادية الخ ليتم ادماج هذه المناطق فى نطاق مدنها

مبادىء التنفيذ

يحق لأفراد المجتمع المحلي من الجنسين من كافة الأعمار والفئات المهمشة و الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على مسكن لائق

يتم الاخذ بالمبادىء البيئية والاقتصادية والاجتماعية حسب اجندة التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة فى مراحل التخطيط و التصميم والتنفيذ

يتم الاخذ فى الاعتبار فى مراحل التخطيط و التصميم والتنفيذ انتهاج اسلوب المشاركة المجتمعية لمخرجات مبنية على مشاركة كافة الاطراف لمخرجات مستدامة بيئيا و عمرانيا

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد افضل الممارسات و الخبرة لمشاريع تطوير المناطق المتدهورة عمرانيا و العشوائيات (تجارب دولية و تجارب اقليمية بخبرات دولية).

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

انتداب لجنة فنية متخصصة على المستوى الاقليمى لمراجعة و تجميع الخبرات و افضل الدروس المستفادة بشكل منهجى كدليل ارشادى لمراحل العمل المختلفة والمسوحات و التخطيط و التصميم و التطبيق.

يتم التنسيق عبر جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المجموعات الفنية العربية المتخصصة المعنية بالقطاعات الاخرى من بيئة و اقتصادية و مجتمعية الخ. و هذا لتناول متكامل.

يتم عبر وزارات الاسكان انتداب ممثل للمشروع بكل بلد مشارك للتنسيق وتجميع التجارب المختلفة والقائمة بالفعل و لرصد نتائجها بالسلب و الايجاب مع توفير التقييم بالتنسيق مع ممثلى القطاعات المختلفة التى اشتركت بالتجارب من السلطات المعنية والمجتمع المدني والمنظمات الاهلية والمستثمرين والمقاولين الخ. يتم رفعها للجنة الفنية الاقليمية المختصة كدروس من المنطقة و العقبات وهذا ليتم اتمام دليل ارشادي اكثر واقعية و مبني على واقع تجربة.

يتم اتمام و مراجعة الدليل و تصميم برنامج تدريب اقليمى (ورشة عمل متخصصة) للتعريف به و تاهيل المنتدبين على المستوى الوطنى لنقل خبراتهم ككوادر وطنية.

تقوم الجهات الوطنية بعد اتمام الدليل و التدريب الاقليمى عليه بإستخدامه لتطوير سياساتها الإسكانية الوطنية للتدخل و تطوير المناطق موضوع المشروع و عقد فاعليات و ورش عمل لممثلى البلديات و المحافظات حيث تتواجد المناطق موضوع المشروع (2 ورشة عمل بكل دولة).

يتم عمل منصة من الخبرات للتداول و الدعم الفنى على المستوى الاقليمى

الترتيبات المؤسسية

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتنسيق بدورها مع الجهات و الافراد الذين ضلعوا بمشاريع مماثلة بتجارب مشابهة دولية و الاهم مع الجهات الدولية الاخرى التى تعاونت لمشاريع ناجحة بالمنطقة

يتم التنسيق مع اللجان العليا و الوزارية المماثلة على المستوى الاقليمى للاستفادة من مدخلاتهم و اعتباراتهم

يتم التنسيق عبر مندوبين ممثلين على المستوى الوطنى بالدول المختلفة للتنسيق لجمع البيانات و المعلومات اللازمة و التنسيق مع السلطات المعنية المختلفة و لاحقا لمتابعة تطوير السياسات الوطنية

الميزانية

400,000 دولار أمريكى على مدى ثلاث سنوات

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة لاثراء الدليل وتصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى

يتم اعتماد اعلاه للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تأسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و خطط العمل على المستوى المحلى و السياسات على المستوى الوطنى و من ثم رفعه لجامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنظيم فعالية (منتدى) لمشاركة و تبادل التجارب و الخبرات

المعوقات

- عدم توافر الخبرات اللازمة فى بعض البلدان لهذا يتم عمل برنامج تدريب و بناء و تأهيل كواد و الاسترشاد بخبراء و تجارب من المنطقة مع عمل منصة خبراء للدعم اللازم

- عدم توافر بيانات كافية لمتخذي القرار للتحليلات اللازمة والتطوير على المستوى الوطنى و هو ما يتم تداركه عبر تبادل خبرات عمل المسوحات للحصول علي البيانات الناقصة عبر منصة الخبراء و دعم اللجنة الفنية

دلائل تقدم العمل

- مدى مشاركة الجهات الوطنية في تطوير الدليل الارشاي بالتنسيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- عدد المشاركين في برامج التدريب على المستوى الاقليمي
- عدد السياسات الإسكانية التي تم مراجعتها وفقا للدليل الارشادي

الأهداف: توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة

الاستراتيجيات : توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكره للتمويل العقاري

النشاطات الفرعية: 3.1.1 تطوير نظم التمويل للاسكان بأسعار معقولة في متناول الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل

المخرجات

- خطة نظام تمويلى مرن لتيسير قروض الشراء و البناء و الاستثمار فى قطاع الاسكان لذوي الدخل دون المتوسط على المستوى الوطنى
- منصة خبراء تمويل مشارع اسكان واقتصاديين وقانونيين

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الأهداف

- مراجعة و اصلاح و استحداث اليات التمويل للاسكان منخفض التكاليف على المستوى الوطنى
- تطوير دليل ارشادي يتيح بدائل لزيادة القدرة المالية على السكن و الحيازة لقطاعات مجتمعية مختلفة من الفئات محدودة الدخل

مبادىء التنفيذ

توفير امكانية الحصول على السكن الملائم كحق تضمنه الدولة معبر عنه تمويليا و/ او ائتمانا لكل فرد فى المجتمع
يتكامل التخطيط و التصميم و التشريعات و سياسات الاسكان بالدولة مع هذا الحق بما ييسره و يشجع على الاستثمار فى مثل هذه المشروعات

اسلوب التنفيذ

يتم التنسيق من خلال جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدراسة نظم التمويل و التجارب الدولية لتمويل السكن و عمليات التمكين الاقتصادى للسكن
يتم انتداب لجنة فنية متخصصة/اقتصادية بالتنسيق مع السلطات المعنية بكل بلد عبر مندوب للتنسيق و المتابعة لدراسة نظم التمويل المتوافرة بكل بلد و مدى تغطيتها للطلب التمويلى،
يكون التنسيق على المستوى الوطنى بكل بلد عبر مندوب ممثل للجنة الفنية من وزارات الاسكان للدراسة و المسوحات مع وزارات المالية و المحافظات/البلديات و البنوك المعنية و الحكومية وايضا الجهات التمويلية و الاستثمارية فى مجال التمويل العقارى.
يتم تحديد الطلب التمويلى و تحديد النقص والعقبات القانونية والسياساتية والمالية حسب النظام الاقتصادى لكل بلد مع اصدار السياسات الاقتصادية و القانونية الائتمانية الضامنة ليتم رفع التقارير الى اللجنة الفنية و تحليل النقص و مقارنته مع النظم الفاعلة من التجارب الدولية.
على المستوى الاقليمى، يتم تطوير دليل ارشادي لتمويل مشاريع الاسكان و بدائلها المختلفة بما في ذلك إشراك القطاع الخاص لإتاحة السكن لمستويات دخل مختلفة دون مستوى المتوسط.
يتم ارسال الدليل الارشادي وتوصياته للجهات الوطنية.
يتم عمل منصة خبراء اقتصاديين و متخصصين قانونيين و في نظم التمويل و البناء الخ للدعم على المستوى الوطنى و تبادل الخبرات

الترتيبات المؤسسية

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد التجارب الدولية وانتداب لجنة فنية/ اقتصادية معنية بسبل التمويل للاسكان و التى ستنسق مع ممثليها من وزارة الاسكان بكل بلد للتنسيق و الاتصال بالجهات المعنية من: وزارات المالية و المحليات و المحافظات و البلديات و البنوك الحكومية المتخصصة و الغير حكومية و التعاونيات من الاهالى الخ
تؤسس اللجنة الفنية منصة الخبراء للدراسة و المقارنة و التحليل لتطوير الدليل الارشادي على المستوى الاقليمى و دعم عملية تطبيقه على المستوى الوطنى

للمناقشة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الميزانية

200,000 دولار أمريكى على مدار عام

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالتنسيق مع مندوب اللجنة الفنية بوزارات الاسكان ليكون عنصر الاتصال و التمثيل للمشروع بكل بلد/ على المستوى الوطنى ليتصل بكل الجهات المعنية فى كل بلد مثل: وزارات المالية و المحليات و المحافظات و البلديات و البنوك الحكومية المتخصصة و الغير حكومية و التعاونيات من الاهالى الخ

المعوقات

- محدودية الجهات التمويلية التى تستثمر فى قطاع الاسكان لمحدودى الدخل و عزوف القطاع الخاص و البنوك عن تمويل تلك المشروعات لضعف الضمانات المتاحة لتلك الفئات المستهدفة
- و يمكن تلافي ذلك عبر احكام قواعد التخطيط التمويلى و الجدوى الاقتصادية و تشجيع الدولة كضامن فقط او ضامن و شريك بالمشروعات مع القطاع الخاص و مع المجتمع المحلى فى صورة اكتتاب او تعاونيات اسكان

دلائل تقدم العمل

- الاتفاق على خواص ائتمانية ملزمة للمستفيد و ضامنة للممول/ المستثمر ليتم توافرها لضمان فاعلية الخطة.
- متابعة اتمام مراحل الخطة حسب الجدول الزمنى ومدى التزام الجهات الوطنية بالمشاركة في تطوير الدليل الارشادي

الأهداف: توفير شبكات المواصلات العامة الآمنة داخل المدن وفي امتداداتها

الاستراتيجيات: وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام لتحقيق الاستدامه في المدن

النشاط الرئيسي: 2.1 توفير شبكات النقل العام الامنة

النشاطات الفرعية: 1.2.1 تطوير سياسات نقل عام مستدامة خضراء

المخرجات

- استراتيجيات النقل العام الاخضر على المستوى الوطنى
- خطط على المستوى المحلى ل 4 مدن يتم انتخابهم كامثلة بواقع مدينة من كل منطقة دون اقليمية

الأهداف

- التوسع فى تطوير المواصلات العامة كبديل اكثر فاعلية فى المدن العربية التى تعانى بالفعل من مشاكل بيئية و مرورية توفير خدمات مواصلات اكثر راحة و بيئة نظيفة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

مبادىء التنفيذ

التوسع فى استخدام وسائل النقل العام و جعلها اكثر جذبا

التوسع فى التحول للتقنيات الخضراء عبر تطوير خطط المواصلات لوسائل تقلل الانبعاثات الكربونية احد اهم الاسباب لتلوث المدن تامين وصول خدمات المواصلات الى كل المستخدمين فى نطاق المدن العربية و امتداداتها.

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بتكوين و انتداب اللجنة الفنية المتخصصة للمشروع و تقوم الجامعة بالاتصال و التنسيق مع برنامج الامم المتحدة لافضل التجارب و لدعم اللجنة الفنية و التى ستقوم بانتداب ممثل لها بكل بلد من وزارة الاسكان و تكوين فريقه المعاون بكل بلد للدعم التقنى للمسوحات و البحث الميدانى مع الدعم الفنى و الاستشارى عبر الفريق الاقليمى.

يتم تحديد منهجية خطة التقصى و البيانات اللازمة للرفع و بكل بلد ليقوم ممثل المشروع بكل بلد بعمل الاتصالات اللازمة لتجميع البيانات المطلوبة و يوافى بها اللجنة الفنية و يدعمها بالمسوحات الميدانية و التقصى اللازم و من ثم تشرع اللجنة فى التحليلات لتحديد المشاكل الاهم ضد المبادىء الدولية و التى تعيق تحقيق اجندة التنمية المستدامة و من ثم و بالتنسيق مع الجهات المعنية و المتخصصة فى كل بلد تقوم بعمل التحليلات اللازمة و تحديد المخرجات المقترحة لتحسين جودة المواصلات العامة و تامين تغطيتها لاحتياجات المواطنين بكل بلد على ان تكون المدخلات المقترجة ذات جودة بيئية تسمح بتقليل نسب الانبعاثات الكربونية و هذا لانتاج المخرج الاول: استراتيجية للنقل العام على المستوى الوطنى مع الاخذ بالاعتبار اشراك القطاع الخاص و تامين وسائل مشاركة المستثمرين والمجتمع المحلي فى هذا القطاع لكن مع تقنين اوضاعهم ومراعاة التوازن بين الربح الاقتصادي والابعاد الاجتماعية والبيئية.

بناء على الخطط الوطنية يتم انتخاب افضل الامثلة: مدينة من كل منطقة دون اقليمية (بواقع 4 مدن) و هذا لعمل خطة تفصيلية لكل منها تكون نموذج قابل للتكرار ياخذ فى الاعتبار الجدوى البيئية والاقتصادية عبر السماح بشراكة للقطاع الخاص و تقنين و تنظيم و ضبط جدوى للوسائل القائمة خاصة المملوكة لافراد مع تامين بدائل ادماج و تعويض و تمويل لاصحاب الوسائل الملوثة للبيئة و الاقل امنا.

الترتيبات المؤسسية

تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق اللازم مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لافضل التجارب و لدعم الفريق الفنى الاقليمى

تقوم الجامعة العربية بالتنسيق مع دول المنطقة عبر انتداب ممثل للمشروع, ممثل من وزارة الاسكان للتنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى كالمواصلات و البيئة و التنسيق مع البلديات/ المحليات للخطط على المستوى المحلى

الميزانية

500,000 دولار امريكى على مدى عامين

الاتصالات المطلوبة

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما تقوم عبر لجنتها الفنية على المستوى الاقليمي بالاتصال التنسيقى على المستوى الوطنى بوزارات المواصلات, البيئة و المحليات.

يقوم ممثل المشروع بالاتصال بممثلى النقابات الممثلة لوسائل النقل الجماعى الخاص و بعض من الملاك الافراد كامثلة استرشادية لمراحل العمل: مسوحات, الاستراتيجية على المستوى الوطنى و مناطق الدراسة على المستوى المحلى

المعوقات

- عدم وجود رفع دقيق للمعلومات لتحديد النقص فى خدمات المواصلات خاصة للمجتمعات الاكثر احتياج و ذوى الدخل المحدود
- عدم وجود مسحوات بيئية دقيقة عن جودة الهواء و درجات التلوث الناشئة نتيجة الوسائل الحالية و هو ما يلزم لتحديد الجدوى البيئية للمقترحات الخطط المنشودة
- يتم التغلب على هذا عبر الاستعانة بخبراء متخصصين و باجهزة الرصد اللازمة خلال العمل الميدانى و عبر مقابلات ميدانية و استقصاء مع المجتمع المحلى, خاصة للمخرج الثانى على المستوى المحلى.

دلائل تقدم العمل

- الاتفاق على مكونات و خصائص و انماط الاستراتيجية على المستوى الوطنى و الخطة على المستوى المحلى و متابعتها على حسب الجدول الزمنى المحدد

الاهداف : توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية

الاستراتيجيات: تحسين نظم إدارة النفايات

النشاط الرئيسي: 3.1. تحسين التعامل مع المخلفات الصلبة و الخطرة بدول الصراع

النشاطات الفرعية: 1.3.1 توفير نظام مستدام للتعامل مع مخلفات الحرب الصلبة والخطرة في المدن محل الصراع

المخرجات

- تقييم المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراع من حيث أضرار الدمار بالمساكن والبنية التحتية.
- تطوير خرائط الأضرار في المناطق المستهدفة وتحديثها شهريا وتقاسمها مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين. (يمكن الاستفادة من تجربة منصة بيانات الموصل بالعراق).
- بث و رفع وعى أفراد المجتمع / العائدين بالمخاطر بشأن مخاطر التفجير بمخلفات الحرب
- خلق فرص اعمال و تنشيط اقتصادى للمقاولين و الاقتصاد المحلى

الأهداف

- على المستوى المحلى المشروع يستهدف بشكل مباشر تامين العائدين المعرضين للمخاطر إلى المدن المحررة حديثًا (بالاخص 4 مدن ب 4 دول حيث يتم تطبيق المشروع/ المشروعات النموذجية).

- المشروع يؤصل حقوق الإنسان للعائدين وأعضاء المجتمع من خلال دعم حقهم في تامينهم اولا وهو شرط مسبق لتوفير السكن الملائم بما سينعكس على باقى المناطق قيد التطوير و اعادة الاعمار
- على المستوى الوطنى يستفيد صانعو القرار و مديرو عملية الاعمار من تأهيلهم لمتابعة و تكرار التجربة بأماكن الدمار الاخرى.
- يمكن إقامة منصات بيانات على المستوى المحلي لكل مدينة/ موقع قيد التطوير تضم خرائط الأضرار لخدمة متخذي القرار

مبادىء التنفيذ

يحق لأفراد المجتمع المحلي / العائدين الضعفاء تامينهم و الحصول على بيئة نظيفة تسمح لهم بالحصول على مسكن و حياة لائقة

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتواصل مع مكاتبها الوطنية العاملة في مدن الصراع والجهات الدولية الاخرى للاغاثة لتحديد اولا افضل الممارسات و الخبرات لمشاريع مماثلة و ثانيا لدعم المسوحات و التدريب اللازم. كما يمكن انتداب لجنة فنية متخصصة للتدريب وتأهيل الكوادر المنتدبة من الجهات الوطنية من المسؤولين عن تطهير مواقع الحروب و ازالة و تدوير الانقاض و مخلفات الحروب عبر 4 ورش عمل على مستوى 4 بلدان مع ضمان مشاركة الحكومات المحلية حيث تتم المشاريع النموذجية بكل بلد مشارك.

تقوم السلطات المعنية بكل دولة بعمل المسوحات المبدئية اللازمة لتحديد المدينة/ الموقع لتطبيق مالشروع النموذجى للتعامل مع انقاض و مخلفات الحرب الصلبة و الخطرة واحد بكل بلد (بواقع 4 مشاريع فى 4 بلدان)

عمل مسوحات دقيقة للموقع المختار و الاحتياجات و التحديات البيئية لتضمين مفاهيم و مبادىء الاستدامة البيئية و المشاركة المجتمعية و خلق فرص اقتصادية و لتضمينها فى اجراءات الاعتماد على اسلوب و تخطيط العمالة الكثيفة لخلق اكبر قدر ممكن من فرص العمل للمجتمع المحلى ياتى بعد ذلك جمع البيانات اللازمة و تنظيمها لتداولها عبر منصة البيانات و المعلومات.

يتم توسيع المنصة لتشمل مدخلات و بيانات من قطاعات اخرى: بيئة و صحة و اسكان قدر الامكان لتكون بمثابة استثمار للكارثة و التمهيد لاعادة بناء مستدامة. كما يتم استخدام المنصة للمتابعة و لدعم متخذي القرار على المستوى الوطنى.

يتم عقد فعاليات على المستوى الوطنى و على مستوى الاقليمى الفرعى لتبادل المعلومات و الخبرات لتكرار التجربة لباقى المدن المحررة تباعا.

الترتيبات المؤسسية

التنسيق لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة بانتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد دليل وبرنامج للتدريب الاقليمى و التنسيق مع السلطات

المعنية على المستوى الوطنى لتطبيق المسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة بالتعاون مع السلطات المحلية حيث موقع المشروع النموذج بواقع مدينة/ موقع بكل بلد

الميزانية

400,000 ألف دولار لكل دولة مشاركة على مدى عام

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة و بناء منصة ادارة البيانات و تصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى

يتم ذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و خطط العمل على المستوى المحلى و السياسات على المستوى الوطنى و من ثم رفعه لجامعة الدول العربية لتنظيم فعالية (منتدى) لمشاركة و تبادل التجارب و الخبرات و تطوير سياسة اقليمية معتمدة لادارة عملية ازالة المخلفات و تطهير المواقع منها و اعادة استخدام او تدوير ما يصلح منها.

المعوقات

- غياب الأمن وتكثيف الصراع قد يحد من تقدم اعمال الرصد و المشاريع النموذجية ، ويعيق الشركاء المنفذين من الوصول إلى مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة مما يستلزم تقييم الوضع الأمني بعناية قبل اختيار مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة.
- موقع المشروع قد يتغير بعد مسح الموقع لأسباب سياسية / أمنية. ما يستوجب على فريق المشروع المعنى بتنفيذ المشروع النموذجى على مستوى محلى (فى نطاق موقع او مدينة محددة) التشاور والحصول على موافقة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، بما في ذلك نظرائهم من المحافظات والقوات العسكرية ، قبل إجراء استقصاءات الموقع

دلائل تقدم العمل

- الاتفاق على مشتملات منصة البيانات و الجدول الزمنى اللازم لمراحل المشروع من ورش واعمال مسوحات مبدئية ثم تفصيلية و منصة
- الاتفاق على مستوى و مشتملات للتنفيذ لكل مشروع نموذجى بال 4 دول حسب الجدول الزمنى المتفق عليه
- عدد الكوادر الوطنية المشاركة في الدورات التدريبية الاقليمية

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الغاية الثانية: ضمان تحقيق عدالة التنمية والشمولية الاجتماعية

الأهداف: تحقيق التنمية المتوازنة بين الحضر والريف

الاستراتيجيات: زيادة الدعم ورفع كفاءة الخدمات في الريف للحد من الهجرة إلى المدن

النشاط الرئيسي: 1.2 تطوير المناطق الريفية بالدول العربية

النشاطات الفرعية: 1.1.2 تطوير سياسات تنموية متكاملة للمناطق الريفية بالدول العربية

المخرجات

- سياسات تطوير متكاملة للمناطق الريفية العربية على المستوى الوطنى
- تقرير/ خريطة (استراتيجية) تنمية ريفية على المستوى الوطنى
- تطوير مشروع رائد/ نموذجى على المستوى المحلى, بمعدل مشروع واحد نموذج لكل بلد مشتركة بالبرنامج/ المشروع
- قاعدة بيانات و تبادل خبرات و مشاريع و ايضا قائمة ممولين مشاريع و مستثمرين فى المشاريع الممكنة فى نطاق المناطق الريفية على المستوى الوطنى و الاقليمى و قائمة ممولين محتملين من الجهات الدولية و الاقليمية و رعاة

الأهداف

- الارتقاء بمستوى الحياة و جودة البيئة بالمناطق الريفية العربية
- خلق فرص اعمال و اقتصاد لا يتعارض ثقافيا أو بيئيا مع المناطق الريفية العربية للحد من الهجرات من الريف للحضر

مبادىء التنفيذ

تطوير سياسات متكاملة للمناطق الريفية تشمل خدمات اجتماعية و صحية الخ و ايضا خلق فرص عمل و استثمارات تحد من الحاجة للهجرة من الريف للمناطق الحضرية و المدن الكبرى المكتظة و استراتيجيات تنمية ريفية على المستوى الوطنى

اسلوب التنفيذ

تنتدب جامعة الدول العربية لجنة فنية متخصصة لدراسة افضل السبل لتطوير متكامل للريف , رصد المعوقات و المشاكل التى تعوق التنمية و تؤدى للهجرة من الريف و تقوم بتجميع البيانات و المعلومات للتحليل و السياسات اللازمة

جامعة الدول العربية تنسق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية للاستفادة من الخبرات و افضل الامثلة لتنمية المناطق الريفية، المستهدف من هذه المرحلة هو الخروج باهم الابعاد اللازمة للارتقاء بجودة الحياة و البيئة و التنمية الاقتصادية للمناطق الريفية من التجارب العالمية المماثلة

يتم انتداب ممثل للمشروع من وزارات الاسكان ليكون عنصر الاتصال و تجميع المعلومات على المستوى الوطنى يقوم بالاتصال بالسلطات الوطنية لتجميع البيانات اللازمة لعمل خريطة و تبيان حالة الخدمات: الصحية و التعليمية و الاجتماعية و الثقافية الخ و بيان القصور فيها، رصد التجارب الرائدة و التى قامت بشكل تعاونى او مجتمعى بشكل يراعى الابعاد و السمات الثقافية و البيئية وعلى وجه

الخصوص و رصد القواعد الاقتصادية القائمة و المميزة لكل منطقة: مثل الزراعة و الصيد و الصناعات الصغيرة و المتوسطة القائمة و المتدهورة او التى تقلصت و اسباب التقلص لرسم خريطة الامكانيات المتاحة من مهارات متوارثة و امكانيات بشرية و ما يمكن تنميته عبر فرص تدريب و استثمار متنوع مثل مصانع و مشاغل و ورش و صناعات تكميلية غذائية و تعبئة للمنتجات الزراعية و الصيد على سبيل المثال

عمل دراسة مستثمرين محتملين لمشاريع التنمية التى يمكن اقتراحها على نطاق المناطق الريفية على المستوى الوطنى.

يتم رفع اهم المشاكل و المؤشرات من كل بلد الى اللجنة الفنية المتخصصة ما يمكنها من عمل تقييم حالة و بالمقارنة بالتجارب الدولية و الامكانيات المتاحة يمكن تطوير سياسات و مبادى التطوير المتكامل للمناطق الريفية العربية (كتقرير اقليمى) للمراجعة و الاعتماد

تقوم اللجنة الفنية بمراجعة المعلومات التى ادارها مندوب المشروع و فريقه من السلطات المعنية و امثلة للمجتمعات المدنية و التعاونيات من امثلة من المناطق المدروسة مع امكانيات الاستثمار المتاحة على سبيل المثال و هذا لتطوير خريطة/ استراتيجية التنمية الممكنة على المستوى الوطنى و يتم اعتماد هذا من كل بلد مشترك لاعتماده من ضمن سياسات التطوير المعتمدة لكل بلد.

تقوم اللجنة الفنية بالتواصل مع السلطات و ممثلى التعاونيات الريفية و المجتمعات المماثلة من كل قطر عبر منسقى المشروع المعتمدين (ممثلى المشروع) لاختيار قرية واحدة كمثال من كل بلد مشترك بالمشروع لعمل دراسة استراتيجية كنموذج تنموى يمكن تكراره على الصعيد الوطنى. يتم عمل الدراسة/الاستراتيجية على المستوى المحلى/ قرية مستهدفين سبل التنمية و الاستثمار و تبيان دراسة استراتيجية نموذجية و اقتراح تداخلات و فرص الاستثمار الممكنة عبر اجهزة تمويل حكومية و على نطاق الدولة او المنطقة او دولية او استثمار مباشر من القطاع الخاص او الاهالى عبر التعاونيات. حيث يتم البحث الميدانى و عبر جلسات النقاش و التطوير و التخطيط بنظام المشاركة المجتمعية و بالتالى اقتراح قائمة تدخلات/ انشطة/ مشاريع اولوية يمكن تمويلها و تبيان عوائدها المجتمعية و البيئية و جدواها الاقتصادية لتتحقق على ارض الواقع التنمية لقرية واحدة كنموذج وطنى يمكن تكراره

يتم بناء منصة المعلومات و البيانات و المشاريع و قائمة الممولين و المستثمرين المحتملين اولا لتبادل الخبرات و ثانيا لتمويل فعلى للمشاريع التى سيتم استنتاجها كاولويات بالقرى, نماذج الدراسة, او ما سيليها من مشاريع تالية.

الترتيبات المؤسسية

تنتدب جامعة الدول العربية لجنة فنية متخصصة

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

انتداب ممثل للمشروع عبر وزارات الاسكان على المستوى الوطنى للاتصالات اللازمة مع السلطات المسؤولة (مثل وزارات: التخطيط, الزراعة, الصناعة, البيئة, المالية, التجارة الخ) لتجميع البيانات اللازمة

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الميزانية

400,000 دولار امريكى فى غضون عامين

الاتصالات المطلوبة

جامعة الدول العربية و برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

جامعة الدول العربية و وزارات الاسكان كمنسق و لتجميع البيانات و ادارة المعلومات

المعوقات

- حصر مشاكل غير متكاملة او ليست اولوية انية و المسببات الواقعية للهجرة الخ بما يمكن تداركه بتنظيم المسوحات اللازمة عبر سبل تقصى كيفي من مقابلات و استشارات للمجتمع المحلى
- عزوف القطاع الخاص عن الاستثمار خارج نطاق المناطق الصناعية بالمدن الكبرى ما يمكن مواجهته بخلق مناطق تحفيز و حوافز ضريبية الخ عبر سياسات الدولة التنموية المنشودة

دلائل تقدم العمل

- عدد الجهات الوطنية المشاركة في الدراسة
- الاتفاق على محتويات للسياسات المنشودة و متابعة اتمامها تبع الجدول الزمنى للمشروع
- عدد المشاريع التنموية النموذجية التي يتم التخطيط لها أو تنفيذها نتيجة الدراسة وتوصياتها

الأهداف: تمكين فئات المجتمع من المشاركة في التنمية بما فيها الفئات الضعيفة مع التركيز علي المرأه و الشباب و الأطفال و المسنين

الاستراتيجيات: دعم جهود الحكومات العربية في عمليات التمكين لجميع فئات المجتمع للمشاركة في التنمية وإدارتها

النشاط الرئيسي: 2.2. اقامة مدن دامجة وشاملة للجميع

النشاطات الفرعية: 1.2.2 خلق انشطة استيعاب مجتمعى و اقتصادى للاجئين بالمدن العربية المستضيفة

المخرجات

- تقييم مناطق تجمع المهاجرين و امكانات مساهمتهم الثقافية و الاقتصادية للتنوع الثقافى و الاقتصادى
- تطوير مكتب بناء كوادر و تدريب وظيفى للتوظيف بشكل مقنن لوظائف محددة المدة
- تنظيم عدد 3 فعاليات اقليمية: مهرجان ثقافى و سوق منتجات و مهرجان توظيف

للمناقشة

الأهداف

تمكين المهاجرين اقتصاديا و ثقافيا و مجتمعيا فى نطاق المناطق التى يتجمعوا بها

الحفاظ على شكل اندماج فيه مساواة و فرص متكافئة لتنشيط و ادماج المهاجرين حيث مجتمعاتهم المضيفة

مبادىء التنفيذ

التعريف بثقافة و فنون و صناعات المجتمعات الاصلية للاجئين

تحديد افضل الانشطة الانتاجية لاثراء و تنشيط المناخ الاقتصادى و الثقافى بالتعاون مع المجتمعات المضيفة

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بتكوين فريق عمل للتنسيق و العمل على المستوى الاقليمى (للتنسيق مع البلدان المستضيفة للمهاجرين).

يقوم فريق العمل بانتداب منسق وطنى (بكل بلد) من وزارة الاسكان والهجرة والشؤون الاجتماعية

ينسق برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية للتنسيق مع الجهات الدولية الراصدة و العاملة و الجمعيات و الجهات الدولية الفاعلة حيث تجمع اللاجئين للدراسة و المسوحات اللازمة بالبلدان المستضيفة المختارة و ايضا بالتنسيق مع المحليات / البلديات حيث مناطق التجمع

يقوم الفريق على المستوى الوطنى عبر منسق المشروع بعمل المسوحات اللازمة و دراسة الرصد للمعلومات اللازمة عن الاعداد و الحالة و الاحتياجات و بيانات اللاجئين و عائلهم و المهارات و رصد المستوى التعليمى و المهنى الخ.

تقوم جامعة الدول العربية بالاستعانة بافضل التجارب و الخبرات عبر مشاريع الادماج المجتمعى و هذا لمقارنتها مع مخرجات المسوحات بكل بلد و بالتالى اقتراح افضل السبل للادماج و عند تصميم الاتى:

1. مراكز بناء كفاءات و تدريب و تاهيل (بواقع 4 مراكز واحد لكل بلد لمنطقة تجمع او تمركز واحدة كنموذج مع التوسع حال توافر التمويل اللازم لاحقا) يقوم برصد الكفاءات المتوافرة خاصة لافراد اسر اللاجئين لرفع كفائته/ كفائتها و تطويره ليتماشي مع نظام البلد المضيف، هذا بالنسبة لاصحاب المؤهلات و من له خبرة، و بالنسبة لارباب الحرف بتاهيلهم مهنيا لتتماشي قدراتهم مع احتياجات السوق حيث تتواجد مراكز التدريب المقترحة التي تخدم فى الاساس التأهيل لتوظيف اللاجئين و ايضا اهالى المنطقة المضيفة على ان يكون المدربين من اهالى البلد المضيف و من اللاجئين انفسهم. كما ان مراكز التدريب المقترحة تكون بمثابة مركز خدمات مجتمعية لعمل انشطة اجتماعية و ثقافية و ايضا خدمات صحية و تعليمية, مثل فصول التقوية, لخدمة اولاد و اسر المنطقة من لاجئين و اهالى المنطقة المضيفة و ورش عمل فنية و غيرها بمقابل مادى مع دعم لاسر الاجئين.
2. تنظيم اربع فاعليات بواقع مهرجان بكل بلد, تكون لعرض مخرجات ورش المركز المجتمعى من فن مؤدى و مشغولات يدوية و ايضا فنون المنطقة المضيفة و تكون بعنوان المنطقة المضيفة و هذا للتقريب و اذابة الفوارق و اى تنافس مع عرض التنظيم و الاشراف الثقافى لكل من: فريق المشروع على المستوى الاقليمى, الفريق المنسق و المشترك فى التنفيذ بكل بلد و وزارة الثقافة

و بلدية او محليات منطقة المركز و/ او الفاعلية. تكون ايضا على هامشها مهرجان توظيف لمن تم تدريبهم و الاعلان و تنشيط قوائم الباحثين عن عمل من خلال مكتب التوظيف المحلى لوظائف محدودة المدة لتجنب اى تعارض مع قوانين العمل ببلد الفاعلية كما تكون ايضا لكفاءات من اللاجئين او ابناء المنطقة لضمان التوافق المعنوى و الاندماج المجتمعى و الثقافى.

الترتيبات المؤسسية

الجامعة العربية تنسق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية للتعاون مع الجهات الدولية الراصدة و العاملة و الجمعيات و الجهات الدولية الفاعلة حيث تجمع اللاجئين للدراسة و المسوحات اللازمة بالبلدان المختارة و ايضا بالتنسيق مع المحليات / البلدبات حيث مناطق التجمع

التنسيق بين اللجنة المنتدبة, فريق عمل المشروع و السلطات المعنية بكل بلد (على المستوى الوطنى) للتنسيق مع مكتب العمل و وزارات الشؤون الاجتماعية او ما يوازيها و الثقافة و غيرها بما يخدم الفكرة و تستدعيه الانشطة المستهدفة

الميزانية

600,000 دولار امريكى على مدى عامين

الاتصالات المطلوبة

جامعة الدول العربية تقوم بالاتصال و التنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية للتنسيق مع الجهات الدولية الراصدة و العاملة و الجمعيات و الجهات الدولية الفاعلة حيث تجمع اللاجئين

ممثل المشروع المنتدب من الجامعة (وزارات الاسكان) ليتصل و ينسق مع السلطات المعنية: البلديات و المحليات, مكتب العمل , الخ

المعوقات

- المعوقات القانونية لوضع اللاجئين كونهم غير مواطنين بما قد يتعارض مع قوانين العمل لذا تكون الدراسة اكثر حساسية للتطبيق فى حيز نطاق محدد جغرافى و اقتصادى و بالنسبة للتوظيف مقنن عبر عقود محدودة المدة و تجدد
- ضعف الارادة السياسية لدمج اللاجئين وتزايد وتيرة التوتر مع المجتمعات المستضيفة بما يعيق تنظيم الفعاليات المشتركة

دلائل تقدم العمل

- يتم العمل على مراحل منها الرفع و تحديد الاحتياجات و الإمكانيات الفردية و من ثم تحديد التدخلات و الفاعليات كمراحل يتم متابعة اتمامها حسب الجدول الزمنى و بادماج ممثلين من مجتمعات اللاجئين مع فرق الدراسة و العمل الميدانى

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الغاية الثالثة: تخطيط مستقرات بشرية متكاملة ومستدامة في جميع البلدان في المنطقة العربية

الأهداف: الاهتمام بتوفير الفراغات العامة المفتوحة الآمنة، ووضع معايير تخطيطية وتصميمية لها

الاستراتيجيات: زيادة الفراغات العامة والمفتوحة في المدن القائمة والجديدة

النشاط الرئيسي: 1.3 تطوير كود عربى لتخطيط وتصميم الفراغات العامة

النشاطات الفرعية: 1.1.3 تقييم الفراغات العامة بالمدن العربية

المخرجات

- تقارير تقييم للفراغات المفتوحة موضوع الدراسة بالمدن العربية المشاركة مع اختيار فراغ عمرانى كنموذج تعامل تطبيقى على مستوى 4 دول عربية متنوعة الظروف بواقع 8 دراسات ل8 فراغات استرشادية بواقع عدد 2 دراسة بكل بلد على مستويين مختلفين فراغ حى و فراغ اكبر على مستوى مدينة على ان يكون احدهم يحوى نشاط سوق

الأهداف

- فراغ عمرانى فاعل يتسع لانشطة المجتمع العام و/او المحلى يعمل بكفاءة
- فراغ مريح فاعل امن و بجودة بيئية
- فراغ يتسع للانشطة المتعددة و يحتوى فرق مختلفة بنفس القدر من الامان و الكفاءة للترفيه او التجارة او الانشطة الثقافية و الاجتماعية

مبادىء التنفيذ

تحديد و اختيار الفراغات موضوع الدراسة بكل بلد مشارك من المساحات الخضراء المفتوحة والميادين العامة ومسارات المشاة والمواقع التراثية وفقا لاولويات كل بلد

عمل التقييم للفراغات القائمة و تحديد بموجب التقييم الايجابيات و السلبيات

تطوير مجموعة من التوصيات لمتخذي القرار لزيادة واستحداث الفراغات العامة وتسحين نوعيتها وتوظيفها لخدمة التنمية المستدامة على المستوى الوطني

اسلوب التنفيذ

يتم التنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لاختيار 4 بلاد تتنوع ظروفها للتعامل مع فراغين عمرانيين من كل بلد (بواقع دراسة و تقييم ل 8 فراغات)

يتم الاختيار حسب محددات تحددها لجنة فنية متخصصة يتم انتدابها لتكون مثال و تعكس اهم المشاكل المعيقة لافضل استخدام و احتواء و راحة و جودة بيئة فراغتنا العمرانية مع اختيار الفراغات ببلد كل منطقة و التى تعكس مشاكل اكبر بها و احتياج فمثلا يمكن

للمناقشة

اختيار الكورنيش كفراغ عمرانى على نطاق المدينة لما فيه من تحديات استخدام مناطق عامة اكثر امن للسيدات و توفير ترفيه و تصميم افضل لكافة فئات المجتمع كخدمات عامة الخ بينما يتم اختيار السوق كفراغ عام لدراسة التحديات الاقتصادية ومشاكل اللاجئين على سبيل المثال و فى منطقة ثالثة على سبيل المثال على المستوى المحلى لفراغ يعكس تحديات الفراغات المتعددة الاستخدام بتحدى كبير للادارة و الحفاظ على جودة البيئة بها و هكذا, مع مراعات التنوع فى الامثلة التى سيتم العمل عليها كنماذج.

تم التنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لاجراء التقييم (باعتماد الية تقييم متخصصة Kobo Toolbox)
يتم انتداب ممثل للجنة الوزارية بكل بلد, عبر وزارة الاسكان بكل بلد مشتركة بالمشروع لمتابعة و ادارة عملية المسوحات للفراغات موضوع الدراسة لرفعها للجنة الفنية المنتدبة

يتم رفع نتاج التقييم لرصد الايجابيات و المعوقات و تحديد العوامل المحددة لجودة الفراغات البيئية العمرانية و هو ما يتم جمعه و تطويره في تقرير يمكن مشاركته مع الدول العربية الأخرى على المستوى الإقليمي لتبادل الخبرات ودراسة تنفيذ مرحلة ثانية من المشروع في دول أو مدن أخرى

الترتيبات المؤسسية

جامعة الدول العربية تنتدب ممثل لها للتنسيق مع السلطات المعنية و الجهات المشتركة فى تقييم الفراغات العامة بكل بلد

جامعة الدول العربية تنسق مع تنسق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لنقل التجارب الدولية و اليات التقييم

الميزانية

400,000 دولار أمريكي, على مدى عام

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع المحافظات لاختيار مواقع الفراغات العامة للدراسة والتقييم والتعاون مع الجهات الدولية والاقليمية العاملة فى هذا النطاق للاستفادة من تجربتها

الاتصال لاحقا و المراجعة مع السلطات المعنية بالتخطيط مثل الاسكان و التخطيط للمراجعة ثم الاتصال بالسلطات المعنية بالسياسات لاعتماد وتطبيق التوصيات

المعوقات

- صعوبة التقييم لاختلاف الاستخدامات و تنوع الفئات المستخدمة و المستخدمين, يتم مواجهة هذا عبر استخدام الية متكاملة (باعتماد الية تقييم متخصصة Kobo Toolbox) بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
- غياب الكوادر المحلية والوطنية المؤهلة للقيام بالتقييم وتنفيذ التوصيات

دلائل تقدم العمل

- عدد الفراغات التي تم تحديدها في كل بلد وتنوعها الوظيفي
- مستوى وعي صناع القرار والسلطات المحلية والوطنية بأهمية ودور الفراغ العام في تحفيز التنمية الحضرية المستدامة

النشاطات الفرعية: 2.1.3 بناء قدرات مصممي ومستخدمي المساحات العامة في المدن العربية

المخرجات

- زيادة الكوادر الوطنية والمحلية المؤهلة لتخطيط وتصميم وتنفيذ الفراغات المة بشكل تشاركي مع الفئات المستفيدة
- زيادة الوعي المجتمعي بأهمية المشاركة في تخطيط مدنها والحفاظ على الفراغات العامة

الأهداف

- فراغ عمرانى فاعل يتسع لانشطة المجتمع العام و/او المحلى يعمل بكفاءة
- فراغ مريح فاعل امن و بجودة بيئية
- فراغ يتسع للانشطة المتعددة و يحتوى فرق مختلفة بنفس القدر من الامان و الكفاءة للترفيه او التجارة او الانشطة الثقافية و الاجتماعية

مبادىء التنفيذ

تخطيط وتصميم الفراغات العامة يتم بمشاركة جميع فئات المجتمع والفئات المهمشة على الأخص مع مراعاة المساواة بين الجنسين وتفاوت الأعمار ومشاركة الأشخاص المسنين وذوي الإعاقة والمهاجرين واللاجئين

اسلوب التنفيذ

تتولى جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنظيم تدريب مدربين إقليمي أو دون اقليمي لمجموعة من الكوادر المنتدبة من الدول العربية على التخطيط والتصميم التشاركي للفراغات العامة والحفاظ عليها بما يضمن إقامة مدن ومستوطنات بشرية دامجة اجتماعية ومتسقة وشاملة.

تتولى الكوادر المدربة تنظيم تدريبات على المستوى الوطني والمحلي لنقل الخبرة والمعرفة بما يضمن تطبيق المعرفة المكتسبة على أرض الواقع من خلال زيادة الفراغات العامة الأمنة والشاملة والمستدامة والمتاحة للجميع

الترتيبات المؤسسية

جامعة الدول العربية تنتدب ممثل لها للتنسيق مع السلطات المعنية و الجهات المشتركة فى التدريب على التخطيط التشاركي للفراغات العامة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

جامعة الدول العربية تنسق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتوفير الخبراء الدوليين والاقليميين والمادة التدريبية الملائمة للمنطقة العربية مع ضمان التواصل مع الكوادر المدربة لتقديم الدعم الفني على المستوى الوطني والمحلي حسب الحاجة

الميزانية

100,000 دولار أمريكي. على مدى عام

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع الجهات الوطنية لانتداب الكوادر الوطنية والمحلية للتدريب و الاتصال لاحقا و المراجعة مع السلطات المعنية بالتخطيط مثل الاسكان و التخطيط لضمان حدوث نقل المعرفة على المستوى الوطني والمحلي والتطبيق لمجموعة من مشاريع التخطيط التشاركي للفراغات العامة مع المتابعة والتقييم لها

المعوقات

- غياب الارادة السياسية لزيادة الفراغات العامة
- ضعف مشاركة المجتمع في تخطيط المدن والفراغات العامة أو غياب الفئات المجتمعية المهمشة
- ضعف التدابير المالية لتنفيذ الفراغات العامة المصممة بمشاركة المجتمع

دلائل تقدم العمل

- عدد الكوادر المشاركة في التدريب الاقليمي
- عدد الورش التدريبية المقامة على المستوى الوطني أو المحلي
- عدد الفراغات العامة التي تم تخطيطها وتنفيذها بمشاركة المجتمع
- عدد ونوعية الأفراد المشاركين في تخطيط وتصميم الفراغات العامة
- مدى وعي فئات المجتمع بأهمية المشاركة في التخطيط والتصميم الحضري

الأهداف: تطوير المخططات الشمولية للمدن بما يحقق متطلبات النمو الأخضر وجودة الحياة

الاستراتيجيات: تحفيز توفير الأراضي ذات المرافق لكافة الفئات وربطها بالمخططات وفرص العمل

النشاط الرئيسي: 2.3 نحو ادارة اراضى اكثر عدالة اجتماعية

النشاطات الفرعية :1.2.3 تطوير سياسات عربية للتمكين من و ادارة الاراضى و الملكيات بشكل أكثر عدلا لكافة الفئات المجتمعية

المخرجات

- تطوير سياسة عربية اقليمية لادارة و توزيع الاراضى و حق الملكية و تنظيم قواعد الحيازة بشكل يحقق العدالة الاجتماعية

الأهداف

- تمكين كافة الفئات من الامتلاك و الحيازة للارض للسكن الملائم بما فيها الجماعات الاضعف من محدودى الدخل و الشباب و المراة و ايضا تقنين وضع المهمشين و تمكينهم و النازحين نتاج الكوارث الطبيعية و الحروب

مبادىء التنفيذ

القيام بدراسة لتحديد و فهم المشكلات و المعوقات على النطاق الوطنى التى تؤدى لحرمان فئات بعينها من الحصول على المسكن الملائم نتيجة لمشكلة الاراضى و التمكين منها و الملكية و عدم التوازن فى النظم التمويلية و الضريبية المصاحبة لعملية توزيع و بيع الاراضى و الاليات المصاحبة لها.

اسلوب التنفيذ

يتم التنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والسلطات المعنية بكل بلد لعمل الرصد اللازم لاليات و قوانين توزيع و عرض و بيع الاراضى خاصة مع الفئات المهمشة و دون الدخل المتوسط و الاضعف فى دعم حق ملكيتها مثل المراة خاصة فى بعض المجتمعات القبلية و الشباب و النازحين من منطقة لاخرى او النازحين نتيجة الكوارث الطبيعية او الحروب.

يتم انتداب لجنة فنية متخصصة لتجميع و تقييم و تحديد المشاكل فى الاليات و القوانين و نظم التمويل و ما يتعلق من تخطيط معها مثل توفير و تخطيط الاراضى و البنية التحتية اللازمة.

يتم التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتحديد افضل الخبرات و الاليات المشابهة و التى حققت نجاح بانسب الطرق لتوزيع و تمكين و تمويل الملكية و الحيازة عامة و ما تبعها من مبادىء و اعتبارات لتجنب عدم اتزان العملية لصالح فئات بعينها بل لضمان شفافية و تمكين للفئات الاضعف مثل المرأة و الشباب و النازحين.

يتم دراسة افضل الدروس و تطوير مبادىء عامة و من ثم سياسة عربية على المستوى الاقليمى بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

يتم مراجعة المخرجات من قبل جامعة الدول العربية واعتمادها للارسال للسلطات العربية المعنية على المستوى الوطنى للمراجعة ثم للاعتماد و التطبيق على المستوى الوطنى.

الترتيبات المؤسسية

التنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

التنسيق مع الهيئات المعنية بالتخطيط العمرانى و الاقتصادى و الوزارات المعنية بكل بلد ووزارة العدل و جهات التشريع و الجهات

الضريبية خاصة العقارية و المالية ... الخ بالاضافة الى التعاونيات و جهات التمويل العقارى للمناطق الاكثر فقرا من منظمات دولية او اقليمية او مجتمعية الخ ان وجدت

الميزانية

200,000 دولار امريكى على مدى عام

الاتصالات المطلوبة

تنسيق جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع السلطات المعنية بالتخطيط العمرانى و الاقتصادى (وزارات الاسكان و هيئات المجتمعات العمرانية الجديدة و وزارات التخطيط بالدول العربية) و الجهات التشريعية و الضريبية و التمويلية... الخ

المعوقات

- نقص البيانات اللازمة و الموزعة جغرافيا و التى قد تختلف من منطقة لاخرى بنفس البلد و الواجب استيفائها للتقييم شامل, يجب الاعتماد و تيسير هذا بالتنسيق بين الجهات الوطنية عبر ممثليها بكل بلد و السلطات المعنية بالتخطيط والسياسات و سن التشريع و المالية الخ و تطوير طريقة تجميع البيانات و تحليلها.
- ضعف الارادة السياسية لتطوير سياسات ادارة وتملك الاراضي
- ضعف مشاركة الجهات الوطنية في توفير المعلومات لصالح التقييم

دلائل تقدم العمل

- حجم المعلومات التي تم توفيرها على مستوى كل دولة لصالح التقييم
- عدد الجهات الوطنية المشاركة في المبادرة من كل بلد والتزامها بتنفيذ توصيات التقييم

الاستراتيجيات: وضع سياسات وطنية لتنمية المدن والأقاليم والتعامل مع الأراضي

النشاط الرئيسي: 3.3 تطوير سياسات وطنية حضرية للدول العربية قائمة على البيانات

النشاطات الفرعية :1.3.3 بناء قدرات صانعي السياسات لتطوير سياساتها الحضرية بشكل قائم على المعلومات ومشاركة أصحاب المصلحة

المخرجات

- تبني الدول العربية لسياسات حضرية وطنية تؤهلها للتعامل مع تحدياتها الحضرية القائمة والمستقبلية بشكل شامل ومتكامل ومستدام

الأهداف

- مساعدة الدول العربية على تحقيق الهدف الحادي عشر من أهداف التنمية المستدامة وتطبيق مبادئ الخطة الحضرية الجديدة من خلال بلورة رؤية موحدة لتطورها الحضري قابلة للتطبيق بمشاركة كافة أصحاب المصلحة

مبادىء التنفيذ

يستهدف هذا النشاط مشاركة جميع اصحاب المصلحة في كافة مراحل بلورة السياسة الحضرية الوطنية من حيث التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

اسلوب التنفيذ

يتم تعيين خبير في كل دولة مشاركة بالنشاط لوضع خريطة طريق أولية لبلورة سياسة حضرية وطنية للدولة بالتنسيق مع صناع السياسات والأجهزة المعنية على المستوى الوطني لضمان تبني السياسة التي سيتم صياغتها

يتولى الخبير في كل دولة التوافق مع الجهات المسؤولة على خريطة الطريق مسترشدا في ذلك بدليل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لصياغة السياسات الحضرية الوطنية

يكون الخبير مسؤول عن تنظيم جلسات التشاور وحشد أصحاب المصلحة للمشاركة بها بشكل متكامل وجمع كافة مخرجات الجلسات وإدراجها في السياسة التي ستتم صياغتها

يتولى الخبير صياغة السياسة والتوافق مع الجهات المسؤولة حول محتواها مع بناء قدرات صناع القرار على وضعها موضع التطبيق من خلال مجموعة من الأنشطة قصيرة المدى التي توضح قيمة وأثر تطبيق السياسة الحضرية الوطنية على الإدارة الحضرية للدولة

يمكن عقد ورشة إقليمية للتبادل بين الدول العربية المشاركة في النشاط لعرض مدى تقدمها في صياغة وتطبيق السياسة الحضرية الوطنية وأهم التحديات التي تواجهها

الترتيبات المؤسسية

التنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الهيئات المعنية بالتخطيط العمرانى وصنع السياسات والوزارات المعنية بكل بلد و جهات التشريع و المحليات والمجتمع المدني والمراكز البحثية المعنية... الخ

الميزانية

600,000 ألف دولار على مدار عامين بواقع 5 دول مشاركة في النشاط

الاتصالات المطلوبة

تعيين الخبير المسؤول في كل بلد بالتوافق مع الجعات الوطنية المسؤولة وبالتنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع اشراك الهيئات المعنية بالتخطيط العمرانى وصنع السياسات والوزارات المعنية بكل بلد و جهات التشريع و المحليات والمجتمع المدني والمراكز البحثية المعنية... الخ

المعوقات

- غياب الإرادة السياسية لبلورة وتبني سياسة حضرية وطنية
- ضعف مشاركة أصحاب المصلحة في بلورة السياسة الحضرية والوطنية وصعوبة الوصول لتوافق وطني حول مستقبل التطور الحضري

دلائل تقدم العمل

- تعيين الخبير المسؤول عن المشروع في كل دولة
- مدى تقدم كل دولة في تنفيذ المراحل المختلفة لبلورة سياسة حضرية وطنية
- عدد الأطراف المشاركة في جلسات التشاور المعنية بمناقشة محتوى السياسة الحضرية "

الأهداف: تحقيق التوازن في التراتب الهرمي للمستقرات البشرية على المستويات الوطنية

الاستراتيجيات: وضع خطط للتوسع العمراني ورفع الكثافات في الامتدادات المخططة

النشاط الرئيسي: 4.3 تحقيق التخطيط الهيكلي المتوازن على النطاق الوطني

النشاطات الفرعية : 1.4.3 سياسات التخطيط الهيكلي على المستوى الوطني لمدن و مستقرات متوازنة الخدمات و الفرص الاقتصادية

المخرجات

- تطوير سياسات للتخطيط الهيكلي تحقق التنمية المتوازنة والمتكاملة للدول العربية

الأهداف

- التخطيط الهيكلي المتوازن للمدن و التنمية العمرانية المتكاملة و الموزعة بالاقاليم المختلفة لاستيعاب الهجرات الداخلية وخلق فرص اعمال للحد من اتساع التباين بين الخدمات و سطوة المدن الكبيرة و تهميش الريف و المراكز والمدن الوسيطة والصغرى

مبادىء التنفيذ

دراسة المشكلات التخطيطية على نطاق وطني التى تؤدى للتباين بين المدن الكبيرة التي تحتكر فرص الاستثمار و العمل و التنمية و بين باقى مناطق الدولة

. تيسير خلق مراكز تنمية اعمال و خدمات موزعة جغرافيا للحد من الاكتظاظ السكانى فى مناطق مدن بعينها لتنمية اكثر توازنا بناء على دراسة وافية و بيانات لكل الاقاليم حتى التى لم يتم تنميتها بشكل متكامل و هذا لتحديد قاعدتها الاقتصادية الانسب و التخطيط المبنى على المعرفة لاى مركز تنمية مقترح بعيد عن العواصم و المدن المكتظة

اسلوب التنفيذ

تنبثق لجنة فنية متخصصة لتجميع البيانات للتوزيع الحالى للتجمعات السكانية و الموارد و تمركز اماكن الاقتصاد و الاعمال و ايضا حركات الهجرة الداخلية (ريف الى حضر) او نزوح لاجئين داخل نفس البلد او البلدان المجاورة

يتم التنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتقييم اسباب عدم التوازن فى توزيع التجمعات السكانية و القواعد الأقتصادية و الموارد

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

بعد تقييم البيانات المجمعة على نطاق وطنى يتم رصد العوامل السلبية و التجارب الايجابية عبر التجمعات العمرانية المستحدثة حسب موقعها و علاقته الجغرافية و الموارد و الجذب لتحديد العناصر الواجب استدراكها

عمل خطط متكاملة للتنمية العمرانية و الاقتصادية للتمكن من التوسع الجغرافى و تغذية كافة المناطق بالخدمات و فرص العمل للحد من الهجرات الداخلية بالاخص و استيعاب اللاجئين

يتم تنظيم فاعلية على المستوى الإقليمى (منتدى) مع ممثلى الجهات و السلطات الوطنية المسؤولة عن التخطيط بدول المنطقة مثل مسؤولى البيئة و الزراعة و السياحة و الاثار...الخ كما يشارك ممثلين للمجتمعات المحلية بالمناطق الاقل تنمية ببلدان المنطقة و الجهات الاستثمارية و القطاع الخاص المعنى بالاستثمار فى مستقرات تنموية جديدة و هذا للخروج بمحاور و مبادىء تخطيط متكامل و متوازن تسمح بتوزيع اكثر عدلا و استيعابا و يمتد بالرقعة الجغرافية المستغلة على المستوى الوطنى

يتم تطوير مجموعة من التوصيات المعنية بالتخطيط ومشاركتها مع الجهات الوطنية للمراجعة والتطبيق على المستوى الوطنى للمراجعة وابداء الملاحظات و من ثم اعتماد التوصيات على المستوى الاقليمي و اقرارها

الترتيبات المؤسسية

التنسيق بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع الهيئات المعنية بالتخطيط العمرانى و الاقتصادى و الوزارات المعنية بكل بلد حسب تنوع الاقاليم الجغرافية بكل بلد و مواردها مثل: السياحة و الزراعة و الاقتصاد و البيئة... الخ

الميزانية

200,000 دولار امريكى على مدى عام

الاتصالات المطلوبة

جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع السلطات المعنية بالتخطيط العمرانى و الاقتصادى (وزارات الاسكان و هيئات المجتمعات العمرانية الجديدة و وزارات التخطيط بالدول العربية و ما قد يتعاون معها من وزارات و هيئات معنية مثل الاقتصاد و السياحة و البيئة و الزراعة و الموارد المائية و الاثار... الخ حسب مناطق النمو المقترحة جغرافيا

المعوقات

- نقص البيانات اللازمة و الموزعة جغرافيا و الواجب استيفائها لتخطيط متكامل و متوازن, يجب الاعتماد و تيسير هذا بالتنسيق بين جامعة الدول العربية والسلطات المعنية بالتخطيط و تطوير طريقة تجميع البيانات و تحليلها.
- ضعف الارادة السياسية لوضع التوصيات موضع التنفيذ

دلائل تقدم العمل

- حجم المعلومات التي تم توفيرها على مستوى كل دولة لصالح التقييم

- عدد الجهات الوطنية المشاركة في المبادرة من كل بلد والتزامها بتنفيذ توصيات التقييم

الأهداف: تطوير المجاورات والأحياء طبقاً لمعايير العمران المستدام

الاستراتيجيات: ربط التخطيط المركزي بالتنفيذ المحلي بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني

النشاط الرئيسي: 5.3 حماية التراث العمرانى و تأهيل المناطق التاريخية

النشاطات الفرعية : 1.5.3 تأهيل مناطق التراث فى مناطق الصراع

المخرجات

- إعداد برنامج تدريب و بناء كفاءات محلية لتوثيق و ادارة التراث العمرانى
- إعداد تقرير لتسجيل حالة للمواقع الاثرية الهامة و الاكثر تضرر بالحرب ملحق به مقترح لتأهيل بعض الاماكن القائمة لضمها للتراث العالمى
- اعداد استراتيجية لادارة التراث متضمنة مجموعة من التدخلات على المدى القصير و على المدى الطويل

الأهداف

- انقاذ واستثمار للتراث العمراني التاريخي كأداة لحفظه ولتأكيد هوية و قيمة الاستثمار الثقافى و السياحى ولضمان استدامة التراث وحمايته من التدمير والزوال

مبادىء التنفيذ

التراث قيمة و عنصر تجميع للشعوب وابراز الهوية الوطنية

التراث ملكية للجميع و العمرانى امكانية يجب الاستفادة منها و استثمارها ثقافيا و عمرانيا و اقتصاديا و جعلها متاحة للجميع

اسلوب التنفيذ

يتم انتداب فريق العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتراث و اعادة البناء و التطهير و البلديات

يتم عبر فريق الجهات الدولية من عمل التدريب اللازم على مستوى المنطقة الفرعية الاولى لفريق العمل و الذى يكون معظمه من كوادر محليات و ممثلى الجهات الوطنية البلدية و المحليات لبناء كفائتهم و القيام بتأهيلهم كمدربين لنشر التجربة و تطبيقها في مناطق أخرى

يتم عملية المسوحات و تقييم الدمار و وضع ترسيم لنطاقات الحماية لمناطق التراث لتحديد نطاق التعامل التدخلات و انماطها
يتم الدراسة لاهمية المواقع موضوع الدراسة و اختيار تلك التى يمكن تأهيلها لقائمة التراث العالمى

يتم دراسة الامكانات و الاحتياجات البلدية و التخطيطية لكل منطقة قيد الدراسة من حيث امكانية ادماجها فى نطاق العمران الاشمل لها

فى نطاقها المحلى/ مدينتها كمناطق مفتوحة عامة و ترفيهية او حدائق او امتداد و متنفس او فراغ اقتصادى الخ مع نفس الدراسة الاشمل للمبانى لدراسة عملية اعادة الاستخدام الممكنة لخدمة المنطقة و المجتمع المحلى و العالمى المعني بالتراث الانساني, مع اعتماد اسلوب المشاركة المجتمعية خلال مراحل المشروع و امكانية الشراكة مع القطاع الخاص و المقاولين المحليين مع خلق فرص عمل يتم تضمين اعلاه من ضمن استراتيجية اعادة البناء ليكون لادارة التراث دور بيئى و مجتمعى و اقتصادى و بالقطع ثقافى مع وضع الخطط لهذا و تضمينها من ضمن استراتيجية الدولة لاعادة البناء

الترتيبات المؤسسية

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الامم المتحدة للمستقرات البشرية للتنسيق اللازم مع الجهات العاملة بالمناطق و المدن المحررة حيث المواقع التراثية موضوع المشروع و منظمات الامم المتحدة الأخرى المعنية للتنسيق مع الاطراف الدولية و المحلية العاملة ميدانيا بالانقاذ للتراث والتنسيق على المستوى الوطنى مع السلطات المسؤولة مثل وزارة او هيئات الثقافة و الاثار الوطنية و جهات التخطيط و المحليات و البلديات حيث مواقع التراث المعنية بكل بلد.

الميزانية

800,000 دولار امريكى فى غضون سنتين

الاتصالات المطلوبة

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الامم المتحدة للمستقرات البشرية و منسقى المشروع (ممثلى المشروع من اللجان الوطنية و وزارات الاسكان والثقافة وحماية التراث والأثار للاتصال على المستوى الوطنى بالوزارات المعنية و المحليات).

المعوقات

- خطورة مواقع التراث و تعديات نتيجة للسرقة و تنقيب و تخريب يجعل مهمة التعامل مع هذه المناطق خاصتا فى جزئية الحماية لنطاقات العمل ما يستلزم التنسيق مع فرق العمل الدولية و العربية و خاصتا النشطة فى ادارة مخلفات الحرب و التخطيط لاعادة البناء

دلائل تقدم العمل

- التوافق على المدن المستهدفة لتطبيق النشاط
- وضع جدول زمني والتوافق مع الجهات المعنية مع تأمين استعدادها للتعاون لتنفيذ النشاط

النشاطات الفرعية : 2.5.3 ترميم المناطق التراثية في المدن بغرض الاستغلال الاقتصادي والثقافي

المخرجات

- خطة تطوير متكاملة ل 4 مناطق تراثية (بواقع موقع يتم اختياره من مجموعة بلدان كل منطقة فرعية)
- تطبيق 4 خطط عمل (بواقع اختيار موقع او حيز من كل منطقة من ال 4 مناطق موضوع المشروع)

الأهداف

- تطوير متكامل لمناطق التراث و اعتبارها من ضمن النطاق التخطيطى اخذة بابعاد الاستدامة فى التنمية

مبادىء التنفيذ

وضع خطط نموذجية متكاملة تراعى مبادىء الاستدامة و تعكس اجندتها

تطوير مشاريع رائدة (محددة الحيز العمرانى) يمكن اتمامها تتكامل فى ما بينها لتكون نموذجية من حيث كونها انماط متعددة قابلة للتكرار و تكون بمثابة تجارب عربية لبناء خبرة عربية متخصصة فى الادارة المتكاملة و المستدامة للتراث

اسلوب التنفيذ

يتم انتداب فريق العمل بالتنسيق مع الجهات المعنية بالتراث و اعادة البناء و التطهير و البلديات

يتم عبر فريق الجهات الدولية من عمل التدريب اللازم لكوادر المحليات وممثلى الجهات الوطنية البلدية لبناء كفائتها و القيام بتأهيلهم كمدربين لنشر التجربة و تطبيقها

يتم وضع محددات اختيار منطقة واحدة كمشروع رائد/ نموذج من كل منطقة فرعية بواقع اربع مناطق على ان تكون الاربع مناطق متكاملة فى تنوعها لتكون نماذج و تجارب متكاملة

يتم عملية المسوحات وتقييم وضعية وأهمية مناطق التراث لتحديد نطاق التعامل والتدخلات و انماطها وان امكن تاهيلها لقائمة التراث العالمى

يتم دراسة الأمكانات و الاحتياجات البلدية و التخطيطية لكل منطقة قيد الدراسة من حيث امكانية ادماجها فى نطاق العمران الاشمل لها فى نطاقها المحلى/ مدينتها كمناطق مفتوحة عامة و ترفيهية او حدائق او امتداد و منتفس فراغ اقتصادى الخ مع نفس الدراسة الاشمل للمبانى لدراسة عملية اعادة الاستخدام الممكنة لخدمة المنطقة و المجتمع المحلى و العالمى عبر ممثلي الجهات الدولية المعنية بالتراث وهذا لعمل خطة التنمية المتكاملة للمنطقة على المستوى المحلى, مع اعتماد اسلوب المشاركة المجتمعية و دراسة و تشجيع امكانية الشراكة مع القطاع الخاص و استثمارات فردية

يتم انتخاب منطقة عمل واحدة كمشروع تدخل و نموذج على التدخلات و التطبيقات المثلى بواقع موقع عمل واحد بكل منطقة تم دراستها. و من ثم يتم تطبيق التدخل الذى تم تخطيطه و تصميمه بواقع اربع مشاريع متنوعة: تنسيق موقع و ادارة موقع اثرى, تطوير عمرانى لمسار اثرى, تطوير فراغ عمرانى للعرض الفنى الثقافى و سوق, تجهيز مبنى كفراغ خدمة مجتمعية و/ او سوق متخصص الخ

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الترتيبات المؤسسية

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتنسيق مع الاطراف الدولية و المحلية العاملة ميدانيا بالمناطق التى سيتم اختيارها والتنسيق على المستوى الوطنى مع السلطات المسؤولة مثل وزارة او هيئات الثقافة و الاثار الوطنية و جهات التخطيط و المحليات و البلديات.

الميزانية

1.2 مليون دولار امريكى فى غضون 3 اعوام

الاتصالات المطلوبة

تنسق جامعة الدول العربية مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية و منسقى المشروع المحليين (ممثلى المشروع من اللجان الوطنية و وزارة الاسكان للاتصال على المستوى المحلى بممثلى الوزارات المعنية و المحليات)

المعوقات

- تداخل المشكلات و تعددها خاصتا من حيث المشاكل ذات الطبيعة البلدية و مع المجتمع المحلى
- فريق العمل ينسق مع المحليات و ينتهج اسلوب التخطيط و التصميم بالمشاركة مع امكانية خلق فرص عمل بالمشروع باولوية للمجتمع المحلى

دلائل تقدم العمل

- تحديد المواقع التراثية التي سيتم فيها تطبيق المشروع
- وضع جدول زمني وخارطة طريق لكل موقع لتنفيذ المشروع

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الغاية الرابعة: تطبيق مبادئ الإدارة الحضرية الرشيدة وبناء القدرات لتخطيط وإدارة المستقرات البشرية

الأهداف: توفير وادارة المعلومات

الاستراتيجيات: استكمال منظومة المراصد الوطنية وإنشاء مرصد عربي للإسكان والتنمية الحضرية لدعم إدارة المعلومات

النشاط الرئيسي: 1.4 اقامة المراصد الحضرية الوطنية في عدد من الدول العربية

النشاطات الفرعية: 1.1.4 اقامة 3 ورش عمل على المستوى دون الاقليمي لبناء قدرات الدول العربية لانشاء المراصد الحضرية وتحديد المؤشرات الحضرية وفقا لظروف كل بلد (دول المشرق، دول المغرب، الخليج العربي)

المخرجات

- الجهات الوطنية والمحلية المعنية مؤهلة لاقامة المراصد الحضرية وجمع وتحليل البيانات الحضرية وفقا لظروف واولويات كل بلد
- وضع خطط عمل لكل دولة مشاركة لإقامة مرصد حضري وطني لمراقبة أوضاعها الحضرية ومساندة صناع السياسات بالمعلومات والبيانات الدقيقة والمحدثة

الأهداف

- اقامة مرصد حضري وطني/محلي مستدام في الدول العربية لرصد ظروفها الحضرية واصدار البيانات والمعلومات المحدثة والدقيقة
- استناد عملية صنع القرار على البيانات والمعلومات الحضرية الحديثة والدقيقة للتعامل مع التحديات الحضرية التي تواجه كل بلد بشكل علمي مستند على الأدلة

مبادىء التنفيذ

ينفذ هذا النشاط بمشاركة واسعة من كل أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني والمحلي وبشكل يحقق المساواة بين الجنسين على أن تتوافق خطط العمل مع الأولويات السياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة

اسلوب التنفيذ

يستند هذا النشاط على المواد التدريبية الخاصة بالمرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الترتيبات المؤسسية

يقوم المكتب الاقليمي للدول العربية والمرصد الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتنفيذ هذا النشاط على أن تتولى الحكومات الوطنية تحديد الجهات/الاشخاص المشاركين في الدورة التدريبية

الميزانية

90,000 دولار أمريكي خلال سنة بعد اقرار الخطة التنفيذية

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع خبراء البحث والرصد الحضري والمراكز الاحصائية الوطنية والمحلية ومراكز البحوث الوطنية، والهيئات والمنظمات الإقليمية، على علاقة بمضمون هذا النشاط.

المعوقات

- عدم وجود دعم مالي, ومساندة على المستوى الوطني لاقامة المرصد الحضري وجود معوقات سياسية وقانونية تعيق جمع ورصد المعلومات الحضرية

دلائل تقدم العمل

- عدد الأشخاص المشاركين في الورش التدريبية الثلاثة
- عدد خطط العمل التي تم انجازها والموارد المالية المتاحة لتنفيذها

النشاطات الفرعية: 2.1.4 تنفيذ خطط العمل لاقامة المراصد الحضارية في الدول العربية وفقا لاولويات كل دولة والنطاق المناسب لها (وطني، محلي)

المخرجات

- اقامة المراصد الحضرية في 5 دول عربية على الأقل تقوم برصد تغيراتها الحضرية وتجمع وتحلل وتنشر المعلومات والبيانات لكافة الجهات الفاعلة

الأهداف

- تفعيل خطط العمل التي تم انجازها في الورش التدريبية
- التوافق على المؤشرات الحضرية ذات الأولوية لكل دولة وتحديد مصادر المعلومات المتاحة والمنهجيات المطلوب تحديثها على المستوى الوطني والمحلي لجمع المعلومات اللازمة لقياس المؤشرات
- تطوير استراتيجية للاتصال لكل مرصد تيسر عملية نشر المعلومات التي يجمعها المرصد لصالح صناع القرار وغيرهم من مستخدمي البيانات والمعلومات

مبادىء التنفيذ

تتولى اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ الاستراتيجية بالإشراف على تنفيذ خطط العمل على أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الدعم الفني لها، وقتما يقتضي ذلك

اسلوب التنفيذ

تتولى الجهات الوطنية تفعيل خطة التنفيذ وتحديد اليات التمويل ونطاق العمل للمرصد تحديد اليات التواصل ونشر المعلومات وفقا للقوانين الوطنية والمحلية على ان تتلقى الدعم الفني والتوجيه لحشد الموارد من برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حسب الاقتضاء

الترتيبات المؤسسية

تعمل الجهات الوطنية بالتواصل فيما بينها والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والمراكز الاقليمية الاخرى ذات الصلة كما يمكن التواصل مع المراصد الحضرية العربية التي حققت تقدما لتبادل الخبرات

الميزانية

150,000 دولار امريكي لكل مرصد في غضون عام بشكل متوازي

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع خبراء البحث والرصد الحضري والمراكز الاحصائية الوطنية والمحلية ومراكز البحوث الوطنية، والهيئات والمنظمات إقليمية، على علاقة بمضمون هذا النشاط.

المعوقات

- عدم وجود الدعم المالي الكافي لاقامة المرصد والموارد البشرية المؤهلة لادارته بشكل مستدام
- مواجهة قيود قانونية وسياسية مختلفة، تحد من نشر المعلومات والبيانات التي يتم جمعها.

دلائل تقدم العمل

- تأسيس فريق العمل المسؤول عن اقامة المرصد وتحديد مهامه
- تطوير خطط التمويل، ومنهجية جمع المعلومات وتعيين المؤشرات ذات الأولوية للدولة.
- تحديد اليات التواصل مع متخذي القرار ومستخدمي البيانات.
- اقامة قاعدة للمعلومات الحضرية متاحة للاستخدام للجميع

النشاط الرئيسي: 2.4 اعداد التقرير العربي الثاني للمدن العربية

النشاطات الفرعية: 1.2.4 اعداد التقرير العربي الثاني للمدن العربية

المخرجات

- الانتهاء من إعداد وإصدار التقرير الثاني حول المدن العربية، يتضمن تحليلاً متكاملاً لأفضل المعلومات المتاحة بشأن النمو الحضري للمنطقة العربية منذ اصدار التقرير الأول في عام 2012.

الأهداف

- إصدار التقرير الثاني عن وضع المدن العربية بعد اصدار التقرير الاول في عام 2012

- استخدام التقرير الصادر عن حالة المدن العربية في صياغة ومراجعة الخطة التنفيذية لمرحلة السنوات الخمس التالية من مراحل الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة في المنطقة العربية 2030.

مبادىء التنفيذ

يجب على تقرير حالة المدن العربية أن يتعرض للأولويات الواردة في الاستراتيجيات الحضرية الوطنية في الدول العربية. وعلى فريق كتابة التقرير التنسيق في هذا الشأن مع نقاط التواصل في الوزارات العربية المعنية. إضافة إلى ما سبق، لا بد من توسيع المشاورات والمشاركة عبر إجراء المراجعة المعمقة مع خبراء إقليميين ودوليين من المجتمع الأهلي، والبحث عن خبراء من الوزارات الوطنية ذات الصلة للمساهمة في هذه المراجعة.

اسلوب التنفيذ

يقوم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات لبشرية باعداد تقرير حالة المدن العربية بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية والمنظمات الاقليمية والدولية.

الترتيبات المؤسسية

يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات لبشرية باعداد تقرير حالة المدن العربية بالتنسيق مع الجهات الوطنية المعنية والمنظمات الاقليمية والدولية الفاعلة والمراكز البحثية والجامعات ذات الصلة من كافة الدول العربية.

الميزانية

850,000 دولار أمريكي

الاتصالات المطلوبة

صياغة الاحتياجات المطلوبة وفقاً لأولويات الدول المشمولة بالاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، جمع البيانات و المدخلات التحليلية، تنسيق مهمات فريق العمل التقني، التشاور مع المجتمع المدني، عملية المراجعة المعمقة، التحرير والإصدار والنشر

المعوقات

- ضمان الصلة بالموضوع من خلال التشاور المسبق مع نقاط التواصل المحلية في الدول العربية.
- تأكيد الدقة في التحليل عبر مخرجات النشاطات الأخرى، ونوعية فريق كتابة التقرير، وعملية المراجعة المعمقة.

دلائل تقدم العمل

- ضمان التمويل المطلوب
- التشاور مع نقاط التواصل .
- تداول المراجعة المعمقة بالتنسيق مع كافة الدول العربية .
- النشر خلال سنتين من اقرار الخطة التنفيذية.

الاستراتيجيات: متابعة تحقيق التقدم في مؤشر ازدهار المدن

النشاط الرئيسي: 3.4 زيادة عدد المدن العربية التي تطبق منهجية مؤشر ازدهار المدن

النشاطات الفرعية: 1.3.4 اقامة دورات تدريبية للجهات الوطنية والمحلية لتطبيق منهجية مؤشر ازدهار المدن

المخرجات

- زيادة الوعي لدى الجهات الوطنية والمحلية بدور مؤشر ازهار المدن في توجيه السياسات الحضرية وتحسين فعاليتها
- زيادة عدد الموارد البشرية المؤهلة لتطبيق منهجية مؤشر ازدهار المدن

الأهداف

- تحديث وزيادة بيانات المدن العربية على قاعدة البيانات العالمية الخاصة بمؤشر ازدهار المدن

مبادىء التنفيذ

ينفذ هذا النشاط بمشاركة واسعة من كل أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني والمحلي وبشكل يحقق المساواة بين الجنسين على أن تتوافق خطط العمل مع الأولويات السياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة

اسلوب التنفيذ

يستند هذا النشاط على المواد التدريبية الخاصة بالمرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الترتيبات المؤسسية

يقوم المكتب الاقليمي للدول العربية والمرصد الحضري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للمتوطنات البشرية بالتعاون مع جامعة الدول العربية بتنفيذ هذا النشاط على أن تتولى الحكومات الوطنية تحديد الجهات/الاشخاص المشاركين في الدورة التدريبية

الميزانية

120,000 ألف دولار بواقع 4 ورش في 4 دول عربية لمدة عام

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع خبراء البحث والرصد الحضري والمراكز الاحصائية الوطنية والمحلية ومراكز البحوث الوطنية، والهيئات والمنظمات إقليمية، على علاقة بمضمون هذا النشاط

المعوقات

- عدم وجود اهتمام كافي من الجهات المعنية بأهمية جمع المعلومات ودور المؤشر في توجيه السياسات
- عدم وجود الدعم المالي الكافي لاقامة الدورة التدريبية

دلائل تقدم العمل

- عدد الاشخاص المشاركين في الدورة التدريبية
- اتاحة المناهج التدريبية باللغة العربية للجميع
- البدء في جمع البيانات على المستوى المحلي وتحديد المدن التي ستشارك في المبادرة

النشاطات الفرعية: 2.3.4 تحسين السياسات الحضرية للمدن العربية استنادا إلى مخرجاتها لمؤشر ازدهار المدن

المخرجات

- جمع وتحليل ونشر البيانات المتعلقة بقياس مؤشر ازدهار المدن في عدد من المدن العربية
- توجيه السياسات الحضرية استنادا إلى مخرجات مؤشر ازدهار المدن

الأهداف

- تحسين أداء المدن العربية وفقا لمؤشر ازدهار المدن نتيجة زيادة فعالية سياساتها

مبادىء التنفيذ

ينفذ هذا النشاط بمشاركة واسعة من كل أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني والمحلي وبشكل يحقق المساواة بين الجنسين على أن تتوافق خطط العمل مع الأولويات السياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة

اسلوب التنفيذ

يستند هذا النشاط إلى منهجية مؤشر ازدهار المدن التي صاغها المرصد الحضري العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للمتوطنات البشرية على أن يام تطويعها للتأقلم مع الواقع المحلي للمدينة موضع التطبيق والموارد البشرية المشاركة في عملية جمع المعلومات

الترتيبات المؤسسية

تعمل الجهات الوطنية والمحلية بتنفيذ المبادرة والتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كما يمكن التواصل مع المدن الأخرى التي طبقت المؤشر لتبادل الخبرات

الميزانية

حوالي 100,000 الف دولار للمدينة الواحدة وفقا لمدى اتاحة المعلومات وتوافر القدرات البشرية والمادية

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع خبراء البحث والرصد الحضري والمراكز الاحصائية الوطنية والمحلية ومراكز البحوث، المعنية بمضمون هذا النشاط.

المعوقات

- عدم وجود اهتمام كافي من الجهات المعنية بأهمية جمع المعلومات ودور المؤشر في توجيه السياسات
- عدم وجود الدعم المالي الكافي لاقامة الدورة التدريبية

دلائل تقدم العمل

- عدد المدن العربية التي نشرت مخرجات القياس المتعلقة بمؤشر ازدهار المدن
- مدى تحسن المدن العربية على المدى الطويل وفقا لمؤشر ازدهار المدن

الأهداف: بناء القدرات وتدريب السلطات المحلية لتوفير الكوادر البشرية القادرة على التنفيذ والمتابعة

الاستراتيجيات: تدريب المهنيين على تقنيات البناء المستدام والموفر للطاقة

النشاط الرئيسي: 4.4 زيادة الوعي لدى الكوادر البشرية وصناع القرار بمبادئ البناء الأخضر في سياسات وقوانين البناء

النشاطات الفرعية: 1.4.4 اقامة دورات تدريبية للكوادر البشرية وصناع القرار حول تطبيق مبادئ البناء الأخضر في سياسات وقوانين البناء

المخرجات

- الكوادر البشرية وصناع القرار مؤهلين لمراجعة سياسات وقوانين البناء الوطنية والمحلية وفقا لمبادئ وتقنيات البناء الأخضر الموفر للطاقة

الأهداف

- تطبيق تقنيات البناء الأخضر المستدام والموفر للطاقة في المدن العربية

مبادىء التنفيذ

ينفذ هذا النشاط بمشاركة واسعة من كل أصحاب المصلحة المعنيين على المستوى الوطني والمحلي وبشكل يحقق المساواة بين الجنسين على أن تتوافق خطط العمل مع الأولويات السياسات الوطنية والمحلية ذات الصلة

اسلوب التنفيذ

يستند هذا النشاط إلى دليل البناء الأخضر المطور من قبل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كما سيعتمد أيضا على الدليل التوجيهي للمنظمات الاقليمية الاخرى ذات الصلة

الترتيبات المؤسسية

استنادا إلى اهتمام وطلب الدول العربية، يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عقد الدورات التدريبية على المستوى دون الاقليمي أو الوطني بالتعاون مع جامعة الدول العربية وغيرها من المنظمات الاقليمية ذات الصلة

الميزانية

40,000 الف دولار امريكي للدورة التدريبية الواحدة

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع الدول العربية المهتمة لترشيح كوادرها لتلقي التدريب والتنسيق مع المنظمات الدولية والاقليمية ذات الصلة مثل المجلس الدولي للبناء الأخضر وفرعها في العالم العربي بالاضافة إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة. يفتح هذا النشاط المجال لخلق مساحة للحوار بين المعنيين بالسكن والبناء والمعنيين بالبيئة على المستوى الحكومي وغير الحكومي

المعوقات

- ضعف اهتمام الجهات المسؤولة عن قطاع الإسكان والبناء بمبادئ الاستدامة والحفاظ على البيئة مما قد يضعف المشاركة
- عدم توفر الدعم المالي المطلوب لمتابعة تنفيذ النشاط.

دلائل تقدم العمل

- عدد الكوادر البشرية التي تم تأهيلها وتنوعها مابين قطاعي البيئة والبناء
- عدد الدورات التدريبية التي يتم عقدها على المستوى الوطني

النشاطات الفرعية: 2.3.4 صياغة دليل إرشادي حول تطبيق مبادئ البناء الأخضر في سياسات وقوانين البناء

المخرجات

يتلخص المُخرَج الرئيس المتوقع من هذا المكون بصياغة دليل إرشادي يوضح كيفية تطبيق مبادئ البناء الأخضر في سياسات وقوانين البناء مع عرض لأفضل الممارسات من المنطقة العربية القابلة للتطبيق

الأهداف

تطبيق تقنيات البناء الأخضر المستدام والموفر للطاقة في المدن العربية

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

مبادىء التنفيذ

ينفذ هذا النشاط بشكل تشاركي مع اعطاء جميع اصحاب المصلحة الفرص لعرض وجهات نظرهم والتوافق على محتوى الدليل وفقا لاحتياجات الدول العربية وظروفها

اسلوب التنفيذ

يُنفذ هذا النشاط بعقد اجتماعا للخبراء يدعى إليها مجموعة متنوعة من الخبراء وأصحاب المصلحةمن خلفيات متنوعة لها علاقة بالبناء والاسكان والبيئة والتغيرات المناخية والقانون وصنع السياسات لمناقشة ما يتعلق بتطبيق البناء الاخضر وأهم المعوقات مع الإشارة هنا إلى أن النتائج المتمخضة عن هذا الاجتماع يجب أن تساهم في تحديد محتوى الدليل الارشادي كما ستقوم نفس المجموعة بمراجعة النسخة الأولى من الدليل.

الترتيبات المؤسسية

يتولى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية تنفيذ هذا النشاط وتحديد الخبراء المعنيين بمناقشة ومراجعة الدليل الارشادي وفريق التحرير للدليل

الميزانية

80,000 ألف دولار أمريكي

الاتصالات المطلوبة

التواصل مع الخبراء، والأطراف المستفيدة للمشاركة في الاجتماع المذكور أعلاه.

المعوقات

- عدم توفر التمويل الكافي لعقد اجتماع الخبراء أو لتشكيل الفريق التحريري المسؤول عن صياغة الدليل الارشادي
- ضعف مشاركة الخبراء بما يحول دون اثراء محتوى الدليل أو نشره بشكل موسع في المنطقة العربية

دلائل تقدم العمل

- عدد الخبراء الحاضرين للاجتماع وعدد المراجعين للدليل
- عدد الدول العربية المساهمة في الاجتماع المذكور سابقا في فقرة اسلوب التنفيذ.

UN-HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الغاية الخامسة: تحسين الاستدامة البيئية الحضرية والقدرة على مجابهة التغيرات المناخية وحماية الثروات الطبيعية

الأهداف: تقليل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والبصمة البيئية للعمران، حسب الاقتضاء

الاستراتيجيات: تقييم وترسيم المخاطر البيئية العمرانية ووضع خطط التأهب للمخاطر العمرانية

النشاط الرئيسي: 1.5 إعداد مسوحات ووحدات متابعة لمكافحة الكوارث البيئية على مستوى البلديات/المحليات

النشاطات الفرعية: 1.1.5 بناء قاعدة بيانات للمسوحات اللازمة لتحديد مناطق الكوارث وأكثر المناطق المعرضة للمخاطر البيئية

المخرجات

- تاسيس قاعدة بيانات عبر نظم المعلومات الجغرافية و ربطها بالاقمار الصناعية
- عمل خريطة لتحديد مناطق الكوارث الطبيعية/ البيئية المتكررة الحدوث
- عمل خريطة المناطق المتوقعة لحدوث كوارث طبيعية / بيئية محتملة
- عمل خريطة خاصة بكل نمط من انماط الكوارث: فيضانات, زلازل، اسراب، جراد، انتشار أوبئة،...ألخ.

الأهداف

- تأسيس قاعدة بيانات الخاصة بالكوارث الطبيعية/ البيئية على مستوى البلديات
- توفير الالية الناجعة للمتابعة و صنع القرار المبنى على المعرفة الدقيقة

مبادىء التنفيذ

ضمان التوافق مع المبادىء و التجارب الدولية لمجابهة الكوارث الطبيعية و منها تجربة خريطة الموصل بالعراق الرائدة فى الرصد

اسلوب التنفيذ

يعتمد بالاساس على الوزارات المعنية بكل بلد مثل الاسكان و المحليات و البيئة بصياغة بروتوكول تعاون لبناء قواعد البيانات مع المحافظات او البلديات بالمناطق التى تتعرض للكوارث

الترتيبات المؤسسية

- تتولى الجهات الوطنية والمحلية بتنفيذ هذا النشاط بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية.
- يمكن تكوين لجنة وطنية فنية متخصصة لمتابعة بناء و تركيب قواعد البيانات بالمحافظات و البلديات المعنية بكل بلد

الميزانية

700,00 دولار امريكي للتنفيذ في خمس مدن كمرحلة أولى فى غضون عام

الاتصالات المطلوبة

التنسيق على المستوى الوطني بين وزارة الاسكان و عبر البروتوكولات اللازمة مع الجهات المسؤولة مثل وزارة او هيئات البيئة و المحافظات و البلديات المشاركة فى النشاط للاشراف على بناء قاعدة البيانات اللازمة و عمل المسوحات المطلوبة

المعوقات

- عدم توافر الخبرات الفنية القادرة على الرصد و المتابعة على مستوى المحافظات و البلديات الاكثر تعرض للكوارث
- عدم توافر البيانات الكافية للرصد الدقيق
- عدم وجود التدابير المالية اللازمة

دلائل تقدم العمل

- تحديد تصميم مبدئى لقاعدة البيانات المستهدفة من حيث المكونات والنطاق الجغرافي
- الاتفاق على حد ادنى من البيانات الخاصة بكل نمط من أنماط الكوارث يتم رصده على قاعدة البيانات و فى كل نطاق جغرافى

النشاطات الفرعية: 2.1.5 بناء الكوادر المحلية لرصد و إدارة و تقييم الكوارث الطبيعية/ البيئية

المخرجات

اقامة ورش عمل متخصصة للتدريب على:

- مبادىء رصد و مواجهة الكوارث الطبيعية
- تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية للرصد و اتخاذ القرار
- تدريب مدربين للكوادر الفنية الوطنية المشاركة ليتمكن فريق كل بلد من تكرار الورش لباقى المحافظات التى لم تشارك للتطبيق على كامل المحافظات و البلديات بكل بلد

الأهداف

تأهيل فريق متخصص لوحدة الرصد و المتابعة لمكافحة الكوارث الطبيعية على مستوى المحليات فى غضون عامين

مبادىء التنفيذ

ضمان التوافق مع المبادىء و التجارب الدولية لمجابهة الكوارث الطبيعية

اسلوب التنفيذ

تتولى الجهات الوطنية والمحلية تنسيق هذا النشاط كما يمكن عمل برامج تدريب على المستوى الاقليمى لكوادر بعض المحافظات و البلديات المبدئية و الخبراء الفنين الوطنيين من الدول المشاركة للتطبيق على كل المحافظات و البلديات لاحقا على المستوى الوطنى

UN HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الترتيبات المؤسسية

على الصعيد الاقليمى، تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالاتصال مع الجهات الدولية لترشيح المدربين و برامج التدريب اللازمة على الصعيد الوطنى وتنسق وزارات الاسكان والبيئة مع وزارات المحليات و ادارات المحافظات و المحليات الاكثر تعرضا للكوارث لترشيح الكوادر التى سيتم تأهيلها

الميزانية

200,000 دولار امريكى على مدى عام من اعتماد الخطة

الاتصالات المطلوبة

رفع مستوى الوعى لدى السلطات المسؤولة عن أهمية الرصد الدقيق و تبادل المعلومات و كفاءة استخدامها لادارة الكوارث

التنسيق اللازم على المستوى الاقليمى و الوطنى مع الجهات المعنية للتنظيم الامثل لورش العمل و ضمان التأهيل الامثل للكوادر للمرحلة الاولى (التى تشتمل على عدد محدود من ممثلى المحافظات و البلديات المشاركة من كل بلد).

المعوقات

- عدم توافر كوادر كافية للبلديات و المحافظات المعنية الاكثر تعرض للكوارث
- عدم وجود الموارد المالية الكافية لورش التدريب
- غياب الارادة السياسية للمشاركة في الورش التدريبية

دلائل تقدم العمل

- عدد الكوادر المشاركة في الورش التدريبية
- متابعة و قياس مدى تفاعل المتدربين عبر تصميم ورش العمل بشكل تفاعلى مع مشروع تدريبى مشترك بالقسم النهائى من الدورة لتبيان مدى الاستفادة للكوادر

للمناقشة

الأهداف: وضع خطط الطوارئ لمجابهة الكوارث، وتقليل المخاطر البيئية العمرانية والتأهب لها

الاستراتيجيات: رفع كفاءة الاستجابة للمخاطر العمرانية

النشاط الرئيسي: 2.5 تحسين الاستدامة البيئية الحضرية ومقاومة التغيرات المناخية والحفاظ على الموارد الطبيعية

النشاطات الفرعية: 1.2.5 تطوير تقرير التخطيط والتوصيات الوطنية للاستدامة العمرانية

المخرجات

- تحدد التقارير الوطنية للإستدامة العمرانية وتوفير الطاقة والبيئة النظيفة "مجموعة من الإجراءات على المستوى الوطني لمساعدة السلطات المحلية في صياغة وتنفيذ سياسات وإجراءات الطاقة المستدامة مثل تلك التي صيغت في خطط عمل الطاقة المستدامة وتغير المناخ
- تقارير الجهات المانحة ومبادرات التمويل الأخرى في مجالات التنمية المستدامة على المستوى المحلي تفحص وتحليل مبادرات المانحين من أجل التنمية المستدامة على المستويين الوطنى و المحلي. يمكن أن تكون هذه التقارير ذات أهمية خاصة لتمويل إعداد الدراسات التفصيلية ، بالإضافة إلى تنفيذ خطط العمل المستدامة للطاقة وتغير المناخ، لكل من الأنشطة الطويلة والقصيرة الأجل.

الأهداف

سوف يفيد تقرير التخطيط الوطني / المسح الوطني بشكل مباشر سلطات التخطيط الوطنية وصانعي السياسات وكذلك البلديات / المحافظات التي تعتزم تطوير خطط العمل المستدامة للطاقة وتغير المناخ الخاصة بها.

مبادىء التنفيذ

عمل دراسة متكاملة على المستوى الوطنى ترشد صانع القرار و من يقوم على تطوير استراتيجيات على المستوى المحلى

اسلوب التنفيذ

ستقوم الجهات الوطنية بالتواصل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للاطلاع على افضل الدروس و الخبرات المتوافرة في هذا الاطار و ايضا بالتواصل على الصعيد الاقليمى للاستفادة من بعض التجارب الاقليمية التى تمت ببعض دول المنطقة في نطاق البحر المتوسط.

تقوم وزارة الإسكان و التى ستكون المنسق للمشروع بكل بلد في الدول التي ستقوم بتطوير تقرير توصياتها بالاتصال بالهيئات الوطنية الأخرى (على سبيل المثال لا الحصر وزارات البيئة و الزراعة و المحليات ... الخ) التي ستقوم بتجميع وتطوير وتحرير تقرير التوصيات الوطنية.

الترتيبات المؤسسية

تكون اللجنة الوزارية مسؤلة عن تحديد معايير و محتويات التقرير بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالاساس و يمكن الاستفادة من الجهات الوطنية بالدول التى سبق و اعدت تقرير مماثل

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

يكون مندوب وزارة الاسكان بكل بلد ممثل لمشروع اعداد التقرير و متابع له و منسق لتحصيل البيانات و المعلومات اللازمة من كل القطاعات لضمان تقرير متكامل على المستوى الوطنى

الميزانية

3 مليون دولار أمريكي للتنفيذ على مستوى 6 دول عربية كمرحلة أولى

الاتصالات المطلوبة

تقوم اللجنة الوزارية الوطنية المسؤولة عن المشروع بالتواصل مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لاختيار افضل الادوات التى تمكن من تطوير التقرير المطلوب و كذلك السلطات المعنية ببعض بلدان المنطقة التى سبق لها ان طورت مثل هذا التقرير للاستفادة من تجربتهم

تشكل جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كيان فنى للتدريب على المستوى الاقليمى لمندوبى الدول و لمتابعة تطوير اعداد التقارير على مستوى المنطقة العربية

المعوقات

- عدم توفر مجموعة واسعة من البيانات المطلوبة ، والأفعال والسياسات الوطنية التي تغطي جوانب مختلفة من التنمية ، والاقتصادية ، والإيكولوجية ، ومستوى التلوث ، والموارد الطبيعية ، وخزانات الطاقة الخ.
- ضعف التنسيق الدقيق بين الوزارات المعنية .

دلائل تقدم العمل

- تحديد المكونات الخاصة بالتقرير و توصياته و دقتها و وضع منهجية وافية للإعداد
- عدد الوزارات المشاركة في إعداد التقرير الوطني

النشاطات الفرعية: 2.2.5 وضع خطة عمل إستراتيجية للطاقة المستدامة وتغير المناخ لكل مدينة و / أو محافظة و / أو بلدية في المنطقة

المخرجات

- استراتيجية متكاملة للادارة البيئية و التوسع فى استخدام الطاقة النظيفة و التنمية العمرانية المستدامة و تقليل الانبعاثات لتحسين جودة البيئة على مستوى مدن او بلديات او محافظات
- تضم الاستراتيجية مشاريع كخطط عمل بدراسات جدوى اقتصادية و بيئية قابلة للتنفيذ لتحقيق اهداف الاستراتيجية بشكل عملى على مستوى محلى

الأهداف

- تطوير استراتيجية متكاملة للتنمية البيئية المستدامة لكل مدينة عربية
- تطوير الكوادر المحلية و تأهيلهم للمتابعة و القياسات وتطوير مشاريع و تدخلات لتحسين جودة البيئة و مناخ التنمية بشكل عام
- توفير سبل لتحفيز مبادرات الاقتصاد الاخضر بالمدن العربية نحو جودة حياة افضل بما يسمح بالاستثمار فى تحسين جودة بيئة المدن العربية

مبادىء التنفيذ

يتم تحديد افضل الادوات و المنهجيات لتطوير استراتيجية تنموية على المستوى المحلى (مصممة على مستوى مدن/ محليات) تشتمل على القطاعات المختلفة و قابلة للتطبيق و ان تترجم لخطط عمل/ مشاريع قابلة للتمويل و التنفيذ لجدواها البيئية و الاقتصادية

يتم انتداب لجنة فنية و ممثل للمتابعة بوزارات الاسكان للتنسيق مع الهيئات المعنية بكل بلد و السلطات البلدية المحلية حيث سيتم تطبيق الاستراتيجية كنموذج بعدد اولى من المدن على سبيل الاسترشاد

يتم عمل القياسات و استيفاء البيانات التقنية المطلوبة و من ثم تطوير خطط العمل، والتدخلات الامثل و ما يلزمها من دراسات جدوى بيئية و اقتصادية

يتم عمل فاعلية وطنية للتوسع فى تطبيق الاستراتيجية و التعريف بها للسلطات البلدية المعنية من المدن الاخرى و جعلها بمثابة نمط ارشادى معتمد لعمليات التطوير على المستوى المحلى الاسترشادى حيث تم تطبيقها و من ثم على المستوى الوطنى لكل المشاريع التنموية التالية

يمكن مشاركة هذه التجارب مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية عبر اللجنة الوزارية لتنظيم فاعلية (منتدى) على المستوى الاقليمى لتبادل الخبرات

اسلوب التنفيذ

تعمل اللجنة الوزارية المتابعة للمشروع بكل دولة مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية على تحديد العناصر التقنية و مكونات الاستراتيجية

تشكل لجنة فنية إقليمية متخصصة تكون مسؤولة عن التدريب و الاعداد و المتابعة و المراجعة لسير تطوير الاستراتيجيات وبناء قدرات الكوادر من البلدان المشاركة و عبر كوادرها المحلية

تقوم اللجنة الفنية بتحديد عنصر الاتصال بممثل بوزارة الاسكان بكل بلد مشارك ينسق ويتابع و ينظم سبل التدريب اللازم و المتابعة مع فريق المحليات، المدن و / او المحافظات المشاركة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الترتيبات المؤسسية

تقوم الجهات الوطنية بالاتصال و التنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية للوصول إلى افضل الامثلة و الادوات اللازمة لتطوير الاستراتيجية المرجوة

الميزانية

3 مليون دولار أمريكي لعدد 3 مدن في كل من الخمس دول المشاركة في المرحلة الأولى من المشروع

الاتصالات المطلوبة

تعد عملية تجميع البيانات الضرورية وانبعاثات الكربون وظاهرة غازات الصوب الزجاجية GHG عملية معقدة للغاية. ويمكن التخفيف من ذلك من خلال: تعيين استشاري / مستشارين متخصصين في مجال الاستدامة والطاقة، بالإضافة إلى التشاور والتنسيق مع التجارب الأخرى التي طبقت هذه المنهجية للتبادل والاستفادة من الخبرات (المغرب نموذج)

المعوقات

- عدم إمكانية الحصول على البيانات الضرورية المطلوبة.
- تحديات وقيود فنية.
- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية.
- ضئالة الفائدة الناتجة عن عدم الوثوق بالمخرجات.
- عدم قدرة المستخدمين النهائيين للاستفادة بشكلٍ فعال من المخرجات.

دلائل تقدم العمل

- إتمام تطوير وسائل جمع المعلومات المكانية
- إصدار تقارير حول تقدير قابلية التأثر، ومواد فنية، وملخصات حول السياسات المتبعة.

الأهداف: التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة والتكنولوجيات الصديقة للبيئة

الاستراتيجيات: التوعية بالقضايا البيئية وتأثيرات التغيرات المناخية على المجتمعات العمرانية، خاصة في قطاع البناء

النشاط الرئيسي:3.5 أعتماد الأهداف البيئية لاجندة التنمية المستدامة عبر اطر التخطيط و التصميم و التنمية العمرانية بالمنطق

النشاطات الفرعية: 1.3.5 اعتماد و ادراج الاهداف البيئية لاجندة التنمية المستدامة عبر نظم ادارة و تطوير التنمية العمرانية بكل بلدان المنطقة

المخرجات

- اعداد تقرير لتقييم سياسات ادارة و تنظيم التنمية العمرانية (كود البناء) بالمنطقة

للمناقشة

- تطوير كود البناء و التنمية العمرانية الخضراء العربى الموحد
- أعتماد الكود اعلاه و تطوير أكواد بناء نموذجية لبعض دول المنطقة

الأهداف

- اعتماد تطبيق مفاهيم البناء و التنمية العمرانية المتوافقة بيئيا و التى تحقق الاهداف البيئية لاجندة التنمية المستدامة
- تيسير تطبيق هذه المفاهيم عبر اعتمادها اجرائيا لتكون من ضمن مراحل التخطيط و التصميم و البناء (عبر تصاريح البناء الاعتيادية)

مبادىء التنفيذ

التوافق مع المبادىء الوطنية المعنية بجودة البيئة بالعموم و المبنية على وجه الخصوص.

تطوير المبادىء الوطنية لتتسع بكافة الاعتبارات الدولية المعتمدة لتحسين جودة البيئة العمرانية.

اسلوب التنفيذ

تقوم الحكومات العربية بمراجعة السياسات الوطنية المعنية بالبيئة و الاكواد الخاصة.

.يتم التنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لنقل التجربة الدولية واعتماد افضل المفاهيم لتطوير الأكواد الموجودة بالفعل او تطوير اكواد ليتم اعتمادها على المستوى الوطنى عبر لجنة و برنامج تدريب اقليمى.

الترتيبات المؤسسية

رفع مستوى الوعى باهمية الاعتبارات البيئية و تاثيراتها و جدواها الصحية و الاقتصادية حال اعتمادها عبر اجراءات التطوير و البناء على الصعيد الاقليمى والوطنى

تقوم جامعة الدول العربية بمتابعة مراجعة السياسات الوطنية المعنية بالبيئة و الاكواد الخاصة

يتم عمل البروتوكولات اللازمة مع الجهات المسؤلة على الصعيد الاقليمى و المعنية بالبيئة و هذا لاصدار كود عربى للبناء المتوافق مع البيئة.

يتم التنسيق اللازم عبر الوزارات المعنية على المستوى الوطنى: وزارات و هيئات البيئة و المحليات لاعتماد الكود على مستوى التعاملات المعتادة لعمليات التطوير و البناء.

الميزانية

300,000 دولار أمريكى عبر مدى زمنى ثلاث سنوات

الاتصالات المطلوبة

رفع مستوى الوعى باهمية هذه المفاهيم و المبادىء على كافة المستويات: تخطيطية, تصميم و انشاء خاصتا مع الجهات المسؤولة عن اصدار سياسات التطوير العمرانى و البناء

المعوقات

- نقص الوعى باهمية جودة البيئة العمرانية كاولوية وطنية و يتم استدراك هذا عبر برامج تدريب على المستوى الاقليمى و التنسيق عبر جامعة الدول العربية
- ضعف المدخلات اللازمة من الجهات المتعددة: اسكان, بيئة, محليات,... الخ لتطوير كود للتنمية العمرانية ذات البعد البيئي ويتم اعتبار هذا عبر التنسيق المحكم على المستوى الاقليمى وتشكيل اللجنة الوطنية مع ممثلى وزارات البيئة و المحليات

دلائل تقدم العمل

- الاتفاق على محتويات اساسية تميز الكود المستهدف لاستيفائها
- تحديد البروتوكولات اللازمة لضمان مدخلات متكاملة و برنامج تدريب على المستوى الاقليمى للالتزام به حسب خطة زمنية محددة

النشاطات الفرعية: 2.3.5 اعتماد الأهداف البيئية لاجندة التنمية المستدامة عبر مشاريع اعادة الاعمار (خاص بدول الصراع وما بعد الصراع)

المخرجات

- أطار عام و خطة بيئية متكاملة لدعم عمليات الاصلاح و اعادة البناء بدول الصراع وما بعد الصراع
- تطوير تقرير اقليمى و استراتيجية عن اعتماد الاستدامة البيئية عبر السياسات المنظمة لعمليات اعادة الإعمار بدول الصراع ومابعد الصراع
- تطوير منصة و قاعدة بيانات للرصد و المتابعة و تبادل البيانات عن مناطق التدخل و المشاكل البيئية المتوقعة او القائمة على المستوى الوطنى
- تطوير سياسات و ارشادات و خطط عمل لاعتماد مبادىء جودة البيئة و اجندة التنمية المستدامة فى اجراءات اعمال الاصلاح و اعادة البناء المعتادة على المستوى الوطنى

الأهداف

الحفاظ على البيئة و الحد من التلوث بالمناطق التى تعرضت للصراع و تقليص الثمن البيئي للتلوث الذى نشأ نتيجة التدمير للبنية التحتية و المصانع و غيرها من المناطق ذات التاثير البيئي الخطير

مبادىء التنفيذ

التاسيس لاعتماد التاثير البيئي كمكون اجرائي و اولوية فى خطوات مشاريع اعادة البناء و فى كل ما سيتبع من عمليات تطوير.

أستثمار الظرف من دمار كفرصة لاعادة تاسيس التنمية المستدامة حيث تعتبر البيئة من الجوانب الاساسية لعملية التنمية

اسلوب التنفيذ

تقوم السلطات المعنية بتأهيل كوادرها العاملة باعادة البناء للتعريف باجندة التنمية المستدامة و اهميتها و سبل تحديد البيانات الخاصة بها و ادارتها عبر 4 ورش عمل على مستوى كل بلد و لاحقا بمعدل ورشتى عمل على مستوى المحليات حيث يتم التخطيط لمشاريع لاعادة البناء.

تقوم السلطات المعنية بكل دولة بعمل التحليلات اللازمة لتحديد الحالة والاحتياجات والتحديات البيئية لتضمين مفاهيم و مبادىء الاستدامة البيئية فى اجراءات اعادة البناء

ياتى بعد ذلك جمع البيانات المتعلقة باجندة التنمية المستدامة و تنظيمها لتداولها عبر منصة بيانات و معلومات ويتم توسيع المنصة لتشمل مدخلات و بيانات من قطاعات اخرى (بيئة، صحة، اسكان، ادارة نقل مخلفات حرب/ دمار خطرة ... الخ) كما يتم استخدام المنصة للمتابعة و لدعم متخذ القرار على المستوى الوطنى

يتم تطوير سياسات وطنية على مستوى المدينة مبنية على تطبيق المفاهيم و المبادىء البيئية

يتم عقد فعاليات على المستوى الوطنى ثم على المستوى الاقليمى لتطبيقات اعتماد اعتبارات اجندة التنمية المستدامة البيئية فى عمليات اعادة البناء على مستوى المنطقة لتبادل المعلومات و الخبرات

الترتيبات المؤسسية

التنسيق والتعاون الفنى المبدئى لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

تقوم جامعة الدول العربية بانتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد برنامج التدريب الاقليمى و التنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى للشروع بالبدء و التطبيق للمسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة

الميزانية

600,000 دولار أمريكى عبر ثلاث سنوات

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية وبرنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات والامثلة لتطبيقات مماثلة و بناء منصة ادارة البيانات و تصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى

يتم اعتماد اعلاه للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات اللازمة (على مستوى

المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و خطط العمل على المستوى المحلى و السياسات على المستوى الوطنى و من ثم رفعه لجامعة الدول العربية لتنظيم فعالية (منتدى) لمشاركة و تبادل التجارب و الخبرات و تطوير سياسة اقليمية معتمدة لادارة عملية اعادة الاعمار

المعوقات

- عدم توافر الخبرات اللازمة لادراج مبادىء الاستدامة البيئية فى ادارة مشاريع اعادة البناء
- عدم توافر بيانات كافية لمتخذ القرار للتحليلات اللازمة و تطوير السياسات

دلائل تقدم العمل

- عدد الاستراتيجيات التي تم صياغتها أو تحديد المكونات الاساسية لها مع اوضع الابعاد البيئية في الاعتبار
- عدد منصات المعلومات التي تم بنائها و مشاركتها مع أصحاب المصلحة

النشاطات الفرعية: 3.3.5 اعتماد مفاهيم و مبادىء اجندة التنمية المستدامة البيئية لزيادة مقاومة المدن العربية الساحلية لتاثيرات تغير المناخ

المخرجات

- خطط عمل للمدن الساحلية العربية تعتمد على الاعتبارات البيئية لاجندة التنمية المستدامة لمكافحة ارتفاع منسوب مياه البحر و كافة تاثيرات التغير المناخى الاخرى

الأهداف

- مكافحة و الحد من تاثير التغير المناخى على المدن الساحلية العربية

مبادىء التنفيذ

تحديد لنطاق و درجة التاثير البيئي المتوقع بشكل دقيق بالتعاون و الاستفادة من الخبرات الدولية بالمجال فى الرصد عبر مشاريع مماثلة تمت باشراف الامم المتحدة لتحديد ادوات وحدات القياس لتوثيق و تبادل البيانات البيئية اللازمة

تطوير منصة لقاعدة البيانات لتنظيم و ادارة البيانات على المستوى الوطنى

اسلوب التنفيذ

تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد و الاستفادة من التجربة الدولية لدراسة تاثيرات التغير المناخى على المدن الساحلية و كيفية مكافحته

يتم اعتماد برامج تدريب على مستوى المنطقة و التنسيق اللازم مع الجهة المعنية لعمل التنسيق اللازم على المستوى الوطنى عبر بروتوكول تعاون بين الجهات المعنية/ المتداخلة بكل بلد مثل: وزارة الاسكان و البيئة و المحليات/ المحافظات حيث المدن محل التطبيق حيث يتم تطوير قواعد ادارة البيانات و من ثم خطط العمل على مستوى المدن و تطوير استراتيجية مكافحة تاثير تغير المناخ على المدن الساحلية على المستوى الوطنى

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الترتيبات المؤسسية

التنسيق لتعاون فنى مبدئى لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جامعة الدول العربية مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية

تقوم جامعة الدول العربية بانتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد برنامج التدريب الاقليمى و التنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى للشروع بالبدء و التطبيق للمسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة و من ثم تبادل البيانات و الخبرات على المستوى الوطنى و الاقليمى

يتم رفع المخرجات لجامعة الدول العربية لتنظيم فاعلية (منتدى) لتبادل افضل الدروس و التجارب على الصعيد الاقليمى للخروج باستراتيجية على المستوى الاقليمى لحماية المدن العربية الساحلية ضد تاثيرات تغير المناخ

الميزانية

2 مليون دولار امريكى عبر ثلاث سنوات

الاتصالات المطلوبة

تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة و بناء منصة ادارة البيانات و تصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى

يتم اعتماد اعلاء للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و خطط العمل على المستوى المحلى و السياسات على المستوى الوطنى و من ثم رفعه للجامعة العربية لتنظيم فعالية (منتدى) لمشاركة و تبادل التجارب و الخبرات و تطوير سياسة اقليمية معتمدة لصالح المدن الساحلية المعرضة للمخاطر

المعوقات

- عدم توافر الخبرات اللازمة
- عدم وجود تدابير مالية كافية

دلائل تقدم العمل

- عدد المدن الساحلية التي شرعت في تطوير استراتيجياتها للتنمية العمرانية مع أخذ الاعتبارات البيئية في الاعتبار.
- عدد منصات البيانات التي تم اعتمادها لجمع المعلومات والبيانات البيئية على المستوى المحلي في المدن العربية.

للمناقشة

النشاط الرئيسي: 4.5 دعم المدن العربية للوصول إلى الموارد المالية من الصناديق البيئية الدولية لتنفيذ سياساتها البيئية والعمرانية المستدامة

النشاطات الفرعية: 1.4.5 بناء قدرات المدن العربية في الحصول على التمويل الدولي لإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها العمرانية المحلية وتحسين التكيف مع التغير المناخي في المناطق الحضرية

المخرجات

- مساعدة الدول العربية في الحصول على تمويل دولي لإدماج الاعتبارات البيئية في سياساتها العمرانية المحلية وتحسين التكيف مع التغير المناخي في المناطق الحضرية

الأهداف

- تعزيز قدرات الدول العربية على توفير تمويل دولي للتكيف مع التغير المناخي.
- بناء اطار مؤسسي، وحوكمة مالية جيدة.
- اعداد وسائل للتدريب، ومنشورات حول الحصول على تمويل للتكيف مع التغير المناخي وادماج الاعتبارات البيئية في خططها المحلية

مبادىء التنفيذ

- الاطلاع على الاستراتيجيات العمرانية والبيئية الوطنية في الدول العربية.
- الشراكة مع القطاعين العام والخاص.
- توفير المعرفة، والدعم لكل الدول العربية.
- تنظيم ورش ولقاءات عمل للتدريب ونشر المعرفة .

"اسلوب التنفيذ

"تُنسق جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فعاليات هذا النشاط بالتعاون مع شبكات المدن والمناخ العالمية والاقليمية وبالتعاون مع ممثلي الصناديق البيئية الدولية التي تتيح التمويل للدول العربية.

ويُمكن اعداد دليل تدريبي، ومبادىء توجيهية لاستخدامها في التدريب ونشر المعرفة، وتنظيم ورش عمل وطنية واقليمية للتدريب على تقديم طلبات التمويل بما يتوافق مع التوجهات الوطنية لكل دولة."

الترتيبات المؤسسية

تُنسق جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كافة الأعمال المرتبطة بهذا النشاط، وتقوم المؤسسات الوطنية المعنية في الدول العربية بنشر مخرجات هذا النشاط.

الميزانية

100,000 دولار أمريكي خلال السنة الأولى من اقرار الخطة التنفيذية.

الاتصالات المطلوبة

- رفع مستوى وعي الوكالات الوطنية، والقطاع الخاص، والمجتمعات المحلية حول منافع، وفرص تمويل اجراءات التكيف المناخي.
- نشر مواد ترويجية فنية وسياسية حول التمويل المناخي، والتكيف، والممارسات الناجحة في هذا المجال.
- اعداد تقارير عن تقدم العمل، وتقديمها الى جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

"المعوقات

- عدم كفاية مشاركة المؤسسات الوطنية، ومختلف أصحاب المصلحة.
- عدم استدامة التمويل

"دلائل تقدم العمل

- "نشر مبادىء توجيهية حول التمويل المناخي.
- عدد ورش العمل التدريبية المنظمة.
- عدد المؤسسات المشاركة.
- عدد الطلبات المقدمة من الدول العربية، للحصول على دعم فني.

الغاية السادسة : تعزيز إنتاجية المدن لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة على المستويين الوطني والإقليمي

الأهداف: تحسين التمويل المحلي للسلطات المحلية، وتحويل الأصول المجمدة إلى محركات اقتصادية.

الاستراتيجيات: تيسير التخصيص الفعال للموارد الوطنية المحدودة على أساس الأولويات

النشاط الرئيسي: 1.6 تطوير النظم الحالية للتمويل البلدي وتحسين تنفيذ الميزانية على المستوى المحلي

النشاطات الفرعية: 1.1.6 دراسة النظم المالية البلدية لعدد من المدن العربية المختارة وذات أحجام مختلفة

المخرجات

- اتاحة تحليل تفصيلي لعدد من النظم المالية البلدية في عدد من المدن العربية المختارة متنوعة الحجم للوصول إلى تطوراتها والصلاحيات المتاحة للبلديات, أهم المعوقات التي تحول دون زيادرة إيراداتها وتحسين أدائها
- وضع مجموعة من المؤشرات لمراقبة كفاءة أداء البلديات من حيث الايرادات والنفقات على أن يتم مراجعتها مع تطور مهمة البلديات

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الأهداف

- تحسين أداء البلديات من خلال زيادة مواردها المالية وصلاحياتها
- فك التضارب في الصلاحيات والمصالح مع المستويات الادارية الاخرى
- خلق فهم أفضل حول كيفية توجيه ودعم التنمية المحلية والحضرية من خلال القطاعات الأكثر فعالية

مبادىء التنفيذ

مراعة حقوق الانسان وحقوق الفئات المهمشة (النساء والشباب) والمشاركة المجتمعية في عملية التحليل

اسلوب التنفيذ

يتم اختيار عينة من البلديات متنوعة الحجم ومن أطر محلية واقاليم عربية مختلفة على ان يتوفر بها الحد الأدنى من المعلومات التي تسمح بالقيام بتحليل تفصيلي وتاريخي لنظمها المحلية مع الاعتماد على القواعد الارشادية للميزانيات المحلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في عملية التحليل

الترتيبات المؤسسية

تتعاون السلطات المحلية والوطنية المهتمة بالاصلاح المحلي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية لتنفيذ التحليل مع الاستعانة بخبراء التنمية المحلية حسب الحاجة

الميزانية

500,000 دولار أمريكي لمدة 3 أعوام

الاتصالات المطلوبة

تعيين عينة من البلديات والتواصل مع السلطات الوطنية والمحلية المعنية للتوافق حول عملية التحليل المحلي

المعوقات

- ضعف مشاركة الدول العربية في المبادرة من خلال اتاحة المعلومات المطلوبة
- عدم توفر التمويل الكافي للقيام بالتحليل
- حدوث تغيير في القيادات المحلية أو عدم تعاونها بشكل كافي قد يعيق العمل
- غياب الرغبة في تطوير الأداء المحلي للبلديات

دلائل تقدم العمل

- وضع استراتيجيات وطنية جديدة تتماشى مع الإصلاحات المؤسسية المنفذة، وتعكس مكون المياه المشتركة فيها.
- درجة المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة في التدريب، وورش العمل المنظمة.

للمناقشة

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

النشاطات الفرعية: 2.1.6 اقامة ورش تدريبية للبلديات على المستوى دون الاقليمي وفقا لتشابه أطرها المحلية لبناء الكوادر القادرة على إصلاح نظم التمويل البلدي

المخرجات

- ايجاد جيل من الكوادر المحلية المدربة على عملية الاصلاح المالي والمحلي لتطوير أداء البلديات بشكل مستمر ومصاحبة عملية التغيير حتى تؤتي بثمارها

الأهداف

- تحسين أداء البلديات من خلال زيادة مواردها المالية وصلاحياتها
- فك التضارب في الصلاحيات والمصالح مع المستويات الادارية الاخرى
- خلق فهم أفضل حول كيفية توجيه ودعم التنمية المحلية والحضرية من خلال القطاعات الأكثر فعالية

مبادىء التنفيذ

مراعاة المشاركة الواسعة للسلطات المحلية من مدن متنوعة الحجم والوظائف مع مراعاة المساواة بين الجنسين من حيث الحضور واتاحة الفرصة لعقد المزيد من الورش الوطنية حسب الحاجة

اسلوب التنفيذ

تعقد الورش التدريبية على المستوى دون الاقليمي لفتح المجال أمام البلديات لمشاركة تجاربها والاستفادة من خبرات الأخرين على أن يكون هناك حد أدنى من التشابه في الأطر المحلية الحاكمة للبلديات لخلق مساحة من الحوار والتشارك البناء

الترتيبات المؤسسية

تتعاون السلطات المحلية والوطنية المهتمة بالاصلاح المحلي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية لتنفيذ التحليل مع الاستعانة بخبراء التنمية المحلية حسب الحاجة

الميزانية

100,000 دولار أمريكي لمدة عام

الاتصالات المطلوبة

تقوم الدول العربية بترشيح السلطات المحلية المشاركة في الورش التدريبية مع مراعاة تنوع الفئة العمرانية المشاركة والخلفية العلمية والوظيفية.

المعوقات

- عدم إمكانية توفير الأموال والتسهيلات اللازمة لإجراء الورش التدريبية
- ضعف مشاركة السلطات المحلية في الورش التدريبية

للمناقشة

دلائل تقدم العمل

- عدد المشاركين في الورش التدريبية من السلطات المحلية
- عدد الورش التدريبية التي تم عقدها ودرجة المشاركة الفعالة

النشاطات الفرعية: 3.1.6 انشاء رابطة للبلديات على المستوى دون الاقليمي لتبادل الخبرات ومناقشة القضايا المشتركة وكسب الدعم

المخرجات

- إن المُخرَج الرئيس من الإجراءات السابقة، هو تأسيس رابطة للبلديات تتولى تنسيق عملية الجوار وتبادل الخبرات بين البلديات تبعا للورش التدريبية وعملية التحليل كما تتولى تكرار التحليل للمزيد من البلديات في الدول العربية ومراقبة أداء البلديات

الأهداف

- تحسين أداء البلديات من خلال زيادة مواردها المالية وصلاحياتها
- فك التضارب في الصلاحيات والمصالح مع المستويات الادارية الاخرى
- خلق فهم أفضل حول كيفية توجيه ودعم التنمية المحلية والحضرية من خلال القطاعات الأكثر فعالية
- تعزيز التعاون الاقليمي ودون الاقليمي بين البلديات والسلطات المحلية وفتح الفرصة لمبادرات التأخي بين المدن العربية

مبادىء التنفيذ

مراعاة المشاركة الواسعة للسلطات المحلية من مدن متنوعة الحجم والوظائف مع مراعاة المساواة بين الجنسين من حيث المشاركة

اسلوب التنفيذ

تنشأ الرابطة من خلال مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب وبالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أن تعقد اجتماعا سنويا كل عام للتبادل والنقاش

الترتيبات المؤسسية

تتعاون السلطات المحلية والوطنية المهتمة بالاصلاح المحلي مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية لإنشاء الرابطة وفتح المجال للتعاون مع مجموعات العمل والمنظمات المعنية بالتمويل البلدي والاصلاح المحلي

الميزانية

20,000 دولار أمريكي لإقامة الرابطة و100,000 دولار أمريكي لمدة عام لإقامة مجموعة من الفعاليات لتبادل الخبرات

الاتصالات المطلوبة

فتح المجال أمام السلطات المحلية لأن تكون عضوا بالرابطة على أن يتم انشاء لجنة تنسيقية من الأعضاء وهيكل اداري لمتابعة عمل الرابطة واجراءات العضوية ولقاءات التشاور والتبادل

المعوقات

- تحديات وقيود بشرية وتشريعية وفنية ومؤسسية ومالية.
- الأوضاع السياسية الراهنة.
- عدم وجود اهتمام كافي من قبل السلطات المحلية
- عدم وجود دعم مالي مناسب

دلائل تقدم العمل

- عدد السلطات المحلية الاعضاء في الرابطة
- حجم المشاركة الفعلية في لقاءات ومناقشات الرابطة

الأهداف: تشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية

الاستراتيجيات: توفير تشريعات وتيسيرات لتشجيع مشاركة القطاع الخاص في التنمية

النشاط الرئيسي: 2.6 جذب المستثمرين المحتملين في القطاع الخاص باتجاه الاستثمارات المرتبطة بالتنمية الحضرية

النشاطات الفرعية: 1.2.6 مراجعة الأطر القانونية والمؤسسية المنظمة لمشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المتعلقة بالتنمية الحضرية

المخرجات

- تحديد العوائق التي تحد من مشاركة القطاع الخاص
- تحديد مجموعة من الحوافز التي تجذب القطاع الخاص للاستثمار مع وضع مجموعة من الضوابط الاجتماعية التي تحقق التوازن بين الربح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية

الأهداف

تعزيز استثمارات القطاع الخاص في التنمية الحضرية بما يستكمل ويدعم استثمارات القطاع العام

مبادىء التنفيذ

تحديد القطاعات الاساسية التي تتطلب مشاركة القطاع الخاص بما يحقق الربح الاقتصادي والعدالة الاجتماعية ويحمي أصحاب المصلحة

اسلوب التنفيذ

تقوم الجهات الوطنية بمراجعة أطرها وفقا للقوانين المتبعة وأولويات كل بلد وتحديد الحوافز التي يمكن توفيرها للقطاع الخاص على أن يقدم برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول العربية الدعم الفني حسب الاقتضاء

الترتيبات المؤسسية

تتولى الجهات الوطنية في كل دولة القيام بهذا النشاط والتواصل مع مستثمري القطاع الخاص المحتملين

الميزانية

100,000 دولار أمريكي لمدة عام بواقع التطبيق في 3 دول عربية

الاتصالات المطلوبة

تتولى الجهات الوطنية في كل دولة القيام بهذا النشاط والتواصل مع مستثمري القطاع الخاص المحتملين

المعوقات

- عدم توافر الإرادة السياسية لتذليل العقبات أمام القطاع الخاص.
- عدم توافر إرادة القطاع الخاص لتحقيق التوازن الاجتماعي مع الربح الاقتصادي

دلائل تقدم العمل

- الزيادة في الاستثمارات الخاصة في القطاعات المتعلقة بالتنمية الحضرية
- الزيادة في اهتمام القطاع الخاص بقطاع التنمية الحضرية.

الاستراتيجيات: تشجيع الاستثمار المسئول مجتمعياً وبيئياً، ووضع لوائح وسياسات تضمن استدامة الاستثمار

النشاطات الفرعية: 2.2.6 اقامة منبر للحوار بين القطاع الخاص والعام فيما يتعلق بالاستثمار في قطاع التنمية الحضرية

المخرجات

- خلق حوار تفاعلي بين القطاع العام والقطاع الخاص، ووضع التوصيات الناتجة عنه موضع التنفيذ.

الأهداف

- تسهيل الدول العربية لحوار ما بين القطاعين العام والخاص

مبادىء التنفيذ

وجود مشاركة متعددة الاختصاصات في الحوار التفاعلي ما بين القطاع العام والقطاع الخاص لخلق الانسجام فيما بينهما.

اسلوب التنفيذ

يمكن للمنبر أن يقام على المستوى الوطني أو المحلي مع فتح الباب أمام المستثمرين الاجانب للمشاركة بشكل منظم وفتح الباب للمستثمرين الشباب والاستثمار الاجتماعي

الترتيبات المؤسسية

تتولى الجهات الوطنية في كل دولة القيام بهذا النشاط والتواصل مع مستثمري القطاع الخاص المحتملين

UN@HABITAT
نحو مستقبل حضري أفضل

الميزانية

150,000 دولار أمريكي على مدى خمس سنوات

الاتصالات المطلوبة

هناك حاجة لتوافر مشاركات من ممثلي القطاعين العام والخاص.

المعوقات

- عدم توافر الاهتمام المطلوب لدى القطاع العام، والقطاع الخاص بالمشاركة في الحوار

دلائل تقدم العمل

- الزيادة في عدد المشاركين من القطاعين العام والخاص في الحوار

الأهداف: توفير فرص العمل والحد من البطالة

الاستراتيجيات: التوفيق بين مؤهلات الخريجين وفرص العمل على المستويات الوطنية والإقليمية

النشاط الرئيسي: 3.6 زيادة فرص العمل للشباب وربطها بالتنمية الاقتصادية المحلية

النشاطات الفرعية: 1.3.6 عمل دراسة متكاملة لسوق العمل من حيث الفرص المتاحة والمؤهلات المطلوبة وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية

المخرجات

- تحديد الفجوات في سوق العمل والمهارات اللازم توافرها لدى الشباب
- ربط فرص العمل بالقطاعات التي تغذي التنمية الاقتصادية

الأهداف

- ايجاد فرص عمل لائقة للشباب بما يتماشى مع اولويات التنمية المحلية والوطنية

مبادىء التنفيذ

مراعاة أن تكون الدراسة شاملة وقائمة على المشاركة المجتمعية لجميع اصحاب المصلحة والمساواة بين الجنسين وحقوق الانسان

اسلوب التنفيذ

يمكن للدراسة أن تقام على المستوى الوطني أو على مستوى المدينة الواحدة (أو عدة مدن) مع عرض نتائجها في اجتماع للخبراء للتوافق على توصياتها وطريقة التنفيذ

للمناقشة

الترتيبات المؤسسية

تتولى الجهات الوطنية تنفيذ هذا النشاط بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية العاملة في هذا المجال

الميزانية

200,000 ألف دولار أمريكي على مدى عام ونصف بواقع تنفيذ الدراسة في 4 دول عربية

الاتصالات المطلوبة

تتولى الجهات الوطنية التنسيق مع أصحاب المصلحة والمنظمات العاملة في هذا المجال

المعوقات

- عدم توافر الارادة السياسية
- ضعف مشاركة الشباب في الدراسة

دلائل تقدم العمل

- عدد الشباب والمنظمات المشاركة في الدراسة الشاملة
- عدد التوصيات الناتجة عن الدراسة التي يتم وضعها موضع التنفيذ

النشاطات الفرعية: 2.3.6 اقامة مراكز للشباب تقدم التدريبات المهنية اللازمة لدخول سوق العمل

المخرجات

- تحسين قدرات ومؤهلات الشباب اللازمة لدخول سوق العمل والحصول على فرص لائقة

الأهداف

- ايجاد فرص عمل لائقة للشباب بما يتماشى مع اولويات التنمية المجلية والوطنية

مبادىء التنفيذ

تقام مراكز الشباب في المناطق النائية لاستهداف الفئات المجتمعية المهمشة مع مراعاة المساواة بين الجنسين في المشاركة وربطها بالقطاعات ذات الأولوية للتنمية الوطنية

اسلوب التنفيذ

تتولى السلطات الوطنية والمحلية اقامة هذه المراكز وفقا للاحتياجات السكانية على المستوى المحلي

الترتيبات المؤسسية

تتولى الجهات الوطنية تنفيذ هذا النشاط بالتنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية وجامعة الدول ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الاقليمية العاملة في هذا المجال

الميزانية

250،000 ألف دولار أمريكي على مدى عامين لاقامة 4 مراكز للشباب في 4 مدن عربية

الاتصالات المطلوبة

تتولى الجهات الوطنية التنسيق مع أصحاب المصلحة والمنظمات العاملة في هذا المجال

المعوقات

- عدم توافر الارادة السياسية
- ضعف مشاركة الشباب في الدورات التدريبية التي تقدمها المراكز الشبابية

دلائل تقدم العمل

- عدد الشباب والمنظمات المشاركة في الدورات التدريبية
- عدد المراكز الشبابية التي تم اقامتها

المبادئ التوجيهية

وبالإضافة إلى الركائز والتدخلات الموصى بها، تقترح خطة التنفيذ عددا من المبادئ التوجيهية التي لا غنى عنها والتي ينبغي إدماجها في تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم جميع الأنشطة والسياسات. وبعبارة أخرى، ينبغي أن يكون لجميع المبادرات المتخذة على جميع المستويات في إطار الخطة التنفيذية للإستراتيجية تأثير إيجابي على هذه القضايا.

الشمولية وتعميم مراعاة نظور النوع الإجتماعي

ضمان مشاركة ومساهمة جميع أصحاب المصلحة بشكل متساو في معالجة قضايا التحضر بما في ذلك أكثر الفئات تهميشا وحرمانا، مع مراعاة تعميم المنظور الاجتماعي في تخطيط وصياغة وتنفيذ ورصد وتقييم جميع السياسات والأنشطة المقررة والموارد المخصصة لتقديم الخدمات.

الاستناد على حقوق الإنسان والتركيز على النتائج

ينبغي الاستناد على احترام المعايير الدولية لحقوق الإنسان بما في ذلك الميثاق العربي لحقوق الإنسان وتطبيقها في إطار كل نشاط ومبادرة مع التركيز على نتائج ومؤشرات محددة عند التخطيط لجميع المشاريع بما يتفق مع أهداف واستراتيجيات خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (التأثير طويل الأجل).

التماشى مع الأولويات الوطنية والخصوصيات المحلية

يجب أن تكون أهداف السياسات والمشاريع والأنشطة المقررة متسقة مع الخصوصيات المحلية والاحتياجات المتنامية لكل بلد عربي وتساهم في تحقيق أولوياته الوطنية.

المشاركة والتمكين

يجب إشراك المواطنين في التخطيط وصنع القرار وتمكينهم من التعبير عن أرائهم، بما في ذلك جميع الفئات المجتمعية (مع التركيز على الفئات الضعيفة مثل الشباب والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمهاجرين والنازحين ... الخ) لتحفيز الدول العربية.

إشراك القطاع الخاص المسؤول اجتماعيا

تمشيا مع المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يتم وضع إطار لمساهمة القطاع الخاص في التنمية الحضرية والبنية التحتية بطريقة أوسع وأكثر تكاملا بما يحقق الاستفادة من ديناميكيتها ومواردها المالية مع مراعاة تحملها المسؤولية عن أدائها وضمان مكافحة انتهاكات الحقوق. وسيحدد الإطار القطاعات ذات الأولوية لإمكانية إشراك القطاع الخاص والذي من شأنه أن يدر منافع متبادلة له ولسلطات الدولة. ويمكن إنشاء فريق عمل استشاري يضم ممثلي للقطاع الخاص يكون تابع للحكومة لمناقشة كيفية إزالة الحواجز التشريعية والبيروقراطية التي تحد من دور القطاع الخاص. وينبغي تعزيز إدماج معايير الأداء البيئي والاجتماعي والحوكمة في نماذج الأعمال الأساسية للشركات الخاصة لضمان الاستثمار المستدام. ويمكن للحكومات تيسير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال زيادة كفاءة المؤسسات العامة؛ وتحسين مهارات المديرين على المستويات الوسطى والعليا للتعامل مع مفاهيم تحليل التكاليف والفوائد والقيمة مقابل المال والمبادئ الأخرى ذات الصلة كجزء من عمليات صنع القرار والتخطيط. ويمكن إنشاء وحدات متابعة الشراكات بين القطاع العام والخاص في البلديات أو على الصعيد الوطني لتحفيز الحوار بين أصحاب المصلحة حول البيئة التنظيمية والسياساتية والإصلاحات الضريبية التي من شأنها أن تحفز دور القطاع الخاص.

مستويات وآليات التنفيذ

يتحمل مجلس الوزراء العرب للإسكان والتعمير مسؤولية تقرير الهياكل اللازمة لتطبيق الخطة التنفيذية للإستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، والتي من المقترح أن تشمل:

فريق عمل متابعة الخطة التنفيذية للاستراتيجية و المكون من ممثلي سبعة دول من اللجنة العلمية الفنية لإدارة البيئة والإسكان وتتضمن المملكة الأردنية الهاشمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان، جمهورية العراق، دولة ليبيا، جمهورية مصر العربية ويختص الفريق بتوجيه ورصد تطبيق الخطة التنفيذية للاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة، فضلًا عن تقديم التقارير عن مدى التقدم المحرز إلى مجلس وزراء العرب للإسكان والتعمير. تنعقد اللجنة مرتين في السنة لمتابعة الخطة ومدي قيام الدول العربية بإدراج غايات واهداف الاستراتيجية في سياساتها الوطنية بالإضافة إلى التخطيط لمبادرات إقليمية وتعبئة الموارد والتنسيق مع اللجان العربية الإقليمية الأخرى ذات الصلة.

تشكيل **اللجان الوطنية** بمشاركة مختلف القطاعات من أجل: (1) ضمان الالتزام رفيع المستوى وإشراك السلطات المحلية؛ 2) التنسيق بين الوزارات ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين لضمان التآزر بين القطاعات؛ 3) تحفيز التخطيط المشترك والمشاريع متعددة القطاعات؛ 4)

مراقبة التقدم المحرز من خلال وضع إطار وطني للمراقبة؛ 5) تعزيز التعاون وإشراك الجهات الفاعلة غير الحكومية من خلال التعاون مع الهيئة الاستشارية غير الحكومية؛ 6) تقديم تقرير إلى اللجنة الفنية الاستشارية الإقليمية سنويًا، وإعداد وتقديم تقرير المتابعة والتقييم إلى المنتدى الوزاري العربي للإسكان والتنمية الحضرية كل سنتين وإلى فريق العمل كل خمسة أعوام. وينصب التركيز الرئيسي للجان الوطنية على ضمان إتباع نهج يستند على النتائج لزيادة أوجه التآزر بين القطاعات ومعالجة التحديات الحضرية الشاملة على نحو واف.

إنشاء **هيئة استشارية غير حكومية** لمتابعة أداء اللجان الوطنية وتقديم المشورة الفنية في تنفيذ خطة تنفيذ الاستراتيجية العربية للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة بما يعزز من مشاركة المجتمع المحلي في صنع القرار في اللجان الوطنية، ورصد مدى اعتبار المبادئ التوجيهية (مراعاة المنظور الإجتماعي وحقوق الإنسان والشباب والبيئة) في المبادرات التي تنفذها اللجان الوطنية.

الأهداف	الاستراتيجيات	النشاط الرئيسي	النشاطات الفرعية	المخرجات	الأهداف	مبادئ التنفيذ	إسلوب التنفيذ	الزمنيات الموسمية	الميزانية	الاتصالات المطلوبة	المعوقات	دلائل تقدم العمل
تيسير الحصول على السكن الملائم والمستدام لجميع الفئات الاقتصادية بأساليب مختلفة	تطوير برامج للإسكان محدود التكلفة وتطوير برامج دعم مناسبة لإسكان الفئات محدودة ومتوسطة الدخل	1.1 ضمان الوصول إلى سكن وخدمات أساسية مناسبة وآمنة وبأسعار معقولة	1.1.1 دعم المعايير الملائمة للإسكان وإعادة الدمج الاجتماعي من خلال إعادة تأهيل المنازل المتضررة وإنشاء وحدات سكنية أساسية منخفضة التكلفة في المناطق المتضررة من النزاعات (دول الصراع وما بعد الصراع)	. تقييم المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراع من حيث أضرار المساكن والبنية التحتية. -تطوير خرائط الأضرار في المناطق المستهدفة وتحديثها شهريا وتقاسمها مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين. (يمكن الاستفادة من تجربة منصة بيانات البصرة بالعراق). -إعادة تأهيل معظم المنازل التي تضررت بشدة من الحرب ؛ -تحديد العدد المطلوب لوحدات الإسكان الأساسية منخفضة التكلفة التي يتعين بناؤها؛ -إنشاء فرص التوظيف تباعا. - بث و رفع وعى أفراد المجتمع / العائدين بالمخاطر بشأن مخاطر التفجير بمخلفات الحرب	-على المستوى المحلى المشروع يستهدف بشكل مباشر العائدين المعرضين للمخاطر إلى المدن المحررة حديثًا (بالاخص 4 مدن ب 4 دول حيث يتم تطبيق المشروع/ المشروعات النموذجية). -المشروع يؤصل حقوق الإنسان للعائدين وأعضاء المجتمع من خلال دعم حقهم في السكن الملائم بما سينعكس على باقى المناطق قيد التطوير و اعادة الاعمار -على المستوى الوطنى يستفيد صانعى القرار و مديرى عملية الاعمار من تأهيلهم لمتابعة و تكرار التجربة بأماكن الدمار الاخرى. - إقامة منصات معلومات و بيانات	يحق لأفراد المجتمع المحلي / العائدين الضعفاء الحصول على مسكن لائق ؛ يتم مسح الأراضي المستوطنة وتطهيرها من مخاطر التفجير. بحيث ان تكون إدارة مخلفات الحرب جزء أصيل من المشروع يتم استثمار الوضع (الكارثة) فى مراحل التخطيط و التصميم والتنفيذ بالاخذ فى الاعتبار بالمبادىء البينية حسب اجندة التنمية المستدامة مع انتهاج اسلوب المشاركة و الاستشارة المجتمعية	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد افضل الممارسات و الخبرات لمشاريع اعادة الاعمار. مع انتداب لجنة فنية متخصصة للتدريب وتأهيل الكوادر المنتدبة من الجهات الوطنية من المسؤولين عن اعادة الاعمار عبر 4 ورش عمل على مستوى كل بلد و لاحقا بمعدل ورشتى عمل على مستوى المحليات حيث تتم المشاريع لاعادة البناء. تقوم السلطات المعنية بكل دولة بعمل المسوحات المبدئية اللازمة لتحديد المدينة/ الموقع لتطبيق مشروع اعادة اعمار نموذجى واحد بكل بلد (بواقع 4 مشاريع فى 4 بلدان) عمل مسوحات دقيقة للموقع المختار و الاحتياجات و التحديات البينية لتضمين مفاهيم و	. التنسيق لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة باقتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد برنامج التدريب الاقليمى و التنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى للشروع بالبدء و التطبيق للمسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة بالتعاون مع السلطات المحلية حيث موقع المشروع النموذج بواقع مدينة/ موقع بكل بلد	750,000 ألف دولار لمكون منصة البيانات على مستوى 6 دول عربية لمدة عام كخطوة أولى 300,000 ألف دولار لمكون البرنامج التدريبي على المستوى الاقليمي والوطني لمدة عامين في 6 دول عربية	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات ممثلة و بناء منصة ادارة البيانات و تصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى يتم اعتماد اعلاه للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الإستراتيجيات و	. غياب الأمن وتكثيف الصراع قد يحد من تقدم اعمال الرصد و المشاريع النموذجية ، ويعيق الشركاء المنفذين من الوصول إلى مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة مما يستلزم تقييم الوضع الأمني بعناية قبل اختيار مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة. موقع المشروع قد يتغير بعد مسح الموقع لأسباب سياسية / أمنية. ما يستوجب على فريق المشروع المعنى بتنفيذ المشروع النموذجى على مستوى محلى (فى نطاق موقع او مدينة محددة) التشاور والحصول على موافقة من جميع أصحاب المصلحة المعنيين ، بما في ذلك نظرائهم من المحافظات والقوات العسكرية ، قبل إجراء استقصاءات الموقع	الاتفاق على مشتملات منصة البيانات و الجدول الزمنى اللازم لمراحل المشروع من ورش و اعمال مسوحات مبدئية ثم تفصيلية و منصة الاتفاق على مستوى و مشتملات للتنفيذ لكل مشروع نموذجى بالست دول حسب الجدول الزمنى المتفق عليه .عدد الكوادر الوطنية المشاركة في الدورات التدريبية الاقليمية

		183		**2.1.1 تطوير و تحسين البيئة العمرانية بمناطق الاسكان الغير رسمى (المناطق العشوائية) لبيئة عمرانية افضل تؤهلها للاندماج فى نطاق مدنها التخطيطى و الاجتماعى**	تطوير دليل استرشادي التنمية العمرانية المتكاملة لتحسين المستقرات الغير رسمية (المناطق العشوائية) بالدول العربية اعتماد برامج تدريب متخصصة متعددة القطاعات للتدريب على برامج ارتقاء و تحسين جودة البيئة العمرانية بشكل متكامل تطوير السياسات الإسكانية الوطنية استنادا للدليل الارشادي للارتقاء بالمناطق العشوائية القائمة لادماجها مع المناطق الرسمية فى نطاق مدنها.	تحسين جودة البيئة العمرانية لمناطق الاسكان الغير رسمى، العشوائيات الارتقاء بجودة الحياة من خدمات و فرص اقتصادية الخ ليتم ادماج هذه المناطق فى نطاق مدنها	يحق لأفراد المجتمع المحلي من الجنسين من كافة الأعمار والفئات المهمشة و الفقيرة والأشخاص ذوي الإعاقة الحصول على مسكن لائق ؛ يتم الاخذ بالمبادىء البيئية والاقتصادية والاجتماعية حسب اجندة التنمية المستدامة والخطة الحضرية الجديدة فى مراحل التخطيط و التصميم والتنفيذ يتم الاخذ فى الاعتبار فى مراحل التخطيط و التصميم التنفيذ انتهاج اسلوب المشاركة و الاستشارة المجتمعية لمخرجات مبنية على مشاركة كافة	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد افضل الممارسات و الخبرة لمشاريع تطوير المناطق المتدهورة عمرانيا و العشوائيات (تجارب دولية و تجارب اقليمية بخبرات دولية). انتداب لجنة فنية متخصصة على المستوى الاقليمى لمراجعة و تجميع الخبرات و افضل الدروس المستفادة بشكل منهجى كدليل ارشادى لمراحل العمل المختلفة والمسوحات و التخطيط و التصميم و التطبيق. يتم التنسيق عبر جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مع المجموعات الفنية العربية المتخصصة المعنية بالقطاعات الاخرى من بيئة و اقتصادية و مجتمعية الخ. و هذا لتناول متكامل.	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتنسيق بدورها مع الجهات و الافراد الذين ضلعوا بمشاريع مماثلة بتجارب مشابهة دولية و الاهم مع الجهات الدولية الاخرى التى تعاونت لمشاريع ناجحة بالمنطقة يتم التنسيق مع اللجان العليا و الوزارية المماثلة على المستوى الاقليمى للاستفادة من مدخلاتهم و اعتباراتهم يتم التنسيق عبر مندوبين ممثلين على المستوى الوطنى بالدول المختلفة للتنسيق لجمع البيانات و المعلومات اللازمة و التنسيق مع السلطات المعنية المختلفة و لاحقا لمتابعة تطوير السياسات الوطنية	400,000 دولار أمريكى على مدى ثلاث سنوات	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة لاثراء الدليل وتصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى يتم اعتماد اعلاه للتطبيق باشراف السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تأسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل المسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و	عدم توافر الخبرات اللازمة فى بعض البلدان لهذا يتم عمل برنامج تدريب و بناء و تأهيل كواد و الاسترشاد بخبراء و تجارب من المنطقة مع عمل منصة خبراء للدعم اللازم عدم توافر بيانات كافية لمتخذي القرار للتحليلات اللازمة والتطوير على المستوى الوطنى و هو ما يتم تداركه عبر تبادل الخبرات عبر منصة الخبراء و دعم اللجنة الفنية	. مدى مشاركة الجهات الوطنية في تطوير الدليل الارشاي بالتنسيق مع جامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . عدد المشاركين في برامج التدريب على المستوى الاقليمي . عدد السياسات الإسكانية التي تم مراجعتها وفقا للدليل الارشادي

توفير الدعم اللازم لبناء وتمويل الإسكان باستخدام أساليب مبتكرة ومستدامة	توفير مسكن ميسر وآليات متنوعة ومبتكره للتمويل العقاري		**3.1.1 تطوير نظم التمويل للاسكان بأسعار معقولة في متناول الفئات الضعيفة ومحدودي الدخل**	خطة نظام تمويلى مرن لتيسير قروض الشراء و البناء و الاستثمار فى قطاع الاسكان لذوي الدخل دون المتوسط على المستوى الوطنى	. مراجعة و اصلاح و استحداث اليات التمويل للاسكان منخفض التكاليف على المستوى الوطنى . تطوير دليل ارشادي يتيح بدائل لزيادة القدرة المالية على المسكن و الحيازة لقطاعات مجتمعية مختلفة من الفئات محدودة الدخل	توفير امكانية الحصول على المسكن الملائم كحق تضمنه الدولة معبر عنه تمويليا و/ او انتماءا لكل فرد فى المجتمع يتكامل التخطيط و التصميم و التشريعات و سياسات الاسكان بالدولة مع هذا الحق بما ييسره و يشجع على الاستثمار فى مثل هذه المشروعات	يتم التنسيق من خلال جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لدراسة نظم التمويل و التجارب الدولية لتمويل المسكن و عمليات التمكين الاقتصادى للمسكن يتم انتداب لجنة فنية متخصصة/اقتصادية بالتنسيق مع السلطات المعنية بكل بلد عبر مندوب للتنسيق و المتابعة لدراسة نظم التمويل المتوافرة بكل بلد و مدى تغطيتها للطلب التمويلى، يكون التنسيق على المستوى الوطنى بكل بلد عبر مندوب ممثل للجنة الفنية من وزارات الاسكان للدراسة و الممسوحات مع وزارات المالية و المحافظات/البلديات و البنوك المعنية و الحكومية وايضا الجهات التمويلية و الاستثمارية فى مجال التمويل العقارى. يتم تحديد الطلب التمويلى	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتحديد التجارب الدولية وانتداب لجنة فنية/ اقتصادية معنية بسبل التمويل للاسكان و التى ستنسق مع ممثليها من وزارة الاسكان بكل بلد للتنسيق و الاتصال بالجهات المعنية من: وزارات المالية و المحليات و المحافظات و البلديات و البنوك الحكومية المتخصصة و الغير حكومية و التعاونيات من الاهالى الخ تؤسس اللجنة الفنية منصة الخبراء للدراسة و المقارنة و التحليل لتطوير الدليل الارشادي على المستوى الاقليمى ودعم عملية تطبيقه	200.000 دولار أمريكى على مدار عام	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبالتنسيق مع مندوب اللجنة الفنية بوزارات الاسكان ليكون عنصر الاتصال و التمثيل للمشروع بكل بلد/ على المستوى الوطنى ليتصل بكل الجهات المعنية فى كل بلد مثل: وزارات المالية و المحليات و المحافظات و البلديات و البنوك الحكومية المتخصصة و الغير حكومية و التعاونيات من الاهالى الخ	محدودية الجهات التمويلية التى تستثمر فى قطاع الاسكان لمحدودى الدخل و عزوف المتواجد من القطاع الخاص و البنوك عن تمويل تلك المشروعات لضعف الضمانات المتاحة لتلك الفئات المستهدفة و يمكن تلافي ذلك عبر احكام قواعد التخطيط التمويلى و الجدوى الاقتصادية و تشجيع الدولة كضامن فقط او ضامن و شريك بالمشروعات مع القطاع الخاص و مع المجتمع المحلى فى صورة اكتتاب او تعاونيات اسكان	الاتفاق على خواص انتمائية ملزمة للمستفيد و ضامنة للمول/ المستثمر ليتم توافرها لضمان فاعلية الخطة. متابعة اتمام مراحل الخطة حسب الجدول الزمنى ومدى التزام الجهات الوطنية بالمشاركة في تطوير الدليل الارشادي

توفير شبكات المواصلات العامة الآمنة داخل المدن وفي امتداداتها	**وضع سياسات للنقل والمرور، وتوفير شبكات النقل العام لتحقيق الاستدامه في المدن**	**2.1 توفير شبكات النقل العام الامنة**	**1.2.1 تطوير سياسات نقل عام مستدامة خضراء**	استراتيجيات النقل العام الاخضر على المستوى الوطنى خطط على المستوى المحلى ل 4 مدن يتم انتخابهم كامثلة بواقع مدينة من كل منطقة دون اقليمية	التوسع فى تطوير المواصلات العامة كبديل اكثر فاعلية فى المدن العربية التى تعانى بالفعل من مشاكل بيئية و مرورية توفير خدمات مواصلات اكثر راحة و بيئة نظيفة	التوسع فى استخدام وسائل النقل النعام و جعلها اكثر جذبا التوسع فى التحول للتقنيات الخضراء عبر تطوير خطط المواصلات لوسائل تقلل الانبعاثات الكربونية احد اهم الاسباب لتلوث المدن تامين وصول خدمات المواصلات الى كل المستخدمين فى نطاق المدن العربية و امتداداتها.	تقوم جامعة الدول العربية بتكوين و انتداب اللجنة الفنية المتخصصة للمشروع و تقوم الجامعة بالاتصال و التنسيق مع برنامج الامم المتحدة لافضل التجارب و لدعم اللجنة الفنية و التى ستقوم بانتداب ممثل لها بكل بلد من وزارة الاسكان و تكوين فريقه المعاون بكل بلد او عبر الدعم التقنى للمسوحات و البحث الميدانى مع الدعم الفنى و الإستشارى عبر الفريق الاقليمى. يتم تحديد منهجية خطة التقصى و البيانات اللازمة للرفع و بكل بلد ليقوم ممثل المشروع بكل بلد بعمل الاتصالات اللازمة لتجميع البيانات المطلوبة و بوافى بها اللجنة الفنية و يدعمها بالمسوحات الميدانية و التقصى اللازم و من ثم تشرع اللجنة فى التحليلات لتحديد المشاكل الاهم ضد المبادىء الدولية و التى تعيق تحقيق اجندة التنمية المستدامة و من ثم	تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق اللازم مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية لافضل التجارب و لدعم الفريق الفنى الاقليمى و دعمه تقوم الجامعة العربية بالتنسيق مع دول المنطقة عبر انتداب ممثل للمشروع, ممثل من وزارة الاسكان للتنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى كالمواصلات و البيئة و التنسيق مع البلديات/ المحليات للخطط على المستوى المحلى	500,000 دولار امريكى على مدى عامين	جامعة الدول العربية اتصال تنسيق مع برنامج الامم المتحدة للمستوطنات البشرية، كما تقوم عبر لجنتها الفنية على المستوى الاقليمي بالاتصال التنسيقى على المستوى الوطنى بوزارات المواصلات, البيئة و المحليات. يقوم ممثل المشروع بالاتصال بممثلى و النقابات الممثلة لوسائل النقل الجماعى الخاص و بعض من الملاك الافراد كامثلة امترشادية لمراحل العمل: مسوحات, الاستراتيجية على المستوى الوطنى و مناطق الدراسة على المستوى المحلى	عدم وجود رفع دقيق للمعلومات لتحديد النقص فى خدمات المواصلات خاصة للمجتمعات الاكثر احتياج و ذوى الدخل المحدود عدم وجود مسحوات بيئية دقيقة عن جودة الهواء و درجات التلوث الناشئة نتيجة الوسائل الحالية و هو ما يلزم لتحديد الجدوى البيئية للمقترحات الخطط المنشودة يتم التغلب على هذا عبر الاستعانة بافراد متخصصين و باجهزة الرصد اللازمة خلال العمل الميدانى و عبر مقابلات ميدانية و استقصاء مع المجتمع المحلى, خاصة للمخرج الثانى على المستوى المحلى.	الاتفاق على مكونات و خصائص و انماط الاستراتيجية على المستوى الوطنى و الخطة على المستوى المحلى و متابعتها على حسب الجدول الزمنى المحدد

توفير ورفع كفاءة الخدمات الأساسية	تحسين نظم إدارة النفايات	3.1. تحسين التعامل مع المخلفات الصلبة و الخطرة بدول الصراع	1.3.1 توفير نظام مستدام للتعامل مع مخلفات الحرب الصلبة والخطرة في المدن محل الصراع	. تقييم المناطق الرئيسية المتأثرة بالصراع من حيث أضرار الدمار بالمساكن والبنية التحتية. . تطوير خرائط الأضرار في المناطق المستهدفة وتحديثها شهريا وتقاسمها مع النظراء الحكوميين وأصحاب المصلحة الآخرين. (يمكن الاستفادة من تجربة منصة بيانات الموصل بالعراق) . بث و رفع وعى أفراد المجتمع / العائدين بشأن مخاطر التفجير بمخلفات الحرب . خلق فرص اعمال و تنشيط اقتصادى للمقاولين و الاقتصاد المحلى	□ على المستوى المحلى المشروع يستهدف بشكل مباشر تامين العائدين المعرضين للمخاطر إلى المدن المحررة حديثًا (بالاخص 4 مدن ب 4 دول حيث يتم تطبيق المشروع/ المشروعات النموذجية). □ المشروع يؤصل حقوق الإنسان للعائدين وأعضاء المجتمع من خلال دعم حقهم في تامينهم اولا و هو شرط مسبق لتوفير المسكن الملائم بما سينعكس على باقى المناطق قيد التطوير و اعادة الاعمار □ على المستوى الوطنى يستفيد صانعى القرار و مديرى عملية الاعمار من تأهيلهم لمتابعة و تكرار	يحق لأفراد المجتمع المحلي / العائدين الضعفاء تامينهم و الحصول على بيئة نظيفة تسمح لهم بالحصول على مسكن و حياة لائقة	تقوم جامعة الدول العربية بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتواصل مع مكاتبها الوطنية العاملة في مدن الصراع والجهات الدولية الاخرى للاغاثة لتحديد اولا افضل الممارسات و الخبرات لمشاريع مماثلة و ثانيا لدعم الممسوحات و التدريب اللازم. كما يمكن انتداب لجنة فنية متخصصة للتدريب وتأهيل الكوادر المنتدبة من الجهات الوطنية من المسؤولين عن تطهير مواقع الحروب و ازالة و تدوير الانقاض و مخلفات الحروب عبر 4 ورش عمل على مستوى 4 بلدان مع ضمان مشاركة الحكومات المحلية حيث تتم المشاريع النموذجية بكل بلد مشارك. تقوم السلطات المعنية بكل دولة بعمل الممسوحات المبدئية اللازمة لتحديد المدينة/ الموقع لتطبيق الشروع النموذجى للتعامل	□ التنسيق لنقل الخبرة الدولية بالتعاون بين جُامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية حيث تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة باقتداب لجنة متخصصة او منسق لاعداد دليل وبرنامج للتدريب الاقليمى واختيار الدول والمدن المشاركة والتنسيق مع السلطات المعنية على المستوى الوطنى لتطبيق الممسوحات و التحليلات و تجميع البيانات و بناء منصة البيانات اللازمة بالتعاون مع السلطات المحلية حيث موقع المشروع بواقع مدينة/ موقع بكل بلد	400,000 ألف دولار لكل دولة مشاركة على مدى عام	تقوم جامعة الدول العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بتوفير افضل الممارسات و الامثلة لتطبيقات مماثلة و مساعدة المدن على بناء منصة ادارة البيانات وتصميم و تنظيم برنامج التدريب اللازم على المستوى الاقليمى يتم ذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية المسؤولة ببلدان المنطقة المستهدفة لتطوير التحليلات و رفع البيانات و تاسيس المنصة لادارة البيانات و من ثم عمل التدريب اللازم على المستوى الوطنى و المحلى حيث سيتم تطبيق و عمل الممسوحات الازمة (على مستوى المدن/ المحليات) لتطوير الاستراتيجيات و	□ غياب الأمن وتكثيف الصراع قد يحد من تقدم اعمال الرصد و المشاريع النموذجية ، ويعيق الشركاء المنفذين من الوصول إلى مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة مما يستلزم تقييم الوضع الأمني بعناية قبل اختيار مواقع المشروع والمجتمعات المستهدفة. □ موقع المشروع قد يتغير بعد مسح الموقع لأسباب سياسية / أمنية. مما يستوجب على فريق العشروع المعنى بتنفيذ المشروع النموذجى على المستوى المحلى (فى نطاق موقع او مدينة محددة) التشاور والحصول على موافقة جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك نظرائهم من المحافظات والقوات العسكرية قبل إجراء استقصاءات الموقع	□ الاتفاق على مشتملات منصة البيانات و الجدول الزمنى اللازم لمراحل المشروع من ورش و اعمال مسوحات مبدئية ثم تفصيلية و منصة □ الاتفاق على معتوى و مشتملات للتنفيذ لكل مشروع نموذجى بال 4 دول حسب الجدول الزمنى المتفق عليه □ عدد الكوادر الوطنية المشاركة في الدورات التدريبية الاقليمية

186

* الميزانية الواردة في الخطة التنفيذية لا تخص الدول العربية وسيتم البحث في مصادر التمويل من دول مانحة أخرى أو مصادر تمويل أخرى خارجية

مرفق رقم (19)

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

الدائرة: الفنية
القسم: الدراسات

العدد: ف/٣/٣/٧/٢٠٢٦
التاريخ: ٢٠١٨/٢/١٤

الى / وزارة الخارجية / الدائرة العربية
م/ برنامج عمل مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب لعام ٢٠١٨

تحية طيبة ...

اشارة الى كتابكم المرقم ٧٠١/٢١/٢/١٤ في ٢٠١٨/٢/٦ ومرفقة مذكرة الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية المرقمة ٣/٤٦٦ في ٢٠١٨/١/٢٩ بشأن التأكيد على قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (٣٤) عن البند الخاص بالتعاون مع المنظمات العربية والاقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / الفقرة ثانياً المتضمنة (**الطلب من الدول العربية والمنظمات والتجمعات الاقليمية والدولية موافاتها بفعالياتها وانشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٨ ليتم تضمينها في برنامج عمل المجلس وتعميمها على الدول العربية للمشاركة فيها**) .

ندرج ادناه الفعاليات والانشطة التي تنظمها وزارتنا لعام ٢٠١٨:-

١. احتفالية اطلاق تحديث وثيقة سياسة الاسكان الوطنية في العراق .
٢. احتفالية اطلاق تحديث معايير الاسكان الحضري والريفي في العراق .
٣. احتفالية يوم المونل العالمي ويوم الاسكان العربي .

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية بذلك ...مع التقدير.

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
١٧ / ٢٠١٨/٣

نسخة الى
- مكتب السيد الوكيل (ا. استبرق ابراهيم الشوك)... مع التقدير
- cairep@mofa.gov.iq
- Environment.dept@las.int
- waleed.elaraby @las.int - (السيد وليد العربي) } يرجى التفضل بالاطلاع ...مع التقدير
- رئيس قسم التدريب والمعرفة / د. ظبية فاروق /أشارة الى مذكرتكم المؤرخة في ٢٠١٨/٣/٨/ للعلم ... مع التقدير
- الدائرة الفنية / قسم الدراسات .....مع الاوليات.

م.رنا كمال ٣/١٢

العراق .بغداد . الكرخ . ساحة المتحف
ص.ب.٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel: (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372881

Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://Www.imariskan.gov.iq
E-mail: moch@Imariskan.gov.iq
Mobile: (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372881

مرفق رقم (20)

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في دورته (٣٤) الذي عقد بالمملكة المغربية يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ رقم (ق١١ - د.ع ٣٤ - ٢٠١٧/١٢/٢٣) بشان **البنـــد الحادي عشر : التعاون مع المنظمات العربية والإقليمية والدولية والاتحادات العربية ذات الصلة / شركاء مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب (برنامج عمل المجلس لعام ٢٠١٨)** .

الفقرة (ثانياً) التي تنص علي أن " الطلب الى الدول العربية والمنظمات والتجمعات الإقليمية والدولية موافاة الأمانة الفنية للمجلس بفاعليتها وانشطتها في مجال الإسكان والتنمية الحضرية خلال عام ٢٠١٨ ليتم تضمينها في برنامج عمل المجلس وتعميمها على الدول العربية للمشاركة فيها" .

وفـي هذا الشأن ارجو أن ارفق لسيادتكم جدول باهم مشروعات وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية فـي مجال الإسكان والتنمية الحضرية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطـاع الإسكـان والمـرافـق

مهندســة /

٢٠١٨١٩١٢٦

{نفيسـة محمـود هـاشـم}

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – القصر العيني تليفون : ٢٧٩٢١٥٤٩ فاكس : ٢٧٩٢١٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

م	المشروع	الموقف التنفيذى
١	مشروع الاسكان الاجتماعي	- مقرر تنفيذ ٨٢٠ الف وحدة ضمن المشروع بالمحافظات والمدن الجديدة . - تم وجاري تنفيذ وطرح عدد ٥٠٠ الف وحدة بعدد (٢٤) مدينة جديدة بتكلفة إجمالية حوالي ٩٣,١ مليار جنيه.
٢	مشروع سكن مصر	- تم وجاري تنفيذ وطرح عدد ١٥١الف وحدة بتكلفة إجمالية حوالي ١٦ مليار جنيه .
٣	مشروع دار مصر	- تم وجاري تنفيذ وطرح عدد ٩١٩٤٤ بتكلفة إجمالية حوالي ٣٢ مليار جنيه .
٤	مشروعات المباني الخدمية	١- تم تنفيذ عدد ٢٨٥٠ مبنى خدمى (مدارس- مستشفيات - حضانات - نوادي إجتماعية ورياضية - قسم شرطة - .....) بعدد (٢٦) مدينة جديدة بتكلفة إجمالية حوالي ٩ مليار جنيه . ٢- جاري تنفيذ عدد ٤٨٠ مبني خدمي بعدد (٢٣) مدينة جديدة بتكلفة إجمالية حوالي ٦ مليار جنيه . ٣- جاري طرح عدد ١٨٥ مبني خدمي بعدد (٢٢) مدينة جديدة بتكلفة إجمالية حوالي ٣ مليار جنيه .
مدن الجيل الرابع		
	المشروع	**الموقف التنفيذى**
٥	مدينة العلمين الجديدة	جاري تنفيذ المشروعات التالية بالمدينة ومنها : ١- الابراج الشاطئية بإجمالي مسطحات ١,٥٢ مليون متر مسطح منها ١,٢ مليون متر مسطحات سكنية وتجارية . ٢- المنطقة الترفيهية بإجمالي مسطح ١٦٤ الف متر مسطح منها حوالي ٥٠ الف متر مسطح تجاري . ٣- الدوان تاون مسطحات ٤٥٠ الف متر مسطح بعدد ١٣٢٠ وحدة سكنية . ٤- عمارات الاسكان المتميز بعدد ٢٠٨٨ وحدة . ٥- العمارات السكنية (سكن مصر) بعدد ١٠ الاف وحدة سكنية . ٦- المدينة التراثية Old City
٦	مدينة العاصمة الادارية الجديدة	جاري تنفيذ عدة مشروعات بالمدينة ومنها : أولاً : منطقة الحي السكني R3 بمساحة ١٠٠٠ فدان علي النحو التالي : - عدد ٢٢٩١٢ وحدة سكنية . - عدد ٩٥٢ وحدة بمنطقة الفيلات . - عدد ٥٥٠ وحدة تجارية . ثانياً : منطقة الحي السكني R5 بمساحة ٩٨٥ فدان .
٧	مدينة المنصورة الجديدة	جاري تنفيذ المشروعات التالية بالمرحلة الأولي ومخطط الانتهاء بنهاية عام ٢٠١٩ : ١- عدد ١٩٦ عمارة ضمن مشروع سكن مصر . ٢- عدد ٤٦٨ عمارة ضمن مشروع الاسكان المتوسط " دار مصر " ٣- عدد ٥٨ عمارة ضمن مشروع الاسكان المتميز ٤- عدد ٣٠ برج سكني . ٥- عدد ١١٧٩ فيلا نماذج متعددة .
٨	مدينة هضبة اسيوط الجديدة	مخطط الانتهاء من تنفيذ عدة مشروعات بالمدينة حتي نهاية عام ٢٠١٩ ومنها : ١- عدد (٦٠) عمارة سكنية لمشروع سكن مصر . ٢- عدد (٦٦) عمارة لمشروع الاسكان الاجتماعي .
٩	مدينة غرب قنا	مخطط الانتهاء من تنفيذ عدة مشروعات بالمدينة حتي نهاية عام ٢٠١٩ ومنها : ١- عدد (٣٠) عمارة لمشروع سكن مصر . ٢- عدد (٣٠) عمارة لمشروع الاسكان الاجتماعي .

مرفق رقم (21)

Waleed ElSayed ElAraby

From: aa <mass65@live.com>
Sent: Monday, October 29, 2018 9:41 AM
To: Waleed ElSayed ElAraby
Subject: Fwd: فاعليات وأنشطة دولة الكويت في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018

Sent from my iPhone

الأخ الفاضل / وليد العربي **المحترم**
تحية طيبة وبعد ،،،

بالإشارة إلى البند العاشرمن جدول أعمال اللجنة الفنية العلمية الاستشارية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب في اجتماعها 64 بمقر الامانة العامة للجامعة خلال الفترة 8 - 10 / 10 / 2018 ، بشأن الطلب من الدول العربية موافاة الامانة الفنية للمجلس بفاعليتها وانشطتها في مجال الاسكان والتنمية الحضرية خلال عام 2018 ، يرجى الإحاطة بالآتي :-

1- تم عقد اجتماع اللجنة الفنية المعنية بشئون الإسكان واجتماع هيئة جائزة الاسكان لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 13 - 16 مايو 2018 م بدولة الكويت .

2- اقامت دولة الكويت ورش عمل اتحاد الملاك لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 9 - 11 سبتمبر 2018 .

3- تم عقد الاجتماع السادس عشر لمعالي وزراء مجلس التعاون لدول الخليج العرب والمعنيين بشئون الاسكان واجتماع سعادة الوكلاء واجتماعات اللجنة الفنية خلال افترة 26 سبتمبر الى 1 اكتوبر 2018 بدولة الكويت .

4- وقعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية عدداً من عقود البنية التحتية والانشائية في مشاريع مدينة المطلاع وغرب عبد الله المبارك وصباح الاحمد السكنية .

5- اقامت المؤسسة العامة للرعاية السكنية برنامجا تعريفياً لجميع الشركات والتحالفات المؤهلة للمشاركة في الفرص الاستثمارية المطروحة في مدينتي جابر الاحمد وصباح الاحمد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

م. محمد عبد الله صنيدح
نائب المدير العام لشئون الرقابة
ونظم المعلومات
ضابط إتصال دولة الكويت لدى
جامعة الدول العربية

مرفق رقم (22)

الأمانة العامة

الشؤون الاقتصادية

إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية

الأمانة الفنية لمجلس وزراء

الإسكان والتعمير العرب

النظام الأساسي
لمجلس وزراء
الإسكان والتعمير العرب

النظام
الأساسي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

-

المادة الأولى

التعاريف : يقصد بالمصطلحات التالية المعاني المبينة إزاء كل منها:

الجامعة : جامعة الدول العربية

الأمانة العامة : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

المجلس : مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

المكتب التنفيذي : المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الوزير : الوزير المسؤول أو المختص بالإسكان والتعمير في الدول الأعضاء في المجلس

الأمانة الفنية : الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب

الحساب الخاص : الحساب المخصص لدعم تمويل بعض النشاطات التي يتخذ المجلس قرارات بشأنها.

اللجنة الفنية العلمية الاستشارية : وهي لجنة تتشكل من كبار المسؤلين والخبراء من وزارات الاسكان والتعمير العرب تساعد المجلس والمكتب في اداء مهامه.

اللجان الفنية : لجان فنية متخصصة محددة المدة والمهام يشكلها المجلس أو المكتب التنفيذي لبحث موضوعات أو وضع دراسات حول موضوعات تتعلق بقطاع الإسكان والتعمير.

المادة الثانية

إنشاء المجلس:

ينشأ في نطاق جامعة الدول العربية مجلس يتألف من الوزراء المسؤولين أو المختصين بالإسكان والتعمير يسمى مجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب.

المادة الثالثة

أهداف المجلس:

يهدف المجلس إلى تنمية التعاون وتنسيق الجهود بين الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة وبخاصة:

1- تبادل البحوث والتشريعات والدراسات الناظمة لقطاع الاسكان والتعمير والتجارب

العلمية والعملية والدروس المكتسبة في مجال الإسكان والتعمير.

2- الاستفادة من الخبرات القائمة لدى مراكز البحوث الإسكانية والإنشائية ومراكز التدريب الفنية والمهنية، والتعاون الفني في إقامة تلك المراكز في الدول العربية التي ترغب في ذلك.

3- تبادل الخبراء والفنيين والتقنيات والنظم واللوائح الفنية وإقامة المؤتمرات والندوات وورش العمل في قطاع الإسكان والتعمير بين الدول الأعضاء.

4- تشجيع الشراكة بين القطاع العام والخاص من خلال:

- إقامة مشاريع سكنية
- تمويل مشروعات الاسكان والتعمير
- إقامة صناعات مشتركة لمواد ومعدات الانشاء والتعمير
- دعم اقامة شراكات ما بين شركات المقاولات ومكاتب الاستشارات الهندسية والمطورين العقاريين

5 - المحافظة على التراث الحضاري الأصيل والطابع العربي في نطاق التطور العمراني المعاصر في الوطن العربي **وكذلك احياء وتثمين الطابع الأثري للمدن العتيقة** مع اقتراح الأساليب الكفيلة للمحافظة على مباني هذا التراث.

6 - الاستفادة من المركز العربي للوقاية من اخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى وتبادل التقنيات والوسائل المتعلقة بالوقاية من الزلازل والكوارث الطبيعية.

7- دمج البعد البيئي عند إقامة المشاريع السكنية بما يحقق استدامتها.

8- توحيد الجهود في ميدان سلامة البناء واتخاذ التنظيمات الكفيلة لمراقبة وضمان هذه السلامة في الوطن العربي مع ضرورة إدراج معايير ومواصفات خاصة بسلامة البناء ضمن المعايير الفنية والمواصفات العامة للمباني.

9- توحيد وتطوير وتحديث المواصفات العامة والمقاييس والمعايير الفنية المستخدمة بالدول العربية في مجال الإسكان والتعمير وتفعيل تطبيقها تدريجياً.

10- البحث في اقتصاديات البناء ووسائل خفض تكاليفه مع التركيز على مجالات الإسكان الميسر وإسكان ذوي الدخل المنخفض والإسكان الخيري.

11- إحداث جوائز على صعيد الوطن العربي لفائدة التقنيين العرب والمؤسسات العربية العاملين على بلورة الطابع العربي الأصيل في المشاريع الإسكانية والتخطيط العمراني.

المادة الرابعة

اختصاصات المجلس:

يمارس المجلس عمله علي النحو التالي:

1- اقرار جدول أعمال دوراته ومناقشة بنوده واصدار القرارات المناسبة.

2- مناقشة واقرار مشاريع القرارات المرفوعة من المكتب التنفيذي للمجلس.

3- اقرار خطة العمل السنوية للأمانة الفنية وبرامج تنفيذها والميزانية المقترحة لها.

4- تشكيل لجان فنية متخصصة مهمتها معالجة قطاعات فرعية من قطاع الاسكان والتعمير ويحدد المجلس بقرار منه أنظمة عمل هذه اللجان علي أن ينتهي تشكيلها بانتهاء مهمتها.

5- اقرار مشاركة المجلس في المؤتمرات والمنتديات والندوات وورش العمل.

6- اتخاذ ما يراه لازما من اجراءات الطوارئ التي تفرضها الاحداث في حالة تعرض احدى المناطق العربية الي دمار أو تخريب نتيجة الكوارث الطبيعية.

المادة الخامسة

مكان انعقاد المجلس:

يعقد المجلس دوراته في مقر الأمانة العامة للجامعة ويجوز أن يعقد في أي دولة عربية بناء علي:

1- رغبة الدولة وموافقة المجلس أثناء انعقاده.

2- رغبة الدولة وموافقة دولتين على الأقل.

المادة السادسة

أدوار الانعقاد:

1- يعقد المجلس دورة عادية مرة كل عام بناء على دعوة من الأمانة الفنية وذلك خلال الربع الأخير من العام.

2- يعقد المجلس دورة غير عادية بناء على قرار من المجلس أو بتوصية من المكتب التنفيذي أو بدعوة من الأمين العام للجامعة أو بناء على طلب دولة عضو وموافقة دولتين علي الأقل.

3- لا تدرج فى جدول أعمال المجلس في دوراته غير العادية موضوعات غير التي عقدت الدورة من أجلها والتي حددت موضوعاتها الجهة الداعية.

4- في حال تعذر حضور الوزير المعني بالإسكان والتعمير يجوز أن ينوب عنه مسئول بمستوى وكيل أول وزارة أو المندوب الدائم لدى جامعة الدول العربية.

المادة السابعة

المراقبون:

يجوز للمجلس دعوة من يراه من الأفراد والمنظمات والاتحادات وغيرها لحضور اجتماعاته بصفة مراقب بناء علي اقتراح من المكتب التنفيذي وموافقة المجلس وفقاً للمعايير المتبعة في جامعة الدول العربية.

المادة الثامنة

صحة انعقاد المجلس واتخاذ القرارات وقواعد التصويت واجراءاته:

1- يمثل حضور ثلثي الدول الأعضاء النصاب القانوني اللازم لصحة انعقاد أي دورة للمجلس.

2- مع عدم الاخلال بالفقرة الثانية من المادة السادسة والفقرة الثانية من المادة الثامنة عشر من الميثاق، يتم اعتماد القرارات بتوافق الآراء ما أمكن ذلك.

3- في حالة تعذر تحقيق توافق الآراء طبقا للفقرة (2) من هذه المادة، يتم اتخاذ الاتي:

- اذا لم يتم التوافق يصار الي التصويت ويكون القرار نافذا بحصوله علي نسبة ثلثي الدول الحاضرة والمشاركة في التصويت وذلك بالنسبة للقرارات الخاصة بالمسائل الموضوعية.
- موافقة الأغلبية البسيطة للدول الأعضاء الحاضرة والمشاركة في التصويت، وذلك بالنسبة للقرارات الأخرى التي لا ينطبق عليها الفقرة السابقة من هذه المادة، مع مراعاة أحكام الفقرة الرابعة من المادة الخامسة وأحكام المادة السادسة عشر من الميثاق.

المادة التاسعة

رئاسة المجلس:

1- تكون رئاسة المجلس في حالة عقده بمقر الأمانة العامة للجامعة دورية لوزير كل دولة حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول الأعضاء، وفي حالة غيابه تكون الرئاسة لوزير الدولة التي تلي دولته وذلك حسب الترتيب الهجائي، ويظل الرئيس يمارس أعمال الرئاسة الي ان تسند لخلفه في مستهل أعمال الدورة العادية التالية. كما يتولى رئاسة كل دورة غير عادية تنعقد قبل انتهاء مدة رئاسته.

2- في حالة استضافة المجلس من إحدى الدول الاعضاء تكون الرئاسة لوزير الدولة المضيفة، ويكون نائب الرئيس وزيرا من الدولة التالية لدولة الوزير الذي تولى رئاسة دورة المجلس السابقة حسب الترتيب الهجائي.

المادة العاشرة

جدول الأعمال:

أولا: يتضمن جدول أعمال المجلس الموضوعات التالية:

1- الموضوعات التي سبق للمجلس أن اتخذ قرار بإدراجها على جدول أعمال الدورة التالية.

2- الموضوعات التي ترغب الدول الأعضاء بإدراجها في جدول الأعمال علي أن توافي بها الأمانة الفنية قبل موعد انعقاد المجلس بشهرين علي الأقل مشفوعة بمذكرة تفسيرية.

3- ما تقترحه الأمانة الفنية من موضوعات علي المجلس او المكتب التنفيذي.

4- الموضوعات التي يرى الأمين العام ان لها صفة الاهمية والاستعجال ويطلب ادراجها.

ثانيا: وللمجلس حق ادخال اي تعديلات علي جدول الاعمال اثناء انعقاد المجلس.

المادة الحادية عشر

المكتب التنفيذي :

1- يشكل المكتب التنفيذي للمجلس من ستة أعضاء كما يلي:

- **ترويكا مجلس الجامعة على مستوى القمـــة (الرئاسة السابقة، والرئاسة الحالية، والرئاسة اللاحقة).**
- **ثلاثة أعضاء بالتناوب وفقا للترتيب الهجائي للدول الأعضاء.**

2- في حال الجمع بين العضوية في المكتب التنفيذي وفقا للترويكا والعضوية حسب الترتيب الهجائي ينتقل الدور للدولة التي تلي في الترتيب الهجائي.

3- تكون العضوية في المكتب التنفيذي لأعضاء الترويكا لمدة عضويتهم في الترويكا وسنتين لباقي الأعضاء.

4- للمجلس إذا رأى ذلك ضروريا، اختيار دولة أو دولتين لضمهما كأعضاء بالمكتب التنفيذي لمدة عامين .

5- ينتخب المكتب التنفيذي رئيسا ونائبا للرئيس في أول اجتماع له.

6- إذا لم يتمكن الوزير من الحضور لأسباب قاهرة يمكن إنابة مسؤول بمستوى وكيل وزارة فحسب

المادة الثانية عشر

أدوار انعقاد المكتب التنفيذي:

يعقد المكتب التنفيذي اجتماعا عاديا واحدا كل عام ويجوز عقد اجتماعات غير عادية بناء على طلب دولتين علي الاقل من أعضائه.

المادة الثالثة عشرة

مكان انعقاد المكتب التنفيذي وصحة انعقاده واتخاذ القرارات والتوصيات:

يعقد المكتب التنفيذي اجتماعاته في مقر الأمانة العامة للجامعة او في اي دولة عربية تستضيفه، وفي هذه الحالة يشارك وزير الدولة المستضيفة في المكتب التنفيذي لذلك الاجتماع دون أن يكون له حق التصويت، ويكون اجتماع المكتب التنفيذي صحيحا بحضور أغلبية أعضائه ويتخذ قراراته وتوصياته بأغلبية الاعضاء الحاضرين، وفي حال تساوى الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

المادة الرابعة عشرة

مهام المكتب التنفيذي:

1- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس.

2- تشكيل لجان فنية متخصصة محددة المدة والمهام لبحث موضوعات معينة أو تكليف خبراء واستشاريين لوضع دراسات حول موضوعات تتصل بقطاع الإسكان والتعمير.

3- إعداد مشروع جدول أعمال المجلس.

4- اتخاذ ما يراه لازما من إجراءات الطوارئ التي تفرضها الأحداث في حالة تعرض إحدى المناطق العربية إلى دمار أو تخريب نتيجة الكوارث الطبيعية.

المادة الخامسة عشرة

مهام اللجنة الفنية العلمية الاستشارية:

يعاون المجلس لجنة فنية علمية دائمة على مستوى كبار المسئولين والخبراء من الدول الاعضاء وكذلك المنظمات والاتحادات ذات العلاقة التي يعتمدها المجلس بصفة مراقب.

1- تتولى بحث موضوعات او وضع دراسات حول موضوعات تتعلق بقضايا الاسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة.

2- ترفع التوصيات بشأن الموضوعات المطروحة على جدول اعمال المكتب التنفيذي والمجلس ليتم اعتمادها واقرارها من قبل المكتب التنفيذي والمجلس.

المادة السادسة عشر

مهام الأمانة الفنية:

تتولى الإدارة المعنية بالإسكان والتعمير في الأمانة العامة أعمال الأمانة الفنية للمجلس.

1- تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس والمكتب التنفيذي.

2- إعداد الدراسات الفنية التي يطلبها عمل المجلس أو المكتب التنفيذي.

3- تجميع وتحليل المعلومات والبحوث والدراسات المتعلقة بالإسكان والتعمير وتعميمها على الدول العربية.

4- التنسيق بين الدول العربية في مجال التدريب المهني وإقامة الندوات العلمية وغير ذلك من الأمور المشتركة التي تدعم التعاون العربي في مجال الإسكان والتعمير.

5- إقامة الصلات مع المنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية المتخصصة في مجال الإسكان والتعمير.

6- توجيه الدعوة إلى اللجان الفنية التي يقرر المجلس أو المكتب التنفيذي تكوينها وإعداد جداول أعمالها والوثائق الخاصة بها.

7- الإعداد لدورات المجلس والمكتب التنفيذي واللجنة الفنية العلمية الاستشارية واللجان المتخصصة التي يتم تشكيلها وتسجيل المناقشات والقرارات والتوصيات ومن ثم تبليغها إلى الدول الأعضاء.

وللأمانة الفنية الاستعانة بمن تراه من الخبراء والفنيين لأداء مهامها وفق ما هو محدد في برنامج الإدارة السنوي وفقا للإجراءات المتبعة في الأمانة العامة.

8- العمل على إنشاء قاعدة بيانات تتعلق بموضوعات الإسكان والتعمير والتنمية الحضرية المستدامة بالدول العربية ووضعها في موقع الجامعة على شبكة الانترنت مع تحديثها دوريا.

المادة السابعة عشرة

الحساب الموحد للمجالس الوزارية المتخصصة "حساب مجلس وزراء الإسكان والتعمير"

1. **يحدد للمجلس حساب لتمويل النشاطات (وليس المشروعات) التي يتخذ المجلس قرارات بشأنها والتي لا تغطيها موازنة الجامعة.**
2. **يحدد المجلس المبالغ التي يجب رصدها سنويا لتمويل هذا الحساب.**
3. **يتولى الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية مهمة أمر الصرف بالنسبة لهذا الحساب بموجب اللائحة المالية للحساب الخاص وفقا للموازنة المقررة، ويخضع الصرف للرقابة المالية وفقا لما هو معمول به في الأمانة العامة ويقدم الامين العام المساعد للشؤون الاقتصادية تقرير عن أوجه الايرادات والصرف أثناء انعقاد كل دورة للمجلس.**
4. **تودع المساهمات والتبرعات الطوعية من الدول الأعضاء أو أية جهات أخرى.**

المادة الثامنة عشرة

يعمل بهذا النظام من تاريخ التصديق عليه من الجهات المختصة.

- وافق عليه وزراء الإسكان والتعمير العرب في مؤتمرهم السادس (الجزائر، ديسمبر/ كانون أول 1981).
- صدقه مجلس جامعة الدول العربية بالقرار رقم (4218 – د.ع 78) تاريخ 1982/9/23 في دور انعقاده الثامن والسبعين في تونس.
- تم تعديله بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6703 – د.ع 126) تاريخ 2006/9/6.
- تم تعديل المادتين 9 و 11 بموجب قرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (6760–د.ع 127) تاريخ 2007/3/4.
- تم تعديل النظام الاساسي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب بموجب قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري (ق:رقم8320–د.ع (150)–ج3–2018/9/11).

مرفق رقم (23)

المندوبية اللبنانية الدائمة
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

الرقم: ٩٠/ج/٤

تهدي المندوبية اللبنانية الدائمة لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الامانة العامة لدى جامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية –ادارة البيئة و الاسكان و الموارد المائية) وبالاشارة الى مذكرتكم رقم ٥/٤٦٧ تاريخ ٢٠١٨/١/٢٩، بشأن مقترحات وملاحظات حول موضوع اساليب التمويل العقاري.

تتشرف المندوبية بايداعكم ربطا نسخة من مقترحات وملاحظات حول موضوع اساليب التمويل العقاري ودراسة عن واقع الحال.

تغتنم المندوبية اللبنانية لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة لجامعة الدول العربية (قطاع الشؤون الاقتصادية – ادارة البيئة و الاسكان و الموارد المائية)، عن فائق التقدير والمودة.

05256

10 MAY 2018

القاهرة في: ٢٠١٨/٥/١٠

جامعة الدول العربية
قطاع الشؤون الاقتصادية
ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

٢٢ شارع المنصور محمد - الزمالك - القاهرة / هاتف: ٥ / ٤ / ٢٧٣٨٢٨٢٣ (٢٠٢) فاكس: ٢٧٣٨٢٨١٩ (٢٠٢)
www.cairo.mfa.gov.lb - Email: laslubnan@gmail.com

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

بيـــروت، فـــي ١٠ نيســـان ٢٠١٨

المعاون

١٠٤٦٢

حضرة السيدة علية عباس المحترمة
مدير عام
وزارة الاقتصاد والتجارة

عطفاً على كتابكم رقم ٢٠١٨/٣٨٧٩ تاريخ ١٩ اذار ٢٠١٨ وموضوعه مذكرة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حول أساليب التمويل العقاري،

ولما كان موضوع وضع الخطط المتعلقة بهذا الموضوع هو من مسؤولية الدولة بالدرجة الاولى عبر مؤسساتها، لا سيما منها المؤسسة العامة للإسكان ومن خلال سلطة الوصاية وزارة الشؤون الاجتماعية،

ولما كنتم تطلبون مقترحات وملاحظات حول موضوع أساليب التمويل العقاري، تجدون ربطاً دراسة عن واقع الحال واقتراحنا للتمويل العقاري.

في السياق نفسه، ولما كانت القروض المتعثرة تشكل مشكلة على الصعيد العام وهي تؤثر على استقرار النظام المالي بما انها تحد من فاعلية القطاع المصرفي وقدرته على تمويل الاقتصاد كما تؤثر على النمو بشكل عام،

ولما كانت القروض المتعثرة تؤثر سلباً على المصارف كونها:

- تستهلك رأس المال،
- تتطلب الوقت والاهتمام لإدارتها وذلك لا يدخل ضمن المهام الأساسية للمصارف،
- ترث الاعباء التشغيلية،
- تقلل من ربحية المصارف ومن الخدمات المصرفية،
- تحد من حيوية واستدامة المصارف.

ولأننا نرى أن هناك فرصة مهمة لتخصيص قسم من الأصول المالية النقدية العربية لتوظيفها في القطاع العقاري في الدول العربية، بالإضافة إلى تعزيز الاستقرار المالي وحفظ النظام المصرفي العربي وحماية الاستقرار الاجتماعي،

فإننا نقترح في هذا المجال قيام الدول العربية بالاكتتاب في صندوق استثمار عقاري مشترك ينشأ لدى صندوق النقد العربي يكون موضوعه الأساسي شراء المحافظ العقارية وتلك المتعثرة بحسب القوانين المرعية الإجراء وتعديل اللازم منها، بنوعيه:

أ. إنشاء شركات عقارية محلية لتقوم بالوكالة عنه وبواسطة المصارف المحلية بشراء محافظ عقارية بتمويع وحداتها المنجزة بطريقة الإيجار الذي ينتهي بالتملك (وإقرار القوانين الخاصة المساعدة).

ب. الجانبية العالية التي تشكلها سوق القروض والأصول المتعثرة لشركات الاسهم الخاصة والاستثمارات البديلة. في الواقع، أصبح هذا الوضع مربحاً لكلي الطرفين (البنوك والشركات)، وبالتالي تتخلص المصارف من عبء القروض المتعثرة وتستفيد الشركات من انخفاض أسعار القروض المتعثرة المتصلة بعقارات وتحصل على فرصة لتعزيز اوضاعها في سوق العقارات والتنمية في جميع انحاء العالم العربي. ويتم ذلك أيضاً عبر إنشاء شركات تشتري المحافظ العقارية المتعثرة من المصارف بقيمة متدنية وتقوم بدورها بمحاولة تحصيل هذه القروض او تسييل عقاراتها وتستفيد من الفرق في الأسعار كما تقوم بتوظيع مروحة استثماراتها لاسيما جغرافياً. أما المصارف فهي تستفيد من هذه العمليات اذ تتحسن ميزانياتها وتتخلص من عبء هذه القروض وتسييلها والكلفة التي تتحملها.

وتفضلوا بقبول الاحترام

رياض توفيق سلامة

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

واقع الحال الاسكاني في لبنان

في الدول كافة، تكون السياسة الاسكانية من مسؤولية الدولة التي تحدد اطرها وكيفية تنفيذها وايجاد المصادر الملائمة لتمويلها. في ظل غياب مثل هذه السياسة على الصعيد الرسمي في لبنان منذ فترة زمنية طويلة لأسباب عدة وغياب أي رؤية مستقبلية واضحة لتأمين المسكن للمواطنين، كان لا بد من ايجاد بديل مؤقت. في هذا السياق، قام مصرف لبنان باستخدام الصلاحيات المعطاة له بموجب قانون النقد والتسليف، من خلال اجراءات غير تقليدية في السياسة النقدية، بدعم القطاعات الانتاجية وعلى رأسها القطاع العقاري كونه يشكل شبكة الأمان للمواطن اللبناني.

بالفعل ومنذ العام ٢٠٠٩، بدأ مصرف لبنان بتحفيز المصارف على منح قروض بفوائد مخفضة تساعد اللبنانيين على شراء منزل. هذه التحفيزات مرت بعدة مراحل:

- تخفيض من الاحتياطي الالزامي للمصارف بغية تشجيعها على اقراض الافراد بفوائد مخفضة مع وضع سقف لهذه الفوائد وشروط.
- اقراض المصارف مباشرة من مصرف لبنان بفائدة ١% على ان تقوم هذه المصارف بدورها باقراض الافراد بفوائد مخفضة حددها مصرف لبنان وضمن شروط محددة.
- الدعم المباشر للفوائد من قبل مصرف لبنان وضمن شروط معينة وتحديد سقف للفائدة.

هذه التدابير التي قام بها مصرف لبنان ومنذ ال٢٠٠٩ ساهمت في تأمين المسكن اللائقة لما يقارب ال١٣٠٠٠٠ عائلة بفوائد مدعومة وفي نفس الوقت حركت القطاع العقاري اذ ساهمت في خلق فرص العمل وتحريك كل القطاعات المرتبطة مباشرة بالبناء.

بالفعل، لقد سعى مصرف لبنان، من خلال تشجيع القروض السكنية والاستهلاكية، الى تأمين التمويل الذي سيعيد تكوين الطبقة الوسطى، وهي اساس الاستقرار الذي يحتاج اليه الاقتصاد اللبناني. لكن هذه التدابير تبقى موقتة ولا يمكن لمصرف لبنان ان يلعب دور الدولة الى ما لا نهاية.

المؤسسة العامة للاسكان :

انشئت المؤسسة العامة للإسكان بموجب القانون رقم ٥٣٩ تاريخ ١٩٩٦/٧/٢٤ وكانت الغاية من انشائها إجراء دراسات ومسوحات إسكانية لجميع المناطق اللبنانية كما انيط بها تسهيل إسكان المستفيدين بالطرق التالية:

أ- بناء المساكن وملحقاتها مباشرة او بواسطة الغير وفق برامج تخضع لموافقة مجلس الوزراء في حال تجاوز كل برنامج عدد وحداته السكنية مائة مسكن.

ب- تشجيع الإدخار والتسليف للسكن وفقا لنظام يضعه المجلس ويصدق بمرسوم يتخذ في مجلس الوزراء بناء على اقتراح الوزير.

ج- تقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل إلى:

١- الهيئات المنتفعة لبناء المساكن وحسابات من المستفيدين الذين تؤول فيه الشروط المطلوبة لمنشآت الشركات التجارية.

٢- المستفيدين لبناء مساكن على عقارات يملكونها، أو لشراء مساكن مبنية أو قيد الإنشاء أو لتوسيع مساكنهم أو ترميمها.

٣- البيوت المنتفعة لبناء المساكن من أجل تأجيرها من العاملين لديها.

بعض شروط المؤسسة للحصول على قرض:

- الحد الأقصى لقيمة القرض ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- الحد الأقصى للدخل ٦,٧٥٠,٠٠٠ ل.ل
- تحديد مساحات المساكن: حتى ١٢١ متراً مربعاً للذين لا تتجاوز مداخيلهم ٨ مرات الحد الأدنى. حتى ٢١١ متراً مربعاً للذين تتراوح مداخيلهم ما بين ٨ و ١٠ مرات الحد الأدنى. هذه المساحة تحتسب بدون الشرفات مع إضافة ٥٠٪ على المساحة.

معلومات من الموقع الالكتروني للمؤسسة العامة للاسكان

19 NOV 2010 17:39 92% P.05

مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

مصرف الاسكان :

مصرف الاسكان انشئ بموجب المرسوم رقم ١٩٧٧/١٠ على شكل شركة مغفلة لبنانية تساهم الدولة بـ ٢٠% من رأسمالها أما الـ ٨٠% المتبقية فهي ملك القطاع الخاص. الهدف الأساسي للمصرف هو اقراض ذوي الدخل المحدود لشراء أو بناء أو تجديد أو ترميم أو تحسين منزل.

"يقوم المصرف بالمساهمة في تحقيق سياسة الدولة الاسكانية ولا سيما عن طريق:
١- قبول الودائع بجميع العملات وبهذا كان اجلها، على ان تخضع هذه الودائع للانظمة والتعاميم الصادرة عن السلطات النقدية والمطبقة على المصارف العاملة في لبنان.
٢- اقراض الافراد ولا سيما ذوي الدخل المحدود والمتوسط من اجل شراء او انشاء او ترميم او اكمال او توسيع او تحسين مساكنهم وتمويل التعاونيات السكنية.
٣- ادارة الاموال العامة والخاصة التي تخصص لتمويل عمليات الاقراض السكني لا سيما تلك التي تستثنيه منها الفئات المحددة في قانون الاسكان على ان تراعى شروط المقرض في حال وجودها". (المادة ٢)

بعض شروط المصرف للحصول على قرض:

- الحد الأقصى لقيمة القرض ٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠ ل.ل
- اعفاء من رسم الطابع واعفاء التأمين العقاري من الرسوم

* مستوحاة من الموقع الالكتروني لمصرف الاسكان

مرفق رقم (24)

ملاحظات جمهورية العراق حول دراسة (اسايب التمويل العقاري)

اولا:- هناك تحديات اخرى غير التي ذكرت في المذكرة حول الاسباب التي ادت الى ضعف التمويل العقاري وخصوصا من قبل القطاعات غير الحكومية ولتجاوز هذه التحديات يتطلب ما يلي :-

1. توفير الضمانات والحماية لها
2. السماح بالمنافسة لمؤسسات التمويل الخاص في ظروف متكافئة مع مؤسسات التمويل المدعمة
3. اسناد القروض بنسب فائدة حقيقية بما يسمح للمؤسسات التمويلية بالاستمرار (مع الدعم من قبل الدولة لشرائح محددة)
4. كفالة القانون (الدعم بالتشريعات) تضمن حقوق الملكية وتوفير مؤسسات لتامين الحماية للقروض العقارية

ثانيا:- يتطلب اضافة الدول التي لها مؤسسات وتجارب ناجحة في تمويل الاسكان (خصوصا التجربة اللبنانية) للشرائح التي اصبحت تحتاج وبشكل عاجل الى قروض وحلول اسكانية وهي الفئات التي عانت من :-

1. التهجير بسبب الحروب
2. الكوارث الطبيعية ومن صنع الانسان
3. الطبقة الفقيرة والتي تحتاج الى دعم خاص من صناديق التمويل العقاري

المقترحات لمعالجة موضوع الاسكان بشقيه الاداري والتمويل العقاري

1. تعتمد أساليب التمويل العقاري على مجموعة من العوامل المالية والقانونية الخاصة بالبلد، فوجود القوانين الاساسية مهم لعمل المصارف مثل قانون التأمينات والتملك، ووجود أنظمة تحاسب بقوة، وكذلك أنظمة ادارة الارض مثل مدى وجود سندات ملكية وسجلات ملكية(سجل عقاري).
2. ضرورة اشراك القطاع الخاص في التمويل، اذ ان تجارب الدول المتقدمة في مجال حل مشكلة السكن تشير الى مشاركة قوية للقطاع الخاص في تمويل الاسكان.
3. استمرار مؤسسات الإقراض السكني(الحكومية) والمتمثلة بالمصرف العقاري وصندوق الإسكان (كما هو الحال في العراق) في الإقراض السكني على أن تشمل ذوي الدخول المنخفضة وباسعار فائدة مخفضة وتسهيلات أخرى تخص مدة استرداد القرض، ومن الممكن لهذه المؤسسات اقراض ذوي الدخل المتوسط والعالي وفق اسعار فائدة منافسة، اذ ان هذه السياسة ستساعد المصارف التجارية الاهلية على دخول سوق الاقراض السكني(يمكن الاستفادة من التجربة التونسية في هذا المجال).
4. رفع قيمة القرض الممنوح من قبل المصارف العقارية (رفع نسبة القرض إلى القيمة LVR) بصورة تنسجم مع أسعار المساكن، وان لا تشمل القروض البناء الجديد فقط، بل الشراء واضافات البناء.

5. أن لا تزيد نسبة الاستقطاع الشهري من دخل المقترضين على 25% من ذوي الدخول الواطئة و50% من الدخول المتوسطة والعالية كي لا يؤثر على مستوى الاستهلاك، ويكون ضمن قدرة المقترض على السداد.

6. العمل على وضع القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسمح بإنشاء نظام تمويل إسكاني يعتمد مدخرات المواطنين، ومصادر تمويل قصيرة الاجل أو طويلة الاجل، ووضع القوانين التي تساعد على الانتقال من نظام التمويل الابتدائي إلى نظام تمويل ثانوي لشراء الرهونات من المصارف العقارية لاستثمار السيولة المتوفرة لدى بعض المؤسسات الحكومية مثل دائرة التقاعد وشركات التأمين ودوائر رعاية القاصرين وكذلك مستثمري القطاع الخاص، او الاقتراض منها، علما ان هذا النظام كان معمولاً به في العراق لمدة محدودة

7. يمكن للبنك المركزي من ان يقوم بأداء دوره في السيطرة على عرض النقود باستخدامه أدوات السياسة النقدية التي تخدم الاقتصاد الوطني وهي عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني، اذ يؤدي هذا الدور الرقابي إلى نتائج ايجابية مباشرة على استقرار وسعر الودائع، وكذلك على فوائد القروض، وبالتالي يمكن تحديد مقدرة المصارف الاهلية على تقديم قروض إسكانية ومعدل فائدة هذه القروض، ويراقب عملها ويضمن ممارسة دور المقرض الاخير لهذه المصارف للاستمرار في عملها.

8. وضع القوانين التي تلزم الموظفين والمتقاعدين بفتح حسابات شخصية لهم في المصارف، وتودع رواتبهم مباشرة في تلك المصارف، اذ تساعد هذه السياسة على السماح للبنوك بطرح المنتجات المصرفية، ومنها منتجات قروض الاسكان(يمكن الاستفادة من التجربة الاماراتية في هذا المجال على سبيل المثال).

9. طرح خدمة ال (SMS) في المصارف والاسواق والاماكن العامة ليتسنى لجميع المواطنين الاستفادة من الخدمة بيسر وسهولة، وتساعد المصارف على استثمار السيولة لديها.

10. بناء القدرات في مجال تمويل الاسكان للتعلم من الدروس والتجارب للعديد من الدول وطرق الابتكار الجديدة لمواجهة الاحتمالات المختلفة.

11. اعتماد نظام للائتمان المصرفي بانواعه الثلاثة :

- قصير الاجل لمدة سنة واحدة لشراء المواد الاولية
- متوسط الاجل من سنة الى خمس سنوات يرتبط بالتدفقات النقدية
- طويل الاجل من خمس سنوات الى عشر سنوات لبناء المصانع واقامة البنى الارتكازية لمشاريع الاسكان

ندرج ادناه ملاحظات جمهورية العراق حول الموضوع:-

1. يتطلب ان تتضمن الهيكلية المقترحة تعريف للحالة المحلية للوحدات السكنية والعقارات المتوفرة ضمن سوق السكن وربط مدى مساهمة القطاع الاستثماري العقاري والاهداف التي وضعت لحل هذه المشكلة ونقترح ان تكون ضمن المقدمة (مع ربطها مع الفقرة الثانية المقترحة للاهداف).
2. تضمين الهيكلية تقييم للتجربة المحلية لكل دولة ومعوقات الاستثمار وبالامكان اضافتها للفقرة الخامسة (باساليب والطرق المتبعة للتمويل العقاري).
3. اضافة (التمويل المتناهي الصغر) ضمن انواع التمويل وتكون تحت عنوان (انواع التمويل حسب حجم العمل او المشروع) واضافة اي انواع اخرى للتمويل (كأنظمة الادخار الاسكاني مثلاً).
4. اضافة فقرة للتعريف بالمعايير المعتمدة للفئات الاجتماعية المختلفة وطريقة احتساب الفوائد على هذه القروض.
5. تضمين فقرة تتضمن التعريف بالية اختيار المصارف والبنوك الداعمة للتمويل العقاري.

مرفق رقم (25)

The Permanent Representation
of the STATE OF QATAR
to the Arab League

المندوبية الدائمة لدولة قطر
لدى جامعة الدول العربية
القاهرة

2018/0012655/5

التاريخ : ١٩ / ٠٢ / ٢٠١٨م

المندوبه الدائمه لدوله قطر لدى

تهدي المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية أطيب تحياتها إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية).

ويسرها أن تشير إلى مذكرة الأمانة العامة الموقرة رقم (٥/٤٦٧) بتاريخ ٢٠١٨/٠١/٢٩م، بشأن القرار رقم (١٥) بشأن موضوع "أساليب التمويل العقاري" وخاصة الفقرة الثانية، والصادر عن الدورة (٣٤) لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الذي عقد في الرباط - المملكة المغربية بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢٣م.

تود المندوبية إحاطة الأمانة العامة بملاحظات وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية والتي تفيد بالأساليب والطرق المتبعة في مجال " التمويل العقاري بدولة قطر. حيث يقوم بنك قطر للتنمية بالتمويل العقاري بناءً على الأسس التالية:

١- يتم صرف قروض لبناء مساكن للمواطنين بناءً على القانون رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧م. الخاص بقروض الاسكان بناءً على كتب التخصيص المحولة من وزارة التنمية الادارية والعمل والشؤون الاجتماعية حيث تقوم الوزارة بتخصيص القروض للمواطنين المستحقين بقيمة (-/1.200.000) ريال ومن ثم تحويل كتاب الاستحقاق إلى بنك قطر للتنمية.

٢- يقوم بنك قطر للتنمية بإجراءات صرف القرض على أن يتم بدء سداد القرض بعد سنتين من توقيع عقد البناء وذلك لمدة ٣٥ سنة.

وتسهيلاً لإجراءات الحصول على القرض والخدمات الأخرى التي يقدمها البنك قام البنك بتطوير خدمة الهاتف الجوال وخدمة الشبكة الالكترونية وذلك لتقديم طلب القرض والدفعات الخاصة به. وذلك بأن يقوم العميل بنفسه بتصوير مراحل الانجاز وإرسالها إلى الاستشاري ومن ثم إلى البنك حيث يتم صرف القرض خلال يوم عمل واحد.

وتغتنم المندوبية الدائمة لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية هذه المناسبة لتتقدم للأمانة العامة لجامعة الدول العربية الموقرة (القطاع الاقتصادي - إدارة البيئة والاسكان والموارد المائية) من فائق إحترامها وتقديرها.

01854
19 FEB 2018

١٠ شارع الشهيد المهندس هاتف : ٤ / ٠٢٣٧٦٠٤٦٩٣ فاكس : ٠٢٣٧٦١٥٥٨٦ مباشر المندوب ٢٣٣٦٧٦٩٩
١٠ El Thermal Mohandessine Phone : 02 37604693 /4 Fax : 02 37615586 Direct : 02 33367699
E-mail: cairo@mofa.gov.qa

19-FEB-2018 16:02

مرفق رقم (26)

Republic Of Iraq
Ministry Of Construction And Housing
& Municiplities Public

جمهورية العراق
وزارة الاعمار والاسكان
والبلديات العامة

الدائرة: الفنية
القسم: الدراسات

العدد: ف/٣/٣/٧ ٥٢٤٣٨
التاريخ: ٢٠١٨/١١/٧

((عاجل جدا))

الى/ وزارة الخارجية / الدائرة العربية

م /اساليب التمويل العقاري

تحية طيبة...

اشارة الى تقرير وقرارات المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في اجتماعه (٨٣) الذي عقد يوم ٢٠١٨/١٠/١١ في مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية عن البند الثالث عشر الخاص باساليب التمويل العقاري / الفقرة اولا المتضمنة (**دعوة الدول العربية التي لم تواف المملكة العربية السعودية بتجاربها في مجال التمويل العقاري الى سرعة ارسال برامجها الى المملكة العربية السعودية (المهندس / ناصر بن عبد الله العمار – مدير عام التعاون الدولي – وزارة الاسكان بالمملكة العربية السعودية)**

نرفق لكم ربطا تقرير يتضمن تجربة جمهورية العراق في مجال التمويل العقاري تحت عنوان (**التمويل العقاري في العراق ودوره في زيادة الرصيد السكني**) .

يرجى التفضل بالاطلاع وابلاغ الامانة العامة لجامعة الدول العربية / القطاع الاقتصادي – ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية بما ورد انفا ... مع التقدير.

المرافقات :-
- تقرير (١-٦) صفحه

المهندس
استبرق ابراهيم الشوك
وكيل الوزارة
٢٠١٨/١١/٦

نسخة إلى :
- مكتب السيد الوكيل (أ.استبرق ابراهيم الشوك)/... مع التقدير
- n.alammar@housing.gov.sa (المهندس ناصر بن عبد الله العمار- وزارة الاسكان بالمملكة العربية السعودية)/ مع نسخة من المرافقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير
- cairep@mofa.gov.iq
- Environment.dept@las.int
- waleedelarabi@hotmail.com - (السيد وليد العربي)

مع نسخة من المرافقات / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير

- الدائرة الفنية / قسم الدراسات ... مع الأوليات.
م. رنا كمال ١١/٥

Iraq-Baghdad-Alkarkh-AlMathaff Sq.
P.O.Box: 8033 AlSalhy Post Office
Web:http://www.moch.gov.iq
E-mail: moch@moch.gov.iq
Mobile: (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372381

العراق- بغداد - الكرخ- ساحة المتحف
ص.ب. ٨٠٣٣ مكتب بريد الصالحية
Tel. (+964)(01) 5373029 - +964(01) 5372381

التمويل العقاري في العراق ودوره في زيادة الرصيد السكني

المقدمة

ان توفير التمويل الإسكاني يدفع قدماً قدرة الأسر لتحسين أوضاعها الإسكانية مع السماح بتخصيص أفضل للموارد للسكن، والخدمات الأخرى والادخار خلال دورة حياة الأسرة، إذ ان توفير التمويل الإسكاني يؤثر في استجابة ذوي الدخل المنخفض للطلب على الإسكان بشكل ايجابي او سلبي، فالتمويل الإسكاني احد أهم المصادر لحل مشاكل الإسكان وبشكل عدم توفره عائقاً تنموياً بسبب تكاليف إنشاء البنيات الأساسية للبيئات السكنية.

يعتمد التمويل العام على مقدار ما تخصصه الدولة من الاعتمادات المالية للأجهزة الإدارية المسؤولة عن قطاع التشييد والبناء وان عدم توفر مصادر للتمويل الإسكاني يزيد مشكلة الإسكان تعقيداً، ويعود قصور المصادر التمويلية لقطاع الإسكان لجملة أسباب وعوامل شائكة منها على سبيل المثال :

١. عدم رصد الحكومات المبالغ المالية التي هي في أمس الحاجة إليها لعدم رغبة السلطات الحكومية في الإنفاق على هذا القطاع.
٢. تعقيد نظام الاقتراض والشروط العديدة التي توضع في وجه المتعاملين وما تستهلكه من وقت وكلفة وجهد.
٣. صغر حجم القروض الإسكانية التي تقدمها المؤسسات التمويلية.
٤. عدم قدرة الجهات المستفيدة من القروض على دفع الأقساط الدورية المقررة، إما بسبب انخفاض مستوى الدخول او لارتفاع أسعار الفائدة بالنسبة للقروض، او لقصر الفترة الزمنية للقروض نفسها.
٥. مجالات الاستفادة من التسهيلات المقدمة من البنوك التجارية والمصارف الخاصة غالباً ما تكون محصورة على فئة معينة وشريحة بسيطة من المجتمع هي ذوي الدخول العالية.
٦. الاشتراطات التي تفرضها بعض المؤسسات التمويلية الإسكانية ومنها شرط توفر الارض للبناء مما يبعد الشريحة الأكبر التي بحاجة للمأوى من الاستفادة من القروض.
٧. إحجام القطاع الخاص عن تمويل قطاع الإسكان لعدم توفر الحوافز التشجيعية في الوقت الذي يعجز فيه القطاع العام عن القيام بدوره بسبب قصور الإمكانيات المالية.
٨. محدودية مشاركة هيئات التنمية الخارجية في التمويل الإسكاني، إما بسبب عدم رغبة الدولة المقترضة للاقتراض من هذه المصادر لارتفاع سعر الفائدة او بسبب عدم رغبة المصادر القارضة لإقراض بعض الدول بسبب سوء استخدام القروض وعدم الاستفادة منها في مجال الإسكان.
٩. قيام القطاع العام او مؤسسات التمويل المتخصصة بتحمل عبء تمويل قطاع الإسكان رغم محدودية الإمكانات الاستثمارية لديها وعجزها عن مواجهة التكلفة المتنامية لتوفير الوحدات السكنية المناسبة واللازمة لفئات السكان.
١٠. محدودية نشاط التعاونيات في مجال الإسكان بالرغم من الدور المتعاظم الذي يمكن ان تلعبه في التخفيف من المشكلة الإسكانية ومضاعفاتها وخاصة لفئات الدخل المنخفضة والفقراء.

الحاجة السكنية في العراق

يوضح الجدول تنامي الحاجة السكنية في العراق للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦

Governorate	Population	Families	Housing Balance	Housing Needs	Housing units needed till 2016	2014	2015	2016
Mousl	3,395,046	479,310	249,119	230,192		249,553	269,247	289,287
Kirkuk	1,418,795	264,154	144,777	119,377		130,197	141,197	152,385
Dyala	1,490,167	227,545	174,497	53,048		63,364	73,816	84,409
AL anbar	1,620,906	200,659	168,868	31,791		41,188	50,698	60,328
Baghdad	7,324,044	1,167,365	811,250	356,115		407,361	459,333	512,069
Babil	1,890,053	276,517	207,894	68,623		81,076	93,695	106,489
Karbala	1,107,210	169,160	129,798	38,362		46,002	53,743	61,588
Kut	1,256,722	171,952	108,628	63,324		70,655	78,097	85,656
Salah-adin	1,461,835	203,202	138,947	64,254		73,129	82,132	91,268
Najaf	1,334,469	199,364	153,025	46,338		55,380	64,539	73,824
Qadyssiah	1,177,538	158,526	121,230	37,296		44,476	51,751	59,125
Muthana	746,470	95,221	72,069	23,152		27,450	31,805	36,220
Thi-Qar	1,906,151	241,482	186,596	54,886		65,863	76,982	80,252
Missan	1,008,467	138,265	94,141	44,125		50,156	56,273	62,482
Basra	2,628,483	380,683	231,971	148,712		164,772	181,082	197,653
Kurdistan Region	Erbil	No Official Information available currently				No Official Information available currently		
	Dhouk							
	Sulaymaniah							
2013		4,372,406	2,992,812	1,379,594		1,570,623	1,764,389	1,961,036

منافذ التمويل العقاري في العراق:

تشمل منافذ التمويل العقاري في العراق:

١. المصرف العقاري
٢. صندوق الاسكان العراقي
٣. التمويل العقاري ضمن مبادرة البنك المركزي العراقي.
٤. المصارف الحكومية والخاصة.

اولا: المصرف العقاري

المصرف العقاري شركة عامة و أحد تشكيلات وزارة المالية، تأسس المصرف بموجب القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٤٨ وباشر اعماله اعتبارا" من ١٩٤٨/١١/١٦ برأسمال مقداره مليون دينار ويبلغ رأسماله الحالي (٥٠) مليار دينار عراقي اي بحدود (٤٠) مليون دولار امريكي . ساهم المصرف العقاري بشكل كبير في المعالجات الاسكانية وله بصمات واضحة في التوسع العمراني لمدينة بغداد والمحافظات خلال القرن الماضي . وعندما وضعت سياسة اصلاح المؤسسات الحكومية سنة ١٩٩٧ اصبح المصرف العقاري شركة عامة و وحدة اقتصادية ممولة ذاتياً ومملوكة للدولة بالكامل ويتمتع بشخصية معنوية واستقلال مالي واداري ويعمل وفق اسس اقتصادية ويهدف الى المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني في مجالي (الاقراض والاستثمار العقاري) و (الصيرفة التجارية) وفق خطط التنمية والقرارات التخطيطية .

يتميز المصرف العقاري عن باقي المصارف التخصصية كونه محط انظار الجميع في الحصول على سكن ملائم وبفائدة ميسرة جدا" كونه يهتم بجميع طبقات المجتمع ويرتاده جميع المواطنين لذلك فهو يتطلع

دائما" الى تحسين خدماته من خلال تقديم افضل خدمة مصرفية للمواطنين والتوسع في نشاطاته الاقراضية من خلال مساعدة المواطن العراقي في أنشاء دار سكن ملائم .

يقوم المصرف بدور تنموي فاعل في بناء واعمار العراق من خلال :

١. منح القروض العقارية (طويلة الاجل) لبناء المساكن والشراء .

٢. منح قروض عقارية تجارية لبناء عمارات ومجمعات تجارية .

٣. منح قروض عقارية تجارية سياحية لبناء منشأت و مرافق سياحية .

٤. المشاركة في تاسيس شركات اعمار بالمساهمة في الشركات المساهمة او المشاركة معها في تنفيذ اعمال ذات علاقة باهدافه داخل العراق او خارجه.

٥. المشاركة مع الشركات والمؤسسات العربية و الإجنبية لتنفيذ اعمال ذات علاقة بأهداف المصرف داخل العراق .

٦. تأسيس صناديق استثمارية وادارتها .

٧. استثمار الفوائض النقدية في الشركات والمؤسسات العربية والاجنبية لتنفيذ اعمال ذات علاقة باهداف المصرف خارج العراق.

٨. عقد اتفاقيات تعاون مع شركات للبناء الجاهز لغرض انجاز مجمعات سكنية واطئة الكلفة وعالية الجودة مع العرض تتوفر البنية التحتية لانشاء مثل هذه المجمعات حيث تتوفر الاراضي اللازمة لانشاء مشاريع اسكانية ضمن المناطق التي فيها خدمات .

٩. اقامة شركات عقارية مساهمة خاصة لانشاء مجمعات سكنية وابراج .

١٠. اقامة مصانع لانتاج المواد الانشائية بالاشتراك او بالحصول على حقوق الامتياز من الشركات العريقة والرائدة .

١١. تأهيل معامل انتاج المواد الانشائية لغرض توفير المواد اللازمة لبناء هذه المجمعات خصوصا والعراق مقبل على اعمار شامل يستلزم الكثير من المواد .

١٢. الاستفادة من الوحدات الانتاجية للمواد الانشائية التي تستخدمها الشركات الاجنبية في مواقع العمل لانتاج مستلزمات العمل في اسناد الاقتصاد العراقي بدلا من استيراد المواد و المستلزمات من الدول الاخرى .

١٣. ممارسة الاعمال التجارية من نقل وخزن وتامين وتسويق وفتح المعارض والمخازن وتعيين الوكلاء للبيع بالجملة والمفرد .

١٤. اجراء المناقصات والمزايدات والدخول في مختلف التعهدات مع سائر القطاعات الاقتصادية والمالية العراقية والاجنبية وقبول الوكالات وعقد مختلف العقود وممارسة جميع المعاملات سواء بمفرده او لحسابة او بالاشتراك مع الغير وله ان يجري كافة التصرفات التي يراها لازمة لتنفيذ اغراضة وبالشروط يرتأيها .

١٥. تملك وشراء واستعمال وقبول وبيع جميع براءات الإختراع والعلامات التجارية و النماذج الصناعية وحقوق الامتياز والخبر الفنية ذات العلاقة بنشاط المصرف والتصرف بها والاذن باستعمالها وايجارها واستئجارها بما يتفق ومصلحة المصرف .اقامة للندوات والمؤتمرات العلمية والمعارض والمشاركة فيها داخل وخارج العراق لغرض تطوير اعماله وتحقيق اهدافه.

بلغ العدد الاجمالي للقروض٩٩٨٦٤ قرضا للاعوام (٢٠٠٣-٢٠١٨/٨/٣١) .

ثانيا: صندوق الاسكان العراقي

تأسس صندوق الأسكان بموجب الامر رقم (١١) لسنة ٢٠٠٤ ومارس مهامه بأقراض الموظفين والمتقاعدين فقط اعتبارا من عام ٢٠٠٥ ، وكانت القروض تمنح حينها بفائدة تتراوح بين (٢-٦%) وهذا ادى الى محدودية عملية الأقراض حيث لم يتجاوز عدد المقترضين(١٧٠٠٠) سبعة عشر الف مقترض طيلة الفترة من عام ٢٠٠٥ ولغاية عام ٢٠١١ وهذه نسبة ضئيلة اذا ماقورنت بحاجة العراق يضاف الى ذلك محدودية رأس المال البالغة ٣٠٠ مليار دينار اي بحدود (٤٠) مليون دولار امريكي مما حال دون تنفيذ النشاطات الاخرى للصندوق والمتمثلة بالمساهمة في مشاريع المجمعات السكنية.

بعد صدور القانون ٣٢ لسنة ٢٠١١ والذي بدا العمل به عام ٢٠١٢ تم شمول كافة المواطنين بالقروض فضلا عن الغاء الفائدة على القرض وزيادة سقف القروض ليصل الى ٣٥ مليون دينار في بغداد و ٣٠ مليون لباقي المحافظات اي بحدود (24-28) الف دولار امريكي على التوالي.

ساهم الصندوق منذ تاسيسه ببناء وانجاز (٦٥١٨٤) وحدة سكنية وزعت في بغداد وباقي المحافظات مما ساهم في حل جزء من ازمة السكن في العراق فضلا عن تنشيط حركة الاقتصاد عن طريق توفير فرص عمل وتبادل السلع داخل السوق العراقية.

استطاع الصندوق ان يشمل بقروضه كافة محافظات العراق عدا اقليم كردستان وعن طريق فروعه في كافة المحافظات.

ثالثا: مبادرة البنك المركزي العراقي للتمويل العقاري

تنفيذا" لتوجهات دولة رئيس الوزراء في توفير القروض الاسكانية للموطنين كافة ومن خلال دعم المصارف التخصصية ومن اجل النهوض بالواقع الاقتصادي والانساني للبلد ومن اجل تفعيل نشاط الصيرفة العقارية في المصرف العقاري وصندوق الاسكان العراقي، بادر البنك المركزي العراقي لدعم المصارف التخصصية عن طريق اقراضها مبلغ وقدره (٧٤٩) مليار دينار للمصرف العقاري اي بحدود (٥٩) مليون دولار امريكي و (٨٢٤) مليار دينار لصندوق الاسكان اي بحدود (٦٥) مليون دولار امريكي لاقراضها للمواطنين لمساعدتهم في توفير دور سكنية لهم وبالتالي حل ازمة السكن قدر الامكان .

انواع القروض:

- قرض بناء وحدة سكنية
- قرض اضافة بناء
- قرض شراء شقة من المجمعات السكنية التي تنفذ عن طريق الاستثمار.

الشروط العامة:

- يكون مبلغ القرض (٥٠) مليون دينار كحد اعلى لكل حالة.
- مدة عقد القرض (عشر سنوات) غير قابلة للتمديد.
- تبلغ نسبة الفائدة المفروضة على منح القروض ٢ % سنويًا لصالح البنك المركزي العراقي.
- يسدد القرض على شكل اقساط شهرية متساوية.

الغرض من القرض:

١) شراء الوحدات السكنية في المجمعات الاستثمارية او مجمعات القطاع العام على ان لاتقل مساحة الوحدة السكنية عن (٦٥) م٢.

٢) لأغراض البناء او اضافة البناء لمن يمتلك ارض سكنية على وجه الاستقلال او مشاعة له وان لاتقل مساحة الارض عن (١٠٠) م٢ ولاتقل مساحة البناء الصافي عن (٦٥) م٢ ولايمنح القرض للبناء على قطع الاراضي الزراعية والصناعية.

مجموع المستفيدين من قرض مبادرة البنك المركزي العراقي:

بلغ عدد المستفيدين من المبادرة (١٣٠٥٧) ضمن المصرف العقاري في حين بلغ عددهم (٢٥٦٩٤) ضمن صندوق الاسكان العراقي.

مجموع الوحدات السكنية المنجزة بموجب نشاط التمويل العقاري في العراق

المنفذ التمويلي	عدد القروض بموجب راس المال	عدد القبروض بموجب مبادرة البنك المركزي العراقي	المجموع
المصرف العقاري	٩٩٨٦٤	١٣٠٥٧	١١٢٩٢١
صندوق الاسكان	٦٥١٨٤	٢٥٦٩٤	٩٠٨٧٨
المجموع/ وهو يمثل عدد الوحدات السكنية المضافة الى الرصيد السكني			٢٠٣٧٩٩

رابعا: المصارف الحكومية والخاصة:

اذ بدات موخرا بتوفير قروض سكنية بمبالغ تتراوح بين (١٥-٤٠) الف دولار امريكي وبفوائد ومدد تسديد متغيرة حسب قيمة القرض مما سيتيح لشريحة واسعة من المواطنين الاستفادة من التمويل السكني وبالتالي زيادة عدد الوحدات السكنية المضافة للرصيد السكني.

بغداد
نوفمبر/ ٢٠١٨

مرفق رقم (27)

2018

الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي
ARAB FUND FOR ECONOMIC AND SOCIAL DEVELOPMENT

التاريخ : 2018/05/16

سعادة السفير د. كمال حسن علي المحترم
الأمين العام المساعد رئيس القطاع الاقتصادي
الأمانة العامة – جامعة الدول العربية
القاهرة – جمهورية مصر العربية

تحية طيبة وبعد،،،

الموضوع : طلبكم من الصندوق العربي تقديم دعم لجمهورية الصومال

تسلمنا مع الشكر رسالة سعادتكم المؤرخة في 10 مايو 2018 المتضمنة طلبكم من الصندوق العربي تقديم دعم مالي لفائدة جمهورية الصومال لتغطية تكاليف السفر والإقامة للمشاركين الصوماليين في دورات تدريبية ببعض الدول العربية في مجال الإسكان والتعمير.

ونرجو الإفادة، بأنه في ظل قرار مجلس محافظي الصندوق العربي عام 1993 بتعليق عضوية جمهورية الصومال، والذي جدد إلى حدّ تاريخه بسبب توقف حكومة الصومال عن سداد ما يستحق عليها من متأخرات، فإنه يتعذر على الصندوق العربي تقديم المعونات والقروض لحكومة الصومال إلا بعد حل مشكلة المتأخرات واستئناف عضوية الصومال في الصندوق العربي.

كما نود الإفادة بأن مجلس إدارة الصندوق العربي قد وافق في بداية عام 2015، وبصفة استثنائية، على تقديم معونة بقيمة 3.0 مليون دولار، تمثل حوالي 31 في المائة من ميزانية صندوق الصومال الاستئماني الذي يديره صندوق النقد الدولي، بغرض تنفيذ الأنشطة المدرجة ضمن برنامج هذا الصندوق خلال الفترة 2015-2017. ويهدف هذا البرنامج إلى تنمية قدرات الجهاز الإداري في الصومال في خمسة مجالات وهي (1) وضع أطر وسياسات متكاملة للاقتصاد الكلي، (2) تفعيل دور البنك المركزي وتطوير آليات عمله، (3) تحديث الجهاز الإداري وأنظمة الضرائب والجمارك، (4) تعزيز إدارة المالية العامة، و (5) بناء القدرات في مجال إنتاج إحصاءات الاقتصاد الكلي. وبدء تنفيذ الأنشطة منذ شهر فبراير 2015 ولايزال متواصلاً إلى حد الآن.

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا.

وتفضلوا بقبول فائق التحية والتقدير ،،،

عبداللطيف يوسف الحمد

المدير العام/ رئيس مجالس الإدارة

05434
16 MAY 2018

تلفون : ٢٤٩٥٩٠٠٠ ٩٦٥+ – فاكس : ٩٢ / ٩١ / ٢٤٩٥٩٣٩٠ ٩٦٥+ – ص.ب : ٢١٩٢٣ الصفاة ١٣٠٨٠ الكويت
Tel.: +965 24959000 - Fax : +965 24959390 / 91 / 92 - P.O.Box : 21923 Safat 13080 Kuwait
E-mail: admin@arabfund.org

مرفق رقم (28)

ISLAMIC DEVELOPMENT BANK
BANQUE ISLAMIQUE DE
DEVELOPPEMENT

البنك الإسلامي للتنمية

Réf. n° CRS/AFLA/RHU/ 1073

Date: / / H
21/JUN 2018 G

de pièces jointes : _____

FAX

H.E. Dr. Kamal Hassan Ali
Assistant Secretary General of the Arab
League (Head of the Economic Sector)
PO. Box 11642 Cairo - Egypt
PO Box 11642 Cairo Egypt
Fax : + 20-2-2574-0331

Subject: Request for financing the Training of Somalis by Arab League Countries

I write to acknowledge receipt of your letter no 4/2802 dated 10 May 2018, requesting the Islamic Development Bank (IsDB) to support in financing the training of Somalis by Arab League Countries namely Jordan, Tunisia, Egypt and Barhain.

In this regard and to enable further processing of the request, I would kindly request Your Excellency to suggest to the Somalia Government to provide the IsDB with an Official Request through the Minister of Finance (IDB Governor for Somalia) along with the terms of reference specifying among others, the capacity needs of the country, objectives, number of trainees, duration of the training and the outcomes of the intended training program.

While looking forward to receiving the above information, please accept, Your Excellency, the assurance of my highest consideration.

Dr. Mansur Muhtar
Vice President (Country Programs)

06567
21 JUN 2018

KINGDOM OF SAUDI ARABIA
8111 King Khalid St. Al Nuzlah Al Yamanyah Dist.
Unit No.1, JEDDAH 22332 – 2444
TELEPHONE: +966-12-6361400 – FAX: 6373571

2002

المملكة العربية السعودية
8111 شارع الملك خالد – حي النزلة اليمانية
وحدة رقم 1، جدة 22332 – 2444
هاتف: 6373571 – فاكس: +966-12-6361400

1167-1003

ROYAUME D'ARABIE SAOUDITE
8111 Rue King Khalid – Al Nuzlah Al Yamanyah Dist.
Unité No.1, DJEDDAH 22332 – 2444
TELEPHONE: +966-12-6361400 – FAX : 6373571

www.isdb.org

مرفق رقم (29)

وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

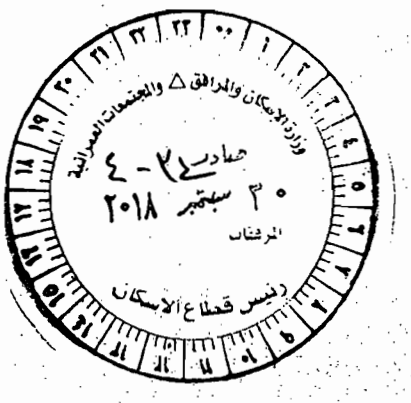

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب – جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة الي قرار مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (٣٤) والتي عقدت بالمملكة المغربية يوم ٢٠١٧/١٢/٢٣ رقم (ق١٤ - د.ع ٣٤ - ٢٣ /١٢/ ٢٠١٧) بشأن **البند الرابع عشر : إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك** .

وخاصة الفقرة (ثانياً) التي تنص علي أن " **استحداث بند تحت مسمي التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير** " .

وفي هذا الشأن يرجي التفضل بالإحاطة أننا نؤكد علي ما ورد بكتابنا رقم ٤٤٤٦ بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٤ بشأن رغبة جمهورية مصر العربية في تبني استحداث البند الخاص بالتشريعات من خلال إعداد دراسة متكاملة حول موضوع "**التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير**" وإثراءها بتضمينها ذات التشريعات لدي الدول العربية الأخرى لإمكان الاستفادة بالرؤي المختلفة في هذا المجال .

مرفق لسيادتكم مذكرة شارحة حول اهمية التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد ومقترح جمهورية مصر العربية لهيكل دراسة القوانين المنظمة لقطاع الإسكان والتعمير بالتعاون مع جميع الدول العربية الشقيقة.

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

وكيل أول الوزارة

رئيس قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة /

٢٠١٨ ١٩ ١٢٠

{نفيسة محمود هاشم}

م. مروة

م. عبلة

231

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة – النصر الغربي تليفون : ٢٧٩٢١٦٤٩ فاكس : ٢٧٩٢١٦٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

مذكرة بشأن
أهمية التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد
والهيكل المقترح لدراسة القوانين المنظمة لقطاع الإسكان والتعمير

تعتبر التشريعات الحاكمة لحركة البناء والتشييد من الآليات الهامة والمؤثرة فى مستوي التحضر ومستوي البيئة العمرانية لما تفرضه من ضوابط الغرض منها جودة أعمال البناء والتشييد لضمان سلامة المباني هذا بالإضافة إلى أن هذه التشريعات الخاصة بالعمران هي ضمان لاستمرارية الأهداف التنموية وخلق المناخ المناسب لإيجاد تنمية عمرانية متكاملة ولتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

ومن هذا المنطلق حرصت جمهورية مصر العربية على تبني استحداث بند خاص بالتشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان واثرائه من خلال تضمينه تشريعات الدول العربية لإمكان الاستفادة بالرؤى المختلفة في هذا المجال .

وقد حسُن توجه مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب الموقر بالموافقة على استحداث بند تحت مسمى **"التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير"** في اطار تبادل الخبرات بين الدول العربية بهدف اتاحة السكن المناسب الذى تتوافر فيها كل مقومات التنمية العمرانية من مرافق عامة وخدمات حيث تعتبر القوانين هي حجر الزاوية لتحقيق عمارة مستدامة لها هوية مميزة للمجتمع.

ومن خلال خبره جمهورية مصر العربية فى إصدار القوانين والقرارات الخاصة بالبناء والإسكان ، واهتمام الدولة ممثلة في وزارة الاسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية بمراجعة ومراقبة آثار كافة التشريعات من قوانين ولوائح وقرارات وآثار هذه التشريعات سواء على المواطن العادي أو المستثمر العقاري أو حركة البناء والاستثمار والتنمية العمرانية .

فضلا عن اهتمامها بإزالة أية معوقات أو آثار سلبية نتجت عن إصدار هذه التشريعات إيمانا من الدولة بتوفير المناخ المناسب للاستثمار وإنعاش حركة البناء وتخفيف العبء عن كاهل المواطن البسيط .

فتتشرف جمهورية مصر العربية باقتراح هيكل الدراسة للقوانين المنظمة لقطاع الإسكان والتعمير بالتعاون مع جميع الدول العربية الشقيقة باستعراض ما يلى :

أولاً : التشريعات المنظمة ومحتواها للدولة فى مجال الاسكان والتعمير وتشمل :

- القوانين .
- اللوائح التنفيذية
- القرارات الوزارية المنظمة.

ثانياً : معوقات واشكاليات التطبيق من خلال رصد الجهات المختصة بكل دولة .

ثالثاً : الحلول والمقترحات التي انتهجتها كل دولة لمواجهة تلك الاشكاليات .

- اجراءات تنفيذية.
- قرارات وزارية .
- تعديلات تشريعية .

٢١١

وزارة الإسكان
والمرافق والمجتمعات العمرانية
قطاع الاسكان والمرافق

صادر ٤٤٦
٤ ديسمبر ٢٠١١

السيد الدكتور / جمال الدين جاب الله

مدير إدارة البيئة والإسكان والموارد المائية والتنمية المستدامة

الأمانة الفنية لمجلس وزراء الإسكان والتعمير العرب - جامعة الدول العربية

تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة الي تقرير وقرارات المكتب التنفيذية لمجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في اجتماعه (٨٢) والذي عقد بمقر الأمانة لجامعة الدول العربية يوم ٢٠١٧/١٠/٥ بشأن **البند الرابع عشر : إجراء تقييم شامل لعمل المجلس في قطاع الاسكان والتعمير وتقديم مقترحات في إطار اصلاح وتطوير العمل العربي المشترك**.

وخاصة الفقرة (ثانياً) التي تنص علي أن " **استحداث بند تحت مسمي التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير** " .

وفي هذا الشأن يرجي التفضل بالإحاطة أن جمهورية مصر العربية ترغب في تبني استحداث البند الخاص بالتشريعات من خلال إعداد دراسة متكاملة حول موضوع "**التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع الاسكان والتعمير**" وإثراءها بتضمينها ذات التشريعات لدي الدول العربية الأخرى لإمكان الاستفادة بالرؤي المختلفة في هذا المجال .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه باللازم .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،

مستشار الوزير

لشئون قطاع الإسكان والمرافق

مهندسة / {نفيسة محمود هاشم}

٤/١٢/٢٠١٧

إدارة الاتصالات
4 - DEC 2017
رقم الوارد 3895
مرفقات :

العنوان : ١ ش إسماعيل أباظة - المعسر التجاري تليفون : ٢٧٩٣٦٥٢٩ فاكس : ٢٧٩٣٦٥٤٠ الرقم البريدي : ١١٥١٦ البريد الإلكتروني : housesector@yahoo.com

مرفق رقم 30

المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى الجامعة العربية
PERMANENT MISSION OF THE REPUBLIC OF IRAQ TO THE LEAGUE OF ARAB STATES

القاهرة
CAIRO

العدد: 3/ج/49/4364
التاريخ: 2018/7/10

على الفور

تهدي المندوبية الدائمة لجمهورية العراق لدى جامعة الدول العربية اطيب تحياتها الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية القطاع الاقتصادي/ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية/ وتتشرف ان ترافق مشروع القرار المعنون" دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس العمل العربي المشترك في البلدان العربية" الذي ترغب جمهورية العراق بطرحه ضمن مشروع جدول اعمال القمة العربية التنموية: الاقتصادية والاجتماعية المزمع عقدها في الجمهورية اللبنانية خلال الربع الاول من العام المقبل.

تغدو المندوبية ممتنه لو تفضلت الامانة العامة بعرض الموضوع على مجلس الاسكان والتعمير العرب لغرض اخذ القرار بشأن المشروع والنظر في امكانية عرضه ضمن مشروع جدول اعمال القمة العربية التنموية:الاجتماعية والاقتصادية.

تغتنم المندوبية الدائمة هذه المناسبة لتعرب للامانة العامة الموقرة عن فائق تقديرها واحترامها.

المرفقات:
_ مشروع

2018/7/10

07337
10 JUL 2018

الامانة العامة للجامعة العربية / القطاع الاقتصادي/

ادارة البيئة والاسكان والموارد المائية

9, Mohamed Mazhar St., Zamalek
Cairo
www.mofa.gov.iq
cairep@mofa.gov.iq
Tel.: +202 27358087 | +202 27352633
Fax: +202 27365075

مشروع قرار

دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان والبلديات في اعمار المناطق المحررة وتنفيذ مشاريع انشائية نموذجية تعكس التعاون العربي المشترك في البلدان العربية

ان مجلس الجامعة العربية على مستوى القمة في جلسته (29) .

وبعد اطلاعه على :

- مذكرة الامانة العامة المرفقة ( ) بتاريخ / / 2018
- مذكرة المندوبية الدائمة لجمهورية العراق المرقمة 3/ ح / / في / / 2018
- والايوكد على قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري بدورته العادية (101) 8 شباط / 2018 في القرار (2165) الفقرة (1) ، (4) .
- اذ يؤكد مجلس وزراء الاسكان والتعمير العرب في دورته (34) 23/12/2017 في البند التابع و البند الثاني عشر .
- يؤكد على قرار القمة العربية في دورته (28) في القرار 693
- يؤكد على قرار مجلس الجامعة على المستوى الوزاري المرقم (8189) 12/9/2017 الفقرة (د) منه المتضمنة دعوة الدول العربية الى المساهمة في اعادة اعمار المدن المحررة من سيطرة داعش والمناطق المتاثرة .
- يؤكد المجلس على دعم شركات وزارة الاعمار والاسكان العراقية في اعمار المناطق المحررة كونها من الشركات المهمة على صعيد الوطن العربي خصوصا والعالم عموما كونها قد اجتازت بنجاح اصعب الظروف التي يمر بها العالم جميعا كما تبين بان شركات الوزارة هي شركات ذات تمويل ذاتي ، عملاقة وتمتلك من حيث الخبرات الهندسية والفنية والانتاج والكوادر والمعدات وقد انجزت مشاريع عديدة في العراق وشاركت في اعادة اعمار العراق في الفترات السابقة باعمال الطرق والجسور والمباني وغيرها من المشاريع المهمة ، تمتلك خبرة لا تتوفر لدى غيرها من الشركات وتستطيع العمل في جميع المواقع والظروف وهذا غير متاح للشركات الاهلية بسبب الظروف الامنية المعروفة .
- يؤكد المجلس على ضرورة التعاون العربي في مشاريع البناء والانشاءات لتبادل الخبرات والتقنيات بين البلدان .
- وعلى توصية لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية .
- وبعد استماعه الى العرض المقدم من رئيس وفد جمهورية العراق .

يقرر

- ترحيب المجلس باعلان النصر الكبير على عصابات داعش الارهابية واحلال الامن والسلام في كل بقاع العراق . والترحيب بالانجازات التي حققها العراق في مجال مكافحة الارهاب التي دعت منه اموذجا يقتدى به نحو التهوض واعادة الاستقرار من جديد .
- دعم الشركات من خلال اقامة دورات تدريبية مجانية لتطوير وصقل الخبرات المتوفرة لدى خبراء الوطن العربي .
- دراسة القوانين والضوابط التي تحد وتعيق حركة تنقل القطاع الخاص بين الدول العربية لعرض تشجيع القطاع الخاص وحثهم على الاستثمار في العراق كمقاول ثانوي مع المقاول الرئيسي (شركات الوزارة) في مجال بناء المجمعات السكنية والجسور والمستشفيات وغيرها من مشاريع البنى التحتية .
- تسهيل التعاملات المالية والمصرفية لمختلف البنوك والمصارف في العالم العربي واصدار التشريعات الخاصة بالاعفاء الكمركي لتسهيل التبادل التجاري وخصوصا المواد الانشائية المطلوب استخدامها في بناء المناطق المحررة وانشاء سوق عربية مشتركة .
- فتح مصانع ومعامل للشركات الام في الوطن العربي لانتاج القطع الداخلة في البناء والانشاءات والالات المستخدمة في هذا المجال وكذلك انتاج المواد الاحتياطية لها لتطوير النوعية والمواصفات للمواد الداخلة في البناء .
- التشجيع على تقديم المساعدات المالية للعراق لتطوير شركات الوزارة وتسهيل الحصول على قروض البنك الدولي الخاصة باعادة اعمار المناطق المتضررة .
- تشكيل لجنة في الوزارات المختلفة باسم لجنة التعاون العربي والتي تنبثق من مؤتمرات القمة العربية ويتم اعتمادها لتطبيق هذه المذكرة .

- يتم اعداد الجداول الخاصة بمشاريع العمل الانشائي المقترحة من قبل هذه اللجان .

- عقد سلسلة اجتماعات لهذه اللجنة مع منصة او اكثر مركزية لعرض سائل المعلومات وتنسيق المشاريع التي يتم اقتراح العمل بها و على ان يتم تسمية احد المسؤولين ليكون مديراً للفكرة المشروع ويقوم باتخاذ القرارات اللازمة في عملية تكليف الشركات التي تقوم بالتنفيذ والجهات التي يتم تنفيذ الاعمال المشتركة بها .

- ان يتم الحرص على انتخاب المشاريع التي يومل انجازها ضمن سقف زمني لايتجاوز السنة ونصف السنة لتكون مردوداتها مباشرة

- ان يتم مراسلة جميع مؤسسات الخدمات العاملين في الشارقة العربية بجداول المشاريع المقترحة لكي تأخذ دورها في المشاركة في هذه الاعمال وتتعاون مع الجهات الوزارية لكي تتفق الاعمال التي تلائم نشاطاتها وقدراتها التنفيذية.

9000